أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الميزان التجاري في الجزائر (١٩٩١-٢٠٠٦)

إعداد

نوال بوقليع

المشرف

الدكتور وليد شواقفة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في

الاقتصاد

تعتمد كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسالة
التوقيع .....
التاريخ ١٥/٥/٢٠٠٨

كلية الدراسات العليا
الجامعة الأردنية

أيار، ٢٠٠٨

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة (أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الميزان التجاري في الجزائر ١٩٩١-٢٠٠٦) وأجيزت بتاريخ ١٥/ ٥ / ٢٠٠٨.

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
الدكتور وليد شواقفة، مشرفاً أستاذ مساعد اقتصاد – اقتصاد الأعمال.	.....
الدكتورة بثينة المحتسب، عضواً أستاذ مساعد التجارة الدولية – اقتصاد الأعمال.	.....
الدكتور عامر باكير، عضواً أستاذ مساعد اقتصاد – اقتصاد الأعمال.	.....
الأستاذ الدكتور جميل الجالودي، عضواً أستاذ اقتصاد الاقليمي والحضاري– ادارة والتخطيط (جامعة البلقاء التطبيقية).	.....

تعتمد كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسالة
التوقيع .....
التاريخ .....

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهداء

إلى أمي الغالية نبع الحنان، وقرة العين أطال الله في عمرها وأنعم عليها بثوب الصحة والعافية....

إلى والدي رمز العطاء، الذي علمني أن تقوى الله وحسن الخلق، والفوز بالجنة والنجاة من النار خير شهادة يحصل عليها الإنسان في هذه الحياة .....

إلى أخواني جميعا وأخواتي في غربتهم حفظهم الله وسدد على الدرب خطاهم أهدي هذا الجهد المتواضع ....

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكر وتقدير

أتوجه بالشكر والتقدير للدكتور وليد شواقفة، الذي قبل الإشراف على رسالتي ودعمني بالتوجيه والملاحظات القيمة، فله جزيل الشكر والعرفان.

والشكر الخالص لأعضاء لجنة المناقشة على الجهد والإهتمام والوقت الذي بذلوه في قرأة هذه الرسالة ومناقشتها.

كما أتوجه بالشكر لكل من الأساتذة الأفاضل أعضاء هيئة التدريس والهيئة الإدارية لقسم إقتصاد الأعمال لما قدموه ويقدمونه على الدوام.

والشكر الجزيل موصول الى كل من ساعدني في إخراج هذا العمل الى الوجود وأخص بالذكر الدكتور خالد السواعي.

وآخر دعوانا، أن الحمد لله رب العالمين

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المحتويات

الموضوع	الصفحة
قرار لجنة المناقشة	ب
الإهداء	ج
شكر وتقدير	د
فهرس المحتويات	هـ
قائمة الجداول	ح
قائمة الملاحق	ط
الملخص باللغة العربية	ي

الفصل الأول : الإطار العام للدراسة

١ـ ١ـ المقدمة	٢
١ـ ٢ ـ مشكلة الدراسة	٣
١ـ ٣ ـ أسئلة الدراسة	٣
١ـ ٤ ـ أهمية الدراسة	٤
١ـ ٥ ـ أهداف الدراسة	٤
١ـ ٦ ـ فرضيات الدراسة	٥
١ـ ٧ ـ الدراسات السابقة	٥
١ـ ٨ ـ منهجية الدراسة	٩
١ـ ٩ ـ محددات الدراسة	١٠

الفصل الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية.

٢ـ ١ـ مقدمة	١٢
٢ـ ٢ ـ الاستثمار الأجنبي المباشر	١٢
٢ـ ٢ ـ ١ـ مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر	١٢
٢ـ ٢ ـ٢ـ الاستثمار الأجنبي غير المباشر	١٣
٢ـ ٣ ـ أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر	١٤
٢ـ ٣ـ ١ـالاستثمار الأجنبي المباشر المشترك	١٤
٢ـ ٣ـ٢ـ الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي	١٥
٢ـ ٣ـ٣ـ مشروعات أو عمليات التجميع	١٥
٢ـ ٣ـ٤ـ الاستثمار في المناطق الحرة	١٥
٢ـ ٤ ـ محددات المؤثرة على الاستثمار الأجنبي	١٦
٢ـ ٤ ـ ١ـ العوامل السياسية	١٦
٢ـ ٤ ـ٢ـ العوامل الاقتصادية	١٧
٢ـ ٤ ـ٣ـ العوامل التشريعية والقانونية	١٩
٢ـ ٤ ـ٤ـ العوامل الاجتماعية والثقافية والدينية	٢٠
٢ـ ٥ ـ الاتجاهات المؤيدة والمعارضة للاستثمار الأجنبي المباشر	٢٠
٢ـ ٥ـ١ـ الاتجاه المؤيد للاستثمار الأجنبي المباشر	٢٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢– ٥–٢– الاتجاه المعارضة للاستثمار الأجنبي المباشر..... ٢١
٢– ٦ – النظريات المفسرة لعلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالتجارة الخارجية..... ٢٢
٢– ٦ –١– نظرية الأوز الطائر لنمط العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة..... ٢٢
٢– ٦ –٢– نظرية كوجيما..... ٢٤
٢– ٧ – الخاتمة..... ٢٧

الفصل الثالث: المناخ الاستثماري في الجزائر.

٣– ١– مقدمة..... ٣٠
٣– ٢ – البيئة السياسية والأمنية..... ٣٠
٣– ٣ – البيئة الاقتصادية..... ٣١
٣– ٣ –١– البنية التحتية الاقتصادية..... ٣١
٣– ٣ –٢– حجم السوق..... ٣٣
٣– ٣ –٣– توافر المواد الخام..... ٣٣
٣– ٣ –٤– سياسة الاصلاح الاقتصادي في الجزائر..... ٣٥
٣– ٣ –٥– الديون الخارجية..... ٣٧
٣– ٣ –٦– سعر الصرف..... ٣٩
٣–٣–٧– معدل التضخم..... ٤٠
٣– ٣ –٨– العمالة..... ٤١
٣– ٣ –٩– الجهاز المصرفي والمالي..... ٤٢
٣–٣–١٠– الانفتاح الاقتصادي..... ٤٣
٣– ٤ – البيئة القانونية..... ٤٤
٣– ٥ – الضمانات والامتيازات الممنوحة لحماية المستثمرين الأجانب..... ٤٥
٣– ٦– الاتفاقيات الاقتصادية التي وقعتها الجزائر..... ٤٥
٣–٧– الجهة المشرفة على ترويج الاستثمار..... ٤٧
٣–٨ – معوقات الاستثمار..... ٤٧
٣–٩– تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر..... ٤٩
٣–٩– ١ – حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة ٤٩
٣–٩–٢– الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات..... ٥٠
٣–٩–٣– الاستثمار الأجنبي المباشر خارج القطاعات المحروقات..... ٥١
٣–٩–٤– التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر..... ٥٣
٣–٩– الخاتمة..... ٥٤

الفصل الرابع: الميزان التجاري في الجزائر.

٤– ١– المقدمة..... ٥٦
٤– ٢ – الصادرات..... ٥٧
٤–٢– ١ – التركيب السلعي للصادرات..... ٥٨
٤–٢ – ٢– التوزيع الجغرافي للصادرات..... ٦٠
٤–٣ – المستوردات ٦٤
٤–٣– ١– التركيب السلعي للمستوردات..... ٦٤
٤–٣– ٢– التوزيع الجغرافي للمستوردات..... ٦٧

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤-٤- الميزان التجاري..... ٧٠
٤-٥- الخاتمة..... ٧١

الفصل الخامس: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات والمستوردات والميزان التجاري.

٥- ١- المقدمة..... ٧٤
٥- ٢ - النموذج القياسي..... ٧٤
٥- ٢ - ١- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات..... ٧٤
٥- ٢ -٢- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوردات..... ٧٦
٥- ٢ - ٣- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الميزان التجاري..... ٧٧
٥- ٣ - البيانات والمتغيرات..... ٧٨
٥- ٤ -الاختبارات القياسية الأولية..... ٨٠
٥- ٥ - تقدير المعادلات القياسية..... ٨٠
٥- ٦ - الخاتمة..... ٨٦

الفصل السادس: النتائج والتوصيات.

٦- ١- النتائج..... ٨٨
٦- ٢ - التوصيات..... ٩١
المراجع والمصادر..... ٩٢
الملاحق..... ٩٨
ملخص باللغة الإنجليزية..... ١١٢

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
١	تطور الديون الخارجية للجزائر خلال الفترة (١٩٩١- ٢٠٠٦)	٣٩
٢	سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي خلالالفترة (١٩٩١-٢٠٠٦)	٤٠
٣	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٠٦)	٤١
٤	تطور عدد العمال في الجزائر لسنوات مختارة	٤٢
٥	درجة الانفتاح الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٠٦)	٤٤
٦	حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٠٦)	٥٠
٧	تطور مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات غير النفطية المصرح بها خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٠٦)	٥٢
٨	أهم الدول العشرة الأولى المستثمرة في الجزائر خارج قطاع المحروقات	٥٣
٩	حجم الصادرات خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠٠٦)	٦٠
١٠	التوزيع الجغرافي للصادرات خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠٠٦)	٦٣
١١	حجم المستوردات خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠٠٦)	٦٦
١٢	التوزيع الجغرافي للمستوردات خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠٠٦)	٦٩
١٣	حجم الميزان التجاري خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠٠٦)	٧١
١٤	نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit-Root test) لجميع المتغيرات	٨١
١٥	نتائج اختبار السكون للبواقي لكل من الصادرات والمستوردات والميزان التجاري	٨٢
١٦	نتائج تقدير المعادلات بطريقة (Fully-Modified OLS)	٨٣

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملاحق	الصفحة
١	البيئة القانونية	٩٨
٢	الضمانات والامتيازات الممنوحة لحماية المستثمرين الأجانب	١٠٢
٣	الاتفاقيات المتعددة الأطراف	١٠٥
٤	الاتفاقيات الدولية مع الجزائر	١٠٧
٥	نتائج اختبار التكامل المشترك للمتغيرات المستقلة المستخدمة في الدراسة	١٠٩
٦	نتائج اختبار بطريقة (Fully-Modified OLS)	١١١

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الميزان التجاري في الجزائر (١٩٩١-٢٠٠٦)

إعداد

نوال بوقليع

المشرف

الدكتور وليد شواقفة

الملخص

تناولت هذه الدراسة موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر وأثر ذلك على كل من الصادرات والمستوردات والميزان التجاري للفترة (١٩٩١- ٢٠٠٦)، وكما هدفت الدراسة أيضاً الى التعرف على المناخ الاستثماري السائد في الجزائر.

وقد تم استخدام دالة كوب دوغلاس في المعادلات المراد قياسها، ومن ثمّ تم تحويلها الى الشكل الخطي باستخدام اللوغاريتم الطبيعي وذلك من أجل تقديرها قياسياً باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً (Fully-Modified OLS).

بينت الدراسة أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة لها أثر ذو دلالة احصائية في كل من الصادرات والمستوردات والميزان التجاري، كما بينت الدراسة أن الاستقرار السياسي والأمني له أثر ايجابي على المستوردات، وأثر سلبي على كل من الصادرات والميزان التجاري.

وحسب ما توصلت إليه الدراسة، توصي بالاهتمام بضرورة الاستمرار في نهج الاصلاح الاقتصادي وتعزيز الاستقرار السياسي والأمني لتهيئة الظروف المناسبة لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية الى الجزائر، بالاضافة الى تعزيز وتفعيل الاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر مع الدول المحيط بها، والاهتمام بالقطاعات غير النفطية التي تخدم التنمية الاقتصادية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١ - ١ - المقدمة

أدى الاستثمار الأجنبي المباشر خلال النصف الثاني من القرن الماضي دورا هاما في دعم نمو اقتصادات الدول النامية، قامت خلاله هذه الدول بوجه عام بسن تشريعات ومنح حوافز و ضمانات مغرية للمستثمرين الأجانب لتسهيل قدومهم و دخولهم الى السوق المحلي، وازيلت كل القيود و الحواجز التي تقف في طريقهم، نظرا لما يقوم به الاستثمار من توفير التمويل المطلوب لإقامة المشاريع الانتاجية، ونقل التكنولوجيا، والمساهمة في رفع مستويات الدخول والمعيشة، وخلق المزيد من فرص العمل، وتحسين المهارات والخبرات الادارية وتحقيق ميزات تنافسية في مجال التصدير والتسويق.

ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية حديثة نسبيا إلا أنها قديمة بمفهومها، فهي تعود الى منتصف القرن التاسع عشر، وقد أعطت دفعة هامة لمسيرة التكامل العالمي من خلال المساهمة في ربط أسواق المال وأسواق العمل وزيادة الأجور وإنتاجية رأس المال في الدول المضيفة له. وكأن الدول النامية التي تعاني من الأزمات الاقتصادية والمالية والمتمثلة في تصاعد مؤشرات المديونية وتضخم التكاليف، وإلى فتح اقتصاداتها للاستثمار الأجنبي بمختلف أشكاله واعتماده كمصدر للتمويل وتنمية الاقتصاد المحلي. وفي هذا الإطار أصبح الاستثمار لا يعترف بالحدود السياسية والجغرافية في ظل تحول العالم الى الانفتاح العالمي، وهذا التغير دفع السلطات الجزائرية بالتفكير في الايجابيات التي يمكن ان تحصل عليها الجزائر وهي في طريق النمو إذا عرفت كيف تستفيد من إيجابيات تدفق رؤوس الأموال، ومن هذا المنطلق وجدت الجزائر نفسها في سباق للتنافس على استقطاب أكبر قدر ممكن من رؤوس الأموال الأجنبية، وخاصة مع الإمكانيات والموارد التي تتوفر لديها.

شهدت الجزائر في الآونة الأخيرة عدة تغيرات على مستوى التخطيط الإستراتيجي وخاصة في المجال الاقتصادي، وهذا ما نتج أساسا عن تخلي الدولة عن النظام الاشتراكي والاتجاه نحو نظام السوق، وفي ظل النظام الجديد لم تجد المؤسسات الوطنية مكانتها في السوق، وواجهت هذه المؤسسات منافسة شرسة من تدفق الواردات، وبهذا أقحمت هذه المؤسسات نفسها في ميدان المنافسة والاستثمار والشراكة، كبديل مفضل في السياسات التنموية في الوقت الراهن.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن التحول الى نظام السوق يتطلب إجراء تعديلات و إصلاحات تمس مختلف الجوانب الاقتصادية والقانونية والمؤسساتية مع وجود الارادة السياسية، و بهذا سارعت الجزائرالى وضع قوانين استثمارية تقدم من خلالها حوافز وضمانات واسعة للمستثمرين الأجانب والمحليين على حد سواء، إضافة الى توفير كل الظروف الملائمة والمناخ الاستثماري الذي ينمي الثقة في السوق الجزائرية، والذي يخول للمستثمرين صلاحيات القيام بتنشيط الحركة الاقتصادية دون قيود أو عراقيل، وقد حصل هذا بعدما ساد الاعتقاد بأن فتح الباب أمام آليات السوق كفيل بتجاوز المشاكل الاقتصادية مثل إختلال ميزان التجاري في القطاعات غير النفطية، والبطالة، والمديونية الخارجية وغيرها.

وعلى الرغم من الاتجاه الانفتاحي للاقتصاد الجزائري، إلا أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الحالي لا تتناسب مع الفرص الاستثمارية المتاحة في قطاعات الزراعة والسياحة والعقارات والخدمات والمعلوماتية، كما أن هناك العديد من العوائق الاستثمارية التي يعاني منها قطاع الأعمال والبنية الاستثمارية. ولاشك أن عملية الكشف عن هذه العوائق تعد خطوة ضرورية ضمن استراتيجية تهيئة مناخ الاستثمار لرجال الأعمال الوطنيين والأجانب للمساهمة في التنمية الوطنية الشاملة.

١ - ٢ - مشكلة الدراسة:

تعاني الجزائر بعد تحولها من النظام الاشتراكي إلى نظام السوق من انخفاض معدلات النمو الاقتصادي والعجز المتواصل في الميزان التجاري غير النفطي رغم الامكانات والموارد الاقتصادية الوفيرة نسبيا، ومن هنا فإن مشكلة الدراسة تتلخص في دراسة مدى قدرة الاقتصاد الجزائري في حقبة ما بعد التحول على تنشيط الاستثمار بشكل عام والأجنبي بشكل خاص، وأثر ذلك في تقليص الفجوة بين الصادرات والواردات الجزائرية غير النفطية في حقبة ما بعد التحول (١٩٩١ - ٢٠٠٦).

١ - ٣ - أسئلة الدراسة :

على ضوء ما سبق، تحاول الدراسة الإجابة عن الأسئلة التالية :

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

-ماهي معيقات الاستثمار في الجزائر؟ وما هي الاصلاحات التي قامت بها الجزائر لخلق مناخ استثماري ملائم؟ وهل هذه الاصلاحات ملائمة لتنشيط الاستثمار وخصوصا الأجنبي أم إن البيئة الاستثمارية مازالت عاجزة؟.

-هل الاستثمار الأجنبي المباشر يخلق قاعدة انتاجية قادرة على تقليص الفجوة بين الصادرات والواردات؟.

-هل لغياب الاستقرار الأمني أثر فعلي على الصادرات والمستوردات والميزان التجاري ؟.

١ - ٤ - أهمية الدراسة:

للاستثمار الأجنبي المباشرأهمية بالغة في إحداث النماء الاقتصادي على الصعيد المحلي والدولي، وتتجلى أهمية موضوع دراستنا هذه تحديدا في النقاط الآتية :

١ - تسليط الضوء على تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وخصوصا بعد التحول الى نظام السوق خلال الفترة ١٩٩١-٢٠٠٦.

٢ - بحث النقاط الإيجابية والسلبية لقوانين ترويج المناخ الاستثماري.

٣ - التعرض إلى تطورالتجارة الخارجية في الجزائر، سيما في علاقتها بالانفتاح على الاستثمار الأجنبي.

١ - ٥ - أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى المساهمة في دراسة البيئة المكونة للمحيط الذي تتم فيه عملية الاستثمار في الجزائر، وذلك بعد التحولات التي شهدتها الجزائر وما تبع ذلك من إصلاحات وبرامج لتحسين مجمل الأوضاع.

ومن هذا المنطلق شكلت أهداف الدراسة ما يلي :

- تحديد تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات.

- تحديد تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوردات.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- تحديد تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الميزان التجاري.

١ - ٦ - فرضيات الدراسة:

تقوم الدراسة على الفرضيات التالية :

- يؤثر الاستثمار الأجنبي ايجابياً على الصادرات والمستوردات، وسلبياً على الميزان التجاري.

١ - ٧ - الدراسات السابقة:

الدراسات التي تناولت موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر هي كالآتي :

أ- دراسة (فضيل ،١٩٩٨) بعنوان (الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية –حالة الجزائر خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٨). تناولت الدراسة الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية، وتطرق الباحث الى مفاهيم الاستثمار الأجنبي أشكاله ومزاياه وعيوبه، حيث أوضحت أن ثمة تغير عكسي في طبيعة العلاقة التي تربط الشركات المتعددة الجنسيات بالدول النامية، كما قام الباحث بتقييم هذه الاستثمارات في الجزائر من خلال الضمانات والامتيازات التي تمنحها الحكومة من خلال سياسات تشجيع الاستثمار، وتبين للباحث أن الحكومة تسعى من خلال تعديل القوانين والتشريعات الى تهيئة الظروف الملائمة لزيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية.

إلى جانب ذلك، خلصت الدراسة إلى أن ضعف التدفقات المالية الأجنبية نحو الجزائر قد تم تبريره بالأخطار السياسية والأمنية التي انتابت الجزائر. وقد أوصت الدراسة بضرورة ترقية الاستثمارات الأجنبية من خلال تحسين البنية التحتية، وتأهيل اليد العاملة، إضافة إلى تنمية أداء القطاع الخاص، مع أهمية تنويع الشركاء الأجانب، خاصة الشركاء من دول آسيا وأوربا الشرقية.

ب- دراسة (تومي ،٢٠٠٢) بعنوان (واقع وآفاق الاستثمارالأجنبي المباشر من خلال الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر). تناول الباحث الاصلاحات الاقتصادية والقانونية كدعائم أساسية لجذب الاستثمارات الأجنبية وتطرق خلالها الى الجانب النظري للإستثمار الأجنبي المباشر، وقد هدفت الدراسة الى معرفة واقع الاقتصاد الجزائري خلال فترة الإصلاحات التي

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قامت بها الحكومة الجزائرية، وتوصل الباحث من خلال الدراسة إلى أن الجزائر لم تحقق النمو الاقتصادي المطلوب واعتبر أن الجزائر مازالت في بداية الطريق لتحقيق ذلك من خلال الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الحكومة.

ج- دراسة (ساحل ،٢٠٠٧) حول استقطاب الاستثمارالأجنبي المباشر في الجزائر والعربية السعودية- دراسة مقارنة-. وهدفت هذه الدراسة الى التعرف على المناخ الاستثماري في الجزائر والسعودية، وتم اعتماد على الأسلوب الوصفي في تحليل. وقد توصل الباحث الى أن تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى السعودية تفوق عن تدفقها في الجزائر، بالرغم من الاصلاحات الاقتصادية التي حققت استقرار بعض المؤشرات الاقتصادية، إلا أن السعودية تعتمد على انتاج النفط ومحاولة التنويع الاقتصادي وانتهاج نظام الصرف الثابت للريال مقابل الدولار ومعوقات الاستثمارتها أقل حدة من نظيرتها في الجزائر، بالاضافة الى استغلالها فرص الاستثمار ومجالاته كقطاع الصحة.

وهناك مجموعة من الدراسات تناولت الاستثمار الأجنبي في الدول العربية منها:

أ- دراسة (عزام،١٩٩٤) بعنوان (محددات الطلب على الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد الأردني). وقد هدفت هذه الدراسة إلى تحليل محددات الطلب على الاستثمارات الخارجية في الأردن خلال الفترة (١٩٧٢-١٩٩٤) ، وبحث الجوانب المتعلقة بالاستثمار الأجنبي وطرق اجتذابه، والعوامل التي تحد من الطلب على مثل هذا النوع من الاستثمار في الأردن، وتوصل الباحث من خلال الدراسة إلى أن حجم الناتج المحلي الإجمالي والاستقرار السياسي وأسعار الصرف المحلية وشروط التجارة لها أهمية بالغة في جذب الاستثمارات الأجنبية.

وتوصل الباحث إلى أن أثر الاستثمارات الأجنبية في تنمية الاقتصاد الأردني محدود، وعند استخدام النموذج القياسي وجد له تأثير إيجابي على معدل النمو الاقتصادي الحقيقي ونمو السوق المحلي في جذب الاستثمارات الأجنبية وتدفقها للإقتصاد الأردني، كما وجد أن لها تأثير سلبي على الاستقرار المالي.

ب- دراسة (لطايفة ،١٩٩٦) بعنوان (الاستثمارات الخارجية و دورها في التنمية الاقتصادية في الأردن). هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر الاستثمارات الخارجية على النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٩٤) وإلى بيان أهم القطاعات التي استقطبت

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذه الاستثمارات ومدى مساهمتها في دعم التنمية الاقتصادية، وتوصل الباحث الى أن أثر الاستثمارات الخارجية على النمو الاقتصادي يتصف بالضعف والمحدودية.

ج- دراسة (الجنابي ،١٩٩٨) بعنوان (مناخ الاستثمار و حجم الاستثمار المباشر بين البلدان العربية). تطرقت الدراسة الى موضوع استثمارالمال العربي في المنطقة العربية بعدما كانت تعتمد على القروض الخارجية على نطاق واسع ولذلك لم تظهر الحاجة حينذاك لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد هدفت الدراسة إلى إمكانية تدوير الأموال الى الوطن العربي، إلا أن الجهود المبذولة لتحقيق التكامل الاقتصادي بين البلدان فشلت في تحقيق ذلك لأن المؤشرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لا تزال تعاني من إختلالات بسبب فقدان المستثمر العربي عنصر الأمان حيال الاستثمار في المنطقة العربية، بالإضافة الى عدم القدرة على إستيعاب السوق الواسعة.

توصلت الدراسة الى تركز ٨٠%من الاستثمارات العربية في أسواق الدول المتقدمة في أوروبا وأمريكا واليابان، في حين أن حصة الدول النامية والعربية منها بحدود ١٥% ، كما أن الأوضاع الاقتصادية غير المستقرة وحجم السوق والتطورات التقنية بصورة عامة والمخاطرة السياسية بصورة خاصة تشكل عقبة رئيسية تقف حيال توفير المناخ الملائم للاستثمار وتوسيع الاستثمارات المباشرة بين البلدان العربية، وأخيرا أكد على أن اتباع بعض الدول العربية تطبيق برامج التصحيح الاقتصادي وضبط الأوضاع المالية ستضع مستقبل البلدان العربية في وضع أفضل لجذب الاستثمارات العربية المباشرة المحتملة وتحسين مناخ الاستثمار.

د- دراسة (المسيبلي ،٢٠٠٠) بعنوان (دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية الاقتصادية في اليمن). هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على التنمية الاقتصادية في اليمن، و تم قياس أثر الاستثمارات الأجنبية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، مثل النمو الاقتصادي والمدخرات المحلية والعمالة. وتوصلت الباحثة من خلال الدراسة الى أن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر ضعيف على المتغيرات الاقتصادية.

هـ- دراسة (اغا ،٢٠٠٢) بعنوان (الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن: مجاله ومحدداته خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩٩). وهدفت هذه الدراسة الى الكشف عن أهم العقبات التي تقف أمام المستثمرين الأجانب في الأردن وتقديم المقترحات التي من شأنها أن تساهم في تذليلها. و توصل الباحث الى أن أثرالاستثمارات الأجنبية في تنمية الاقتصاد الأردني محدودة، ويبين

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

استخدام النموذج القياسي أن له تأثيراً إيجابياً على معدل النمو الاقتصادي الحقيقي ونمو السوق المحلي في جذب الاستثمارات الأجنبية وتدفقها للإقتصاد الأردني، كما كان لها تأثيراً سلبي على الاستقرار المالي.

و - دراسة (إلياس،٢٠٠٥) بعنوان (هيكل الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة" ١٩٥٠-٢٠٠٠" دراسة تطبيقية في الأردن). تناولت هذه الدراسة مفاهيم الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله وآثاره، و قد تطرقت الى بعض التجارب التنموية العالمية (إيرلندا،الهند،الصين) التي أدت الى دفع عجلة تنميتهم، وهدفت الدراسة إلى إتخاد تجربة الأردن في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر حالة تطبيقية لأثر هذه التدفقات على اقتصادات الدول النامية.

وتوصلت الدراسة الى أن ترويج البيئة الاستثمارية الأردنية إقليميا وعالميا والاستفادة من دور الاعلام في إظهار مزايا المناخ الاستثماري في الأردن كفيلة بزيادة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر وإستمرار إعطاء الحوافز المالية والضريبة والجمركية، كما توصلت إلى ضرورة القضاء على البيروقرطية والتعقيد المرافق لمختلف الإجراءات الحكومية.

ز - دراسة (الورفلي ،٢٠٠٦) بعنوان (محددات نمو الاستثمار الأجنبي المباشر). تناولت هذه الدراسة بالتحليل تجارب لدول منها (الإمارات العربية المتحدة، البحرين، السودان، ماليزيا، الجزائر، مصر) في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته التي تعيق هذا الاستثمار والاستعانة بما ينتج عن هذه التحليلات في وضع مقترحات (سياسات) تسهم في جذب الاستثمارات الأجنبية الى ليبيا.

توصلت الدراسة إلى أن تحقيق معدلات نمو مرتفعة وتنويع مصادر الدخل وتوفير التقنية الحديثة يتطلب من الاقتصاد الليبي العمل على تهيئة مناخ استثماري ملائم لاجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية وتحفيز المستثمرين وتشجيعهم لإقامة مشروعات استثمارية في إطار السياسة العامة للدولة وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ح- دراسة (Shujie، 2006) بعنوان (النمو الاقتصادي، الاستثمارالأجنبي المباشر والصادرات في الصين). هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر الصادرات والاستثمار الأجنبي

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المباشر على النمو الاقتصادي. وتوصل الباحث من خلال الدراسة الى أن الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر لهما تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات الأخرى ؟

إن هذه الدراسة تأتي لكون الدراسات السابقة التي بحثت في الاستثمار الأجنبي المباشر تناولت النمو والتنمية الاقتصادية، بينما تأتي هذه الدراسة لتبحث في طبيعة العلاقة القائمة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والميزان التجاري، حيث تطرقت الى الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية كلا على حدا وبشكل وصفي دون استخدام الأسلوب القياسي، وتأتي هذه الدراسة ستركز على العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الميزان التجاري في الجزائر من الناحيتين النظرية والقياسية. من ناحية أخرى تأتي هذه الدراسة لتبحث في الاستثمار الأجنبي بعد فترة ١٦ سنة من التحول من النظام الاشتراكي الى نظام السوق، ومن هنا فإن هذه الدراسة ستعطي معلومات وبيانات أفضل وطويلة نسبية مقارنة بالدراسات التي تناولت الموضوع في الجزائر.

١-٨- منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة في تحليلها، على أسلوب التحليل الوصفي، وأسلوب التحليل القياسي لدراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الميزان التجاري في الجزائر للفترة (١٩٩١-٢٠٠٦)، حيث تم الاعتماد في هذه الدراسة على مصادر المعلومات المختلفة كالمراجع باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية، بالإضافة إلى المقالات في المجالات العلمية والمنشورات والمصادر الإلكترونية.

تحتوي الدراسة على خمسة فصول بالإضافة الى الفصل التمهيدي الذي يلم بالإطار العام للدراسة، أما الفصل الثاني فيدرس الإطار النظري لاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالتجارة الخارجية، ويتم تخصيص الفصل الثالث لدراسة مناخ الاستثمار في الجزائر، أما الفصل الرابع فقد تم تخصيصه لدراسة الميزان التجاري للجزائر، أما الفصل الخامس فقد تم استخدام أسلوب الاقتصاد القياسي لدراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات والمستوردات والميزان التجاري باستخدام منهجية المربعات الصغرى المصححة كلياً ل Phillips and Hansen، أما الفصل الأخير فقد تم تخصيصه للنتائج والتوصيات.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١ - ٩ - محددات الدراسة

من أهم الصعوبات التي واجهت هذه الدراسة هي اختلاف البيانات من مصدر الى آخر حول متغيرات الدراسة، بالإضافة الى عدم توفر البيانات عن بعض المتغيرات (حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات غير النفطية).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢ - ١ مقدمة :

تحتل الاستثمارات الأجنبية المباشرة مكانة كبيرة وهامة في التحليل الاقتصادي الحديث، وأصبحت القناة الرئيسية للعلاقات الاقتصادية الدولية.

ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم أنشطة وممارسات الشركات المتعددة الجنسيات، وتتجه الدول النامية على الأخص نحو زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر فيها كمصدر لرأس المال والتكنولوجيا والتطبيقات الإدارية، وحقوق المعرفة، والدخول إلى الأسواق الدولية، والموارد الأخرى التي تمثل عاملا حيويا لاستدامة نمو الاقتصاد القومي، حيث أصبح هذا الاتجاه الأكثر انتشارا منذ بداية التسعينيات في ضوء اتجاه معظم الاقتصاديات في الدول النامية إلى سياسة التحرر الاقتصادي.

وفي هذا السياق، فان أغلب الاقتصادات النامية تتميز بتركيزها على التجارة الخارجية، ولاسيما في قطاع الموارد الطبيعية، فقد تغيرت نسبيا نظرة عدم الاطمئنان تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر، وزادت الرغبة في الاعتماد عليه بغية تطوير القطاعات الاقتصادية وتحويلها باتجاه أسواق التصدير. وقد عززت هيمنة حرية التجارة القائمة على مبادئ حرية السوق من هذا التوجه، فضلا عن التطورات الحديثة في الاقتصاد العالمي التي أدت الى حدوث تغير كبير في الدور التقليدي للتجارة كأداة تنمية للتصنيع في البلدان المتقدمة والنامية على السواء.

وتبعا لموضوع الدراسة سيتم تخصيص هذا الفصل للإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يتناول القسم الأول منه مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله ومحدداته والاتجاهات المؤيدة والمعارضة له. أما القسم الثاني فيتناول النظريات المفسرة لعلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالتجارة الخارجية.

٢ - ٢ - الاستثمار الأجنبي المباشر:

٢ - ٢ - ١ - مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر (Foreign Direct Investment)

يعبر عن الاستثمار الأجنبي المباشر بانتقال رؤوس الأموال الأجنبية من الخارج بشكل مباشر الى الدول المضيفة للعمل في صورة وحدات صناعية أو تمويلية أو إنشائية أو زراعية أو خدمية، ويمثل حافز الربح المحرك الرئيسي لهذا النوع من الاستثمارات (الأسرج، ٢٠٠٥)، وقد يأخذ شكل إقامة شركة أو إعادة شراء كلي أو جزئي لشركة قائمة في دولة أجنبية،

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويصاحب ذلك الوقت سيطرة المستثمر الأجنبي على رأس المال والتقنية والإدارة ومهارات التسويق لترويج المشروع تجاريا (جميل، ١٩٩٩).

ولكي يكون الاستثمار الأجنبي مباشرا، ترى بعض المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والمنظمة المشتركة للتنمية الاقتصادية أنه يجب أن يسيطر المستثمر الأجنبي على نسبة تتراوح بين ٢٥ - ٥٠% من كامل أسهم المشروع، غير أن هناك شركات أجنبية ترغب بامتلاك كامل أسهم المشروع وإدارته، في حين توجد شركات أخرى لا تبدي رغبة للاستثمار في الخارج ما لم تمتلك ٥١% من أسهم المشروع (برتان، ١٩٨٢)، لكن في السنوات الأخيرة أخذ الاستثمار الأجنبي المباشر يتجه نحو مشاركة من الشركات الأجنبية (دون وجود شركة بعينها) يكون لها السيطرة الأقوى على الشركة المشتراه (Maximov, 1995).

ونستنتج من خلال ما سبق أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار حقيقي طويل الأجل في أصول انتاجية، وأن المستثمر الأجنبي يمارس التأثير على ادارة المشروع المقام في بلد آخر غير بلده الأم، ويضيف حزمة من التقنيات والتكنولوجيا ومهارات الترويج في البلد المضيف. وأن معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية يتم من قبل الشركات عابرة القوميات، بسبب احتياطاتها المالية الكبيرة والمتزايدة مما يجعلها بحاجة الى استثمار مستمر، لذا توسع اعمالها بالخارج، فضلا عن امتلاكها معرفة خاصة بالأسواق. وكما أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يقصد به دائماً استثمارات جديدة تتم من قبل منشآت قائم، اذ أن كثيراً من الاستثمار الأجنبي المباشر لا يصبح استثماراً بالمعنى الحقيقي، ولكن عبارة عن نقل ملكية أصول موجودة من المنشآت المحلية الى الأجنبية من خلال الاندماج أو الاستحواذ على أصول قائمة كما يتم في عمليات التخاصية.

٢-٢-٢- الاستثمار الأجنبي غير المباشر (Foreign Indirect Investment)

ويسمى أيضا بالاستثمارات في المحفظة، ويقصد به ملكية الأوراق المالية على اختلاف أنواعها مثل: السندات والأسهم، وضمانات القروض التي يحصل عليها المقرضون مقابل رأس المال المستثمر، ويمكن أن يقترن هذا النوع من الاستثمارات في بعض الأحيان بنقل الخبرات والتكنولوجيا (تشام، ٢٠٠٢) ، لكن هذه الملكية لا تعطي الأفراد أو الهيئات أو الشركات حق ممارسة أي نوع من أنواع الرقابة أو المشاركة في تنظيم وإدارة المشروع الاستثماري، كما يعتبر استثماراً قصير الأجل إذا ما قورن مع الاستثمار الأجنبي المباشر (أبو قحف، ١٩٨٩).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويرى كوجيما أن الاستثمار غير المباشر ما هو إلا شراء الأوراق المالية، بهدف الحصول على الأرباح الموزعة وعوائد رأس المال (العزام، ١٩٩٤).

٢ - ٣ - أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

تتخذ الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول المستضيفة أشكالا مختلفة منها الاستثمار الأجنبي المباشرالمشترك والاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي ومشروعات عمليات التجميع والاستثمار في المناطق الحرة، و سيتم التعرف على كل منها.

٢ - ٣ - ١ - الاستثمار الأجنبي المباشر المشترك:

يعرف هذا الشكل للاستثمار المباشر بأنه المشروع الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة – المستثمر الأجنبي ورأس المال المحلي- والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد إلى الإدارة، والخبرة وبراءات الاختراع، أو العلامات التجارية...الخ (Kolde ,1968) .

هذا النوع يقوم على مشاركة رأس المال الأجنبي لرأس المال الوطني في ذات المشروع منذ بداية المباشرة فيه، أو في تاريخ يتفق عليه. سواء أحصل ذلك بالضغط من قبل الدول المضيفة – أي عن طريق الأنظمة واللوائح المنظمة للاستثمارات الأجنبية – أم كان بسبب رغبة كل من الطرفين في حصول هذه الشراكة.

وتتم المشاركة عن طريق تقديم الحصة المحددة في رأس مال المشروع من رأس المال الوطني الخاص أو العام أو الاثنين معا، بشكل نقدي وبعملة البلد الذي يرد منه رأس المال الأجنبي، وقد تتم بشكل عيني فيتعهد الطرف الأجنبي بتوفير كافة أنواع التجهيزات المطلوب استيرادها من الخارج ويقدم رأس المال الوطني كافة احتياجات المشروع التي يمكن تدبيرها بالعملة المحلية (عيد،١٩٨٢).

وفي جميع الحالات لابد أن يكون لكل طرف من أطراف الاستثمار المشترك الحق في المشاركة في إدارة المشروع وذلك هو العنصر الحاسم في التفريق ما بين مشروعات الاستثمار المشترك المباشر وغير المباشر(أبو قحف،١٩٩١).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢-٣-٢- الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي Whole Owned Foreign Investments

يتمثل هذا النوع من الاستثمار في قيام المستثمر الأجنبي – أو الشركات متعددة الجنسية – في إنشاء فروع للإنتاج أو التسويق، أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي في الدولة المضيفة.

وتعتبر المشروعات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي أكثر صور الاستثمار المباشر تفضيلا لدى هذا المستثمر لما لها من نتائج مرغوبة تعود عليه وذلك بسبب ما تتمتع به هذه الشركات من حرية كاملة في الادراة والاشراف على هذه المشروعات، وكبر حجم الأرباح المتوقع الحصول عليها من جراء هذا الاستثمار، بالاضافة الى امكانية التغلب على القيود التجارية والجمركية المفروضة من قبل الدول المضيفة على المستوردات (العزام، ١٩٩٤)، أما بالنسبة للدول المضيفة، وخاصة النامية منها، فإنها كثيرا ما تتردد (بل تحجم عن قبول هذه الاستثمارات في أغلب الأحيان) في التصريح لهذا المستثمر أو الشركات بالتملك الكامل لمشاريع الاستثمار(أبو قحف، ١٩٩١).

٢-٣-٣- مشروعات أو عمليات التجميع Assembly Operations

تنشأ هذه المشروعات من إبرام اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني (عام أو خاص) يقوم بموجبها الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني الوطني بمكونات منتج معين (سيارة مثلا) لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا.

وفي معظم الأحيان يقدم الطرف الأجنبي الخبرة والتصميم الداخلي للمصنع وتدفق العمليات وطرق التخزين والتجهيزات الرأسمالية مقابل عائد مادي متفق عليه (أبو قحف، ١٩٩١).

٢-٣-٤- الاستثمار في المناطق الحرة :

تهدف الاستثمارات الأجنبية في المناطق الحرة الى تطوير الصادرات والاندماج في الاقتصاد الدولي، وتخضع الاستثمارات المنجزة في المناطق الحرة حسب الغاية من الاستثمار، بحيث تستفيد من عدة امتيازات لا توجد في المناطق الأخرى (أبو قحف، ٢٠٠٣).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢ - ٤ - محددات المؤثرة على الاستثمار الأجنبي :

تشير الأدبيات الاقتصادية الى أن الطلب على الاستثمار يتحدد بمجموعة من العوامل تساهم في توجيه الاستثمارات الى بلد دون آخر، وهذه العوامل سياسية واقتصادية وقانونية بالإضافة الى العوامل الاجتماعية والثقافية والدينية.

وتلعب هذه العوامل والمتغيرات دورا أساسيا في قرار المستثمر، فبعض هذه العوامل يتعلق بالمزايا التي يمنحها البلد المضيف لهذه الاستثمارات وما يترتب عليه من توفير البيئة المناسبة، وبعضها الآخر يرتبط بالدولة (الأم) صاحبة الموارد الاقتصادية التي قد تلعب دورا في توجيه الاستثمارات أو نقل مواردها الاقتصادية بشتى أنواعها تبعا للعلاقات الاقتصادية أو السياسية القائمة بين البلدين، كما أن بعض العوامل الأخرى ترتبط بسلوك المستثمر الأجنبي نفسه، الذي قد تحكمه دوافع مختلفة اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية أو حضارية (السعدي، ٢٠٠٤). وانطلاقا من الدور الذي تلعبه هذه العوامل سنتناولها على النحو التالي:

١ - العوامل السياسية.

٢ - العوامل الاقتصادية.

٣ - العوامل التي تساهم في تهيئة البيئة التشريعية والقانونية.

٤ - العوامل الثقافية والاجتماعية والدينية.

٢ - ٤ - ١ - العوامل السياسية:

تعتبر العوامل السياسية من أهم العوامل التي تؤثر على قرار المستثمر الأجنبي، حيث أشارت معظم الدراسات الى ضرورة توافر عامل الاستقرار السياسي لجذب الاستثمارات الأجنبية، ويرتبط الاستقرار السياسي بالدول المضيفة نفسها ويتعلق بأوضاعها الداخلية، وكذلك الاستقرار السياسي على مستوى الإقليم الذي تقع فيه الدولة، والذي لا تملك الدولة المضيفة عادة التأثير فيه. وتتمثل العوامل السياسية فيما يلي (آغا، ٢٠٠٢):

أ-الاستقرار السياسي المحلي:

يؤدي توافر الاستقرار المحلي الى إضفاء طابع الأمان للاستثمار الأجنبي، ويؤدي غيابه الى سيادة حالة من عدم اليقين والشك والحذر والمخاطرة. الأمر الذي يترتب عليه ضعف مقدرة البلد على اجتذاب الاستثمارات الأجنبية وتوطين الاستثمارات المحلية فيه، ويؤدي شيوع

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاضرابات والفوضى الى قيام الدولة بالعديد من الإجراءات، كفرض القيود على التحويلات المالية أو تحويلات العملة، وقد يتعدى ذلك الى تأميم بعض المشاريع الاستثمارية، لاسيما الاستراتيجية منها.

ب - المخاطر الإقليمية:

يسهم الاستقرار على مستوى إقليم البلد المضيف في التأثير على تدفق الاستثمارات الأجنبية إليه، فعادة ما تتعدى أهداف المستثمرين حدود الدولة المضيفة لتشمل التصدير الى أسواق الدول المجاورة أو العالمية، وبالتالي فإن سيادة حالة من عدم الاستقرار السياسي على مستوى الإقليم قد تؤثر سلبا على حركة وحجم التجارة بين هذه الدولة ومجموعة الدول المحيطة بها وعلى جميع الاستثمارات.

٢ - ٤ - ٢ - العوامل الاقتصادية :

أشارت معظم الدراسات التطبيقية الى علاقة قوية تربط العوامل الاقتصادية بحجم الاستثمارات الأجنبية المتدفقة الى الدول المضيفة، ولدراسة ذلك سنتناول عددا من المؤشرات الاقتصادية التي تؤثر في تدفق الاستثمارات:

أ- حجم الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو الاقتصادي:

يعكس هذا العامل حجم السوق المرتقب للاستثمارات، فالنظرية الاقتصادية تتوقع وجود علاقة إيجابية بين حجم الناتج المحلي الإجمالي وبين حجم الاستثمارات الأجنبية المتدفقة، كما أن النمو الناتج المحلي الاجمالي قد يعمل على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تحقق الدولة معدلات نمو اقتصادي مطردة- تفوق النمو السكاني- يشير الى ارتفاع نصيب الفرد من الدخل القومي، وزيادة القوة الشرائية، فضلا عن أنه يعكس الاستقرار الاقتصادي الذي يتمتع به البلد، وبذلك فإنه يعتبر اقتصادا ملائما للاستثمار فيه.

ب - معدل التضخم:

يعتبر استقرار مستويات التضخم أحد مقومات الاستقرار الاقتصادي والمناخ الملائم للاستثمار، وبدونه ستصطبغ توقعات المستثمرين والمستهلكين بالتشاؤم والحذر التام (العزام، ١٩٩٤)، حيث أن زيادة معدل التضخم تؤدي الى انخفاض القدرة الشرائية للمستثمر، والى ارتفاع الأجور، وأسعار مستلزمات الإنتاج، الأمر الذي يؤثر على المقدرة التنافسية للمشروع

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاستثماري، وانخفاض الأرباح المتوقعة منه، لذلك فإن المحافظة على معدلات تضخم مستقرة يسهم في تحسين البيئة الجاذبة للاستثمار.

ج- مستلزمات الإنتاج والأجور وتوافر الأيدي العاملة :

يلجأ بعض المستثمرين الى إنتاج سلع خارج دولته انطلاقا من الرغبة في الاستفادة من انخفاض تكاليف الإنتاج في الدولة المضيفة مقارنة مع الدولة الأم، وكذلك التخلص من إجراءات الحماية الجمركية التي تفرضها الدولة المضيفة على عملية الاستيراد. فضلا عن أن توافر الأيدي العاملة المدربة والماهرة الرخيصة يلعب دورا مهما في جذب الاستثمارات (السعدي، ٢٠٠٤).

د- استقرار أسعار الصرف وتوافر الاحتياطيات الأجنبية:

يدعم استقرار سعر الصرف الثقة بالعملة المحلية، ويساعد على جذب رؤوس الأموال الأجنبية، كما أن تذبذب العملة المحلية وعدم استقرارها يقلل من جاذبية الدولة لاستقطاب الاستثمارات. ويؤدي استقرار سعر صرف العملة المحلية الى تشجيع الصادرات والحيلولة دون تذبذب أسعار مدخلات الانتاج المستوردة. ويسهم كذلك في تشجيع احتواء الضغوط التضخمية، الأمر الذي يؤدي الى تشجيع الاستثمار، وتقليل المخاطر. يضاف الى ذلك ان توفر المستوى الملائم من الاحتياطيات يدعم أسعار الصرف ويسهم في استقرارها، ويؤمن ما تحتاجه البلاد من المستوردات(السعدي، ٢٠٠٤).

هـ- الانفتاح الاقتصادي:

إن توافر درجة من الانفتاح الاقتصادي تساهم في زيادة تدفق الاستثمارات، حيث إن زيادة حجم التجارة الخارجية خاصة الصادرات يؤدي الى زيادة الفرص أمام المستثمر للإنتاج والتوزيع عبر التصدير الى الأسواق العالمية، وهو ما يعمل على زيادة الإيرادات التصديرية المتحققة، ويشكل حافزا لجذب الاستثمارات وتوطينها.

و – الاجراءات البيروقراطية:

ان بيروقراطية التعامل الحكومي وعدم ثبات الأنظمة والقوانين واستقرارها قد يسبب الركود الاستثماري الأجنبي والمحلي على حد سواء. ولعل تعدد التواقيع على المعاملة الواحدة، ونقص الكفاءات الإدارية، والإجراءات المعقدة، أو الفوقية في التعامل مع المستثمر، وتباعد الدوائر المختصة ذات العلاقة بالاستثمار، بالإضافة الى تضارب الصلاحيات فيما بينها سوف يترتب عليها انعكاسات سلبية وخطيرة على مناخ الاستثمار. لذلك يتوجب على الدولة المضيفة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إزالة العراقيل الإدراية، وتبسيط الإجراءات المتعلقة بعملية الاستثمار، وإعادة تأهيل وهيكلة موظفي الأجهزة والدوائر، وتحفيز روح المبادرة عندهم لتشجيع الاستثمار الأجنبي والمحلي على حد سواء (المسيبلي،٢٠٠٠).

ز- الموقع الجغرافي:

وفي هذا الشأن نجد أن قرار المستثمر الأجنبي غالبا ما يرتبط بقضية اختيار الدولة المضيفة التي ستكون مقرا لاستثماراته و مركزا للتصدير وممارسة الأنشطة الإنتاجية والتسويقية، أو لتوفير فرص جديدة في الدول المجاورة، حيث أن الموقع البيئي للدولة، أو قربها من الأسواق العالمية، سيسهل على المستثمر الأجنبي عملية التصدير إليها، والاستيراد منها بأقل التكاليف. وعليه فإن الموقع الجغرافي المتميز يجعل من الدولة المضيفة مركزا لخدمة حركة التجارة الخارجية والاستثمار الدولي (المسيبلي، ٢٠٠٠).

ح- البنية التحتية للاقتصاد:

لجذب الاستثمارات الأجنبية وضمان استمراريتها، يتوجب على حكومات الدولة المضيفة تأسيس بنية تحتية ملائمة تسهل عملية الاستثمار كتوفير الخدمات والمرافق الأساسية المتمثلة في شبكات الطرق البرية، والنقل البحري والجوي، والاتصالات السلكية واللاسلكية، وشبكات المياه والري والكهرباء وغيرها من الخدمات المساندة. فقيام الدولة بتوفير مثل هذه الخدمات، سيساعد على تحسين مناخ الاستثمار بالنسبة لها (آغا، ٢٠٠٢).

٢-٤-٣- العوامل التشريعية و القانونية:

يولي المستثمرالأجنبي اهتماما بالغا بالقوانين التي تنظم عملية الاستثمار، والإعفاءات الضريبية والجمركية وفترات السماح التي يمنحها البلد المضيف. ويعزز استقرار القوانين وعدم تذبذبها الشعور بالاطمئنان لدى المستثمر الأجنبي، كما أن تبسيط القيود المفروضة الخاصة بتملك المشاريع والإجراءات المتعلقة بتحويل رأس المال والأرباح الناجمة عنها للخارج يلعب دورا حيويا في حفز وجذب الاستثمارات، لذلك فإن القوانين واللوائح التي تضعها الدولة المضيفة لتنظيم الأنشطة الاستثمارية يجب أن تكون على درجة عالية من المرونة والواقعية، وأن تكون بهدف تحسين مستوى التوقع لدى المستثمر(السعدي، ٢٠٠٤).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢ - ٤ - ٤ - العوامل الاجتماعية والثقافية والدينية :

يعد اهتمام الدولة بمستوى الخدمات الصحية والتعليمية التي تقدمها لأفرادها، بالإضافة الى الأوضاع المعيشية لأفراد المجتمع والعادات والتقاليد، من العوامل التي يهتم بها المستثمر الأجنبي.

وعلاوة على ذلك، فإن هناك بعض العوامل والمتغيرات الاجتماعية التي تؤثر بشكل أو بآخر على سلوك المستثمر الأجنبي، أو على ممارسة الأنشطة الاستثمارية داخل الدولة المضيفة، كالاتجاهات العدائية نحو الوجود الأجنبي، وارتفاع نسبة الأمية وما يترتب عليها من انخفاض قدرة الشركات الأجنبية على القيام بالحملات الإعلانية أوالتسويقية والترويجية (آغا، ٢٠٠٢).

٢ - ٥ - الاتجاهات المؤيدة والمعارضة للاستثمار الأجنبي المباشر:

٢ - ٥ - ١ - الاتجاه المؤيد للاستثمار الأجنبي المباشر:

يفترض أن الاستثمارات الأجنبية تحكمها المصالح المشتركة بين طرفي الاستثمار(الدول المضيفة والدولة المصدرة). وقد أشار مؤيدوها الى أنها تلعب دورا حيويا في عملية التنمية، لهذا ومنذ النصف الثاني من السبعينيات أخذت الدول تتسابق فيما بينها في تهيئة الظروف الاستثمارية المناسبة لاجتذاب الاستثمار الأجنبي بهدف الاستفادة من المزايا التي تصاحبه والتي يمكن تلخيصها بحسب وجهة النظر هذه فيما يلي :

أ- تعتبر هذه الاستثمارات المباشرة وسيلة لتغطية الفجوات التمويلية في الدول النامية والمتمثلة بشكل رئيسي في الفجوة الادخارية، وتعمل كذلك على زيادة الاحتياطي من العملات الأجنبية وبالتالي تساعد في دفع عملية التنمية.

ب- تزيد من إيرادات الدولة المحلية من خلال الضرائب التي تحصل منها.

ج- تعمل الاستثمارات الأجنبية الى زيادة حجم الاستخدام من خلال قيامها بتشغيل العمالة الوطنية في مشاريعها الاستثمارية (المالكي، ١٩٧٤)،

د- تعتبر مصدرا جيدا لنقل التكنولوجيا الحديثة وأساليب الإدارة والتنظيم المتطورة الى البلدان النامية. كما أنها تزيد من حدة المنافسة مما يدفع بالشركات الوطنية لتحسين نوعية إنتاجها (إلياس، ٢٠٠٥).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢-٥-٢- الأراء المعارضة للاستثمار الأجنبي المباشر :

يعتمد الاتجاه المعارض لهذه الاستثمارات على فلسفة وعقائد فكرية مدعما إياها بالسلبيات التالية :

أ- إن استخدام الاستثمار الأجنبي الأساليب الإنتاجية كثيفة رأس المال تكون مساهمتها محدودة في خلق فرص العمل الجديدة والحد من مشكلة البطالة، كما أن اعتمادها على مستلزمات الإنتاج المستوردة من الخارج يجعلها لا تتكامل مع المشروعات المحلية، مما يقلل من أثرها على العمالة، فضلا عن اعتمادها على الخبراء والفنيين الأجانب.

ب- بعدما واجهت الشركات المتعددة الجنسيات معارضة كبيرة في بلدانها في قطاع الصناعة، بسبب حدوث مشاكل بيئية تم نقلها الى الدول النامية، ومن النتائج الملاحظة على المستوى العالمي هو ارتفاع درجة الحرارة والتلوث الهوائي بسبب بعض الغازات ومن اهمها ثاني أكسيد الكربون (خير،٢٠٠٥).

ج- تعمل هذه الاستثمارات على زيادة الإيرادات لخزينة الدولة من خلال الضرائب التي تفرض عليها. إلا أنه ونتيجة للمعاملة الضريبية التفضيلية التي تتبعها الدول النامية بهدف جذب مثل هذه الاستثمارات الى اقتصادياتها المحلية لا تساهم بشكل عادل وكاف في زيادة إيرادات الخزينة، مقارنة بالنفقات التي تتكبدها حكومات الدول النامية لتحسين البنية التحتية والخدمات الضرورية لاجتذاب وتوطين الاستثمارات الأجنبية (آغا، ٢٠٠٢).

د- تحتكر الشركات الأجنبية التكنولوجيا وأساليب الإدارة الحديثة وبالتالي فإن نقل الى الدول المضيفة محدود جداً.

هـ- قدرة الشركات متعددة الجنسية على خلق حالات الاحتكار في أسواق الدول النامية وإخراج العديد من المنشآت الوطنية من السوق نتيجة ما تتمتع به الشركات الأجنبية العملاقة من مزايا تنافسية، من حيث الجودة وانخفاض التكلفة وتكنولوجيا الإنتاج، مما يؤدي في نهاية الأمر الى انخفاض الناتج المحلي.

و- تعمد هذه الشركات الى خلق أنماط استهلاكية لا تتلاءم مع خصائص الدول النامية من خلال أنشطتها التسويقية والترويجية. فمثلا جزء كبير من دخول الأفراد في الدول النامية ينفق على قطاع الاتصالات وبالأخص الاتصالات الخليوية التي تعتبر كمالية وثانوية، وبذلك تتحول الزيادة في الدخول الى زيادة في الاستهلاك وليس في زيادة المدخرات (المالكي، ١٩٧٤).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ز- نظرا للقوة الاقتصادية التي تتمتع بها الشركات الأجنبية في الدول النامية، وتأثيرها الكبير على استقرار الاقتصاد وهيكل العمالة الوطني، فإن هذه المنشآت يسهل عليها التأثير على متخذي القرار السياسي ونظام الحكم في الدول النامية مما يهدد الاستقرار السياسي والأمني فيها.

ح- يتوقف حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة على درجة التصنيع في البلدان النامية وعلى تخفيف حدة اختلالات هيكل الانتاج فيها وعلى استراتيجيات تصنيع تلك الدول سواءاً ما يتعلق بإحلال المستوردات أم الصادرات الموجهة. فالدول التي انتهجت استراتيجية إحلال المستوردات فرضت رسوم جمركية عالية على المستوردات (الروادي، ١٩٨٥).

ط- تعمل هذه الاستثمارات على رفع مستويات الاحتياطي من العملات الأجنبية على المدى القصير. إلا أنها وعن طريق زيادة المستوردات من السلع الأولية والوسيطة والرأسمالية تؤدي الى تدهور الميزان التجاري على المدى الطويل، وبالتالي تؤثر سلبا على الاحتياطي من العملات الأجنبية.

وخلاصة القول إن الاستثمار الأجنبي لا يمكن أن يترتب عليه فوائد أو أضرار صافية. فقد يرافقه آثار موجبة أو سلبية بحسب الظروف الاقتصادية وبحسب التكنولوجيا التي يستخدمها أكانت كثيفة الاستخدام أم ضحلة الاستخدام.

ولهذا لا يمكن أن نتخذ من تجارب الدول المختلفة في تعاملها مع الاستثمار الأجنبي المباشر قاعدة تطبق على جميع الدول النامية، بل إنه من الضروري وضع الضوابط والأسس المنظمة لعمل تلك الاستثمارات الأجنبية بين البلدان، بما يضمن تحقيق أقصى فائدة ممكنة لكلا طرفي الاستثمار في ضوء تفهمهما الكامل لأهدافهما المشتركة والوسائل الكفيلة بتحقيق تلك الأهداف والغايات.

٢-٦- النظريات المفسرة لعلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالتجارة الخارجية:

ان أهم النظريات التي تناولت هذا الموضوع هي نظرية الأوز الطائر لعلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة وفرضية كوجيما (عبد الغفار، ٢٠٠٢).

٢-٦-١- نظرية الأوز الطائر لنمط العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة:

تقدم هذه النظرية وصفا لدورات حيوات الصناعات المختلفة خلال مراحل التنمية الاقتصادية، وتتضمن إعادة توطين الصناعات بتبديل مواقعها من بلد لآخر من خلال التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك استجابة للتحولات في قدرة البلدان التنافسية. وقد وضعت

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الصيغة الأصلية لنظرية الأوز الطائر (The Flying Geese Model) في أواخر عقد الثلاثينيات من أكاماتسو K. Akamatsu (رمزي، ١٩٧٨).

يصف هذا النموذج التغير في الهيكل الصناعي خلال الزمن، مبتدئا بالتركيز على صناعة النسيج كثيفة العمل ومنتقلا بشكل تدريجي الى النشاطات التي يرتفع عليها الطلب، مثل الصناعات الكيماوية ثم الصلب ثم السيارات وهكذا. إذ يرتفع تدرج كل صناعة حتى أقصى نقطة قبل أن تختفي تدريجيا بسبب تناقص القدرة التنافسية، ويتم وصف المراحل المتعاقبة على شكل حرف V مقلوب، ومن هنا التشبيه بسرب الأوز الطائر. والشكل نفسه يصف انتقال الصناعات من بلد الى آخر مما يمثل تطور الصناعة نفسها في بلدان مختلفة عبر الزمن (UNCTAD, 1996).

تعد التجارة المحرك الأكثر أهمية في نظرية الأوز الطائر، إذ يتم نقل السلع الجديدة والتكنولوجيا الجديدة عبرالدول. ويحقق هذا النموذج علاقة تكاملية لعملية التطور الصناعي بين الدول المبدعة (الأوزة القائدة) الأكثر تقدما(Senshinkoku) والبلدان التابعة (Koshinkoku). وتقوم البلدان التابعة باستيراد السلع الجديدة المبتكرة من البلد القائد الذي يصدرها بعد إشباع الطلب في سوقه المحلي. وعندما يفقد الأخير قدرته التنافسية في منتوج معين فإنه يوجه إنتاجه خارجا ويسمح بنقل التكنولوجيا والسلع الرأسمالية المطلوبة والضرورية لإنتاج هذه السلعة في البلد التابع. ويحل الإنتاج المحلي محل الاستيرادات بعد أن تتعلم البلدان التابعة كيفية تصنيع هذا المنتج لتغطية حاجاتها المحلية في إطار استراتيجية إحلال الواردات فضلا عن تجهيز الأسواق الأجنبية بعد إشباع حاجتها المحلية. وهكذا فإن التشابه يمثل دورة حياة منتج معين(الجميلي، ١٩٩٥).

وتجدر الاشارة الى أن الاستثمار الكلي في البلد القائد وفق هذا النموذج، لا يتناقص مع إعادة توطين الصناعات لأن الصناعة يعاد هيكلتها ورفع مستواها على نحو مستمر، ويعاد تخصيص الموارد لصالح المنتجات ذات المهارة والتكنولوجيا الأعلى التي تتمتع بالميزة النسبية في المرحلة اللاحقة. وعليه فلا توجد في هذا النموذج مقايضة بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر، إذ يتزايد الاستثمار العالمي بشكل مستمر، داعما تدفقات التجارة. وعلى وفق هذه الاعتبارات فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يكون متجها للتجارة (Trade Oriented) وتكميليا لاقتصاد البلد المضيف بسبب آثاره على مستويات المعيشة والاستخدام. ان نمط الأوز

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الطائر بفعل الاستثمار الأجنبي المباشر محكوم بالتحولات في القدرة التنافسية المتحققة، في جزء منها، من خلال عوامل الاقتصاد الكلي. ويفترض نموذج الأوز الطائر بأنه يمكن للأوزة القائدة ان ترقى دائما بمستوى هيكلها الصناعي وان تدخل وتبتكر طرقا ومنتجات جديدة بالسرعة نفسها التي تقوم بها الدولة التابعة بالتكيف مع الصناعات المنقولة إليها ، وبافتراض وفرة الأسواق للمنتجات الجديدة. وفي حين أن هذه الافتراضات قد تكون صحيحة في المراحل الأولية من التصنيع، فإنها تصبح أقل صحة مع زيادة درجة نضجها (UNCTAD, 1996).

كان ينظر الى التجارة على انها المحرك الأساسي لنقل التكنولوجيا، في حين كانت الشركات عابرة القوميات تمارس دورا أقل، علاوة على ذلك أشارت النظرية فيما يخص العلاقة بين القائد والتابع، الى ان صادرات البلد الأول الى توابعه تؤدي الى طرد المنتجين في الأخير خارج نشاط الأعمال لأن الاستيرادات إما ستكون أرخص بكثير مما تنتجه الشركات المحلية في البلد التابع أو من نوع أحدث. وستكون النتيجة المباشرة لذلك إفقارا (Impoverishment) للمنتجين التقليديين في البلد التابع. وبعد ان تعتاد أذواق المستهلكين على السلع الحديثة هذه سيتوسع السوق المحلي لها. وستشن الشركات المحلية هجوما معاكسا، لاسيما إذا كان هذا السوق واسعا. ومع مساعدة الدعم والحماية الحكومية سيتم إنتاج هذه السلع محليا ويستغنى عن الاستيرادات. ان ما تقدم لا يمثل " إعادة تدوير" الميزة النسبية الذي تحدث عنه معظم الأنصار(الجدد) لنموذج الأوز الطائر، ولكنه يمثل الصراع الحقيقي للمنظمين المحليين ضد الاستيرادات، لذا فهم يبذلون جهودا مضنية في محاولة استنساخ السلع الأجنبية وابتكار سلع جديدة لأجل ربح معركتهم المصيرية ضد الاستيرادات. وبالتأكيد، عندما تنجح البلدان التابعة بإدارة تكنولوجيا جديدة ، تكون النتيجة إفقار العاملين في تلك الصناعة في البلد القائد، وهكذا تدور العجلة (Rowthorn ,1997).

٢ - ٦ - ٢ - فرضية كوجيما Kojima Hypothesis

قام K. Kojima بتطوير أفكار متعددة من نظرية الأوز الطائر في عدد من مقالاته، لاسيما بحثه عن آثار النمو في الاستثمار الأجنبي المباشر على الصناعة المحلية من جهة والقدرات الأخرى للبلد المضيف من جهة أخرى، ويتضمن الاستثمار الأجنبي المباشر مزايا للصناعات المعاد توطينها في الخارج استجابة للتحولات الهيكلية في القدرة التنافسية (زكي،

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٩٨٨). إن فرضية كوجيما تدمج النظريات التجارية مع نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر، وخاصة فيما يتعلق باستثمارات الولايات المتحدة واليابان.

يشدد كوجيما على دور الاستثمار الأجنبي المباشر كأداة لنقل التكنولوجيا الى البلدان التابعة، ويعتقد بوجود تعاون بين الشركات متعددة الجنسيات وحكومات البلدان في سبيل مصالحهم المتبادلة مع احتمال حصول بعض أنواع الصراع بينها أحيانا. ففي الصناعات التي يفقد البلد القائد فيها ميزته النسبية، تقوم الشركات متعددة الجنسيات بإعادة توطين الإنتاج في البلد التابع المنخفض الأجر، وعادة بمساعدة حكومات البلدين معا، ويقوم البلد القائد بدوره بتطوير صناعات تكون أكثر تقدما، فترتفع بذلك مستويات المعيشة وتتوفر فرص العمل للقوى العاملة بدل الصناعات التي هاجرت الى البلدان التابعة. هذه الصورة أكد عليها (Ozawa) أيضا عندما تحدث عن إعادة تدوير الميزة النسبية للشركات متعددة الجنسيات في ظل نموذج الأوز الطائر المعدل.

وعموما تهتم فرضية كوجيما بالعلاقات الاقتصادية الدولية والرفاه العالمي بين البلدان الصناعية المتقدمة والبلدان النامية. ويرى كوجيما بوجود نوعين من الاستثمار الأجنبي المباشر هما: الاستثمار الموجه للتجارة، والاستثمار المناهض للتوجه التجاري (anti-trade-oreinted).

يعتقد كوجيما ان الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه تجاريا يحقق الرفاه في كل من البلدين المصدر والمضيف، في حين يؤدي الاستثمار المناهض للتوجه التجاري الى تناقص الرفاه في كل من البلدين، حيث ان النوع الأول ينطوي على استثمار في صناعات لا يتمتع فيها البلد المصدر بميزة نسبية أو فقد ميزته النسبية فيها ومن شأنه تعجيل التجارة بين البلدين، وتعزيز الهيكلية الصناعية النافعة لكل منهما، وعلى العكس من ذلك، ينطوي النوع الثاني من الاستثمار الأجنبي المباشر على استثمار في صناعات يتمتع البلد المصدر بميزة نسبية فيها. وهكذا تتناقص التجارة الدولية، وتعاد هيكلة الصناعة في اتجاه معاكس لما توصي به اعتبارات الميزة النسبية. ومن شأن ذلك تقليل حالة الرفاه في كلا البلدين مسببا مشاكل متعددة في ميزان المدفوعات، وزيادة الحماية التجارية في البلد المصدر (Lizondo, 1991).

وبناءاً على ما سبق، أوضح كوجيما أن نمط الاستثمار الأجنبي المباشر الياباني هو استثمار موجه للتجارة في حين ان الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص بالولايات المتحدة مناهض للتوجه التجاري، ويعود ذلك الى حقيقة ان الشركات اليابانية عابرة الحدود، كانت صغيرة،

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتنافسية، ورخيصة الأثمان التكنولوجيا، وتروج للتجارة. أي أن الاستثمار الأجنبي المباشر هنا مكمل للتجارة، ويعكس ذلك حقيقة أن الاستثمار الأجنبي المباشر الياباني كان موجها بشكل رئيسي نحو تطوير الموارد الطبيعية التي لا تتمتع فيها اليابان بميزة نسبية، ونحو بعض قطاعات التصنيع التي تفقد فيها اليابان ميزتها النسبية. وكان ينظر الى الاستثمار الياباني أيضا على أنه موجه أكثر نحو التصدير، ويتم في الصناعات الأقل تعقيدا وبشركات أصغر تتسم بكثافة عمل أكبر، وبحصة مرتفعة للملكية المحلية.

وفي المقابل، فإن الولايات المتحدة نقلت الى الخارج الصناعات التي تمتلك فيها ميزة نسبية، عبر الشركات الأمريكية الكبيرة عابرة الحدود، وذات احتكار قلة و تكنولوجيا متقدمة والتي تحل محل التجارة. ويرى ان السبب يكمن في الهيكل المزدوج" Dualistic Structure " للاقتصاد الأمريكي، حيث تتعايش مجموعة من الصناعات الجديدة المتسمة بابتكار واحتكار القلة مع مجموعة من الصناعات التقليدية الراكدة المعرضة للمنافسة السعرية-Price Competitiveness. ولا يتولى الاستثمار الأجنبي المباشر الأمريكي سوى النوع الأول من الصناعات بسبب ارتفاع عوائد هذا الاستثمار لارتباطه بمزايا احتكار القلة. وبما أن الولايات المتحدة تتمتع أصلا بميزة نسبية في هذه الصناعات فقد كان الاستثمار الأجنبي المباشر مناهضا للتوجه التجاري.

يلخص كوجيما رأيه كالآتي: إن نموذج الاستثمار الأجنبي المباشر الياباني كان على نحو جوهري أفضل للبلدان النامية، وأنه على الرغم من أن الاستثمار الأجنبي المباشر الأمريكي كان عقلانيا من وجهة نظر الشركات متعددة الجنسيات فهو مضر بالرفاه الوطني والتنمية الاقتصادية. ونتيجة لذلك اقترح كوجيما بعض السياسات لتعديل خصائص هذه الاستثمارات وتتلخص بما يلي:

- انتقاء أنواع الصناعات التي يسمح للاستثمار الأجنبي المباشر المشاركة فيها.
- استخدام ترتيبات التراخيص بدلا من الاستثمار الأجنبي المباشر.
- تفضيل أسلوب المشاريع المشتركة برأس مال محلي بدلا من الشركات المملوكة بالكامل للأجنبي، والنقل التدريجي للملكية الأجنبية الى المقيمين المحليين (عبد الغفار، ٢٠٠٢).

نستنتج من فرضية كوجيما أنها دمجت النظريات التجارية مع نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر، واعتبرت أن الاستثمار الأجنبي المباشر الياباني الموجه تجارياً يحقق الرفاه لكلا البلدين المصدر والمضيف (البلدان النامية) لأن الشركات اليابانية متعددة الجنسيات لا تتمتع

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بميزة نسبية فتقوم بتعجيل التجارة بين هذين البلدين في قطاع تطوير الموارد الطبيعية وفي قطاعات التصنيع التي تفقد اليابان ميزتها النسبية فيها، وهذا ما يساعد البلدان النامية على تنميتها ويحقق الرفاه لكلا البلدين، ويعود السبب في الهيكل الصناعي للاستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوده اليابان يختلف عن نظيره في الدول الصناعية الأخرى، فالاختلاف ينشأ بسبب حزمة المهارات اليابانية المتخصصة التي يتم صبها، والمواصفات المتعلقة بالموقع للاستثمارات المباشرة اليابانية، فالشركات اليابانية طورت من مهاراتها المتخصصة استجابة لبيئة معينة في الدول المضيفة من قوى عمل ومهارات استثنائية ونظام إنتاجي، وبهذا فإن الاستثمارات اليابانية تشجع على خلق قاعدة تجارية، على عكس الشركات الأمريكية متعددة الجنسيات التي تمتلك ميزة نسبية على أساس احتكار قلة وهي مناهضة للرفاه لكلا البلدين، بعدما كانت تبني البلدان النامية لاتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر بحجة أنه مصدر تمويل غير منشئ للديون ويحقق الرفاه في نفس الوقت. ومنه فإن الاستثمارات الأمريكية ما هي إلا بديل للتجارة. وعليه تعاني فرضية كوجيما من البساطة الشديدة في إطارها، لدرجة أنه يؤكد أن الاستثمار الأجنبي المباشر يرفع من القدرة التنافسية ويلعب دوراً إيجابياً في عمليات الإصلاحات للاقتصاديات الوطنية للدول المضيفة. فإن معظم استثمارات الشركات يتم على أساس الأهداف المحددة لها كتحقيق الأرباح، أو على حسب الاستراتيجية المتبعة من قبل الشركة سواءاً بهدف المحافظة على حصتها من السوق والاستفادة من ميزة التكاليف أو الانتاج أو لغرض اقتحام الأسواق الخارجية بغرض احتكار.

٢ - ٧ - الخاتمة :

زاد الاهتمام بالاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية منذ بداية التسعينات من القرن الماضي، وكرست هذه الدول جهودها في سبيل اجتذاب المزيد من الاستثمارات في السنوات الأخيرة لأسباب متعددة منها الروابط بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية بطرق متعددة لغرض خدمة الأسواق العالمية.

في هذا السياق، فإن الروابط استدعت ضرورة الأخذ بسياسة الاستثمار الأجنبي المباشر على نحو متزامن مع سياسة التجارة الدولية إذ تكمل احداهما الاخرى في اطار استراتيجيات تكامل الانتاج الدولي التي تنتهجها الشركات المتعددة الجنسيات.

وتسعى معظم الدول لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره تمويل غير مكلف لا ينتج عنه فوائد أو أقساط كما هو الوضع في حالة القروض، ويترتب عليه ادخال التكنولوجية المتقدمة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والخبرات الادراية والتسويقية، وكذلك التوسع في تدفقات التجارة وتوفير فرص العمل، بالاضافة الى التعجيل بعملية التنمية الاقتصادية، وكذلك تسريع عملية الاندماج في الأسواق العالمية، وهذا ما يقول به المؤيدون، أما المعارضون لتلك الاستثمارات فإنهم يبررون دورها السلبي على التنمية نظراً للأعباء المختلفة التي ترتبط بتلك الاستثمارات.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

المناخ الاستثماري في الجزائر

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣ - ١ - المقدمة:

إن التغيرات الاقتصادية التي طرأت على العالم مند أوخر الثمانينات ولا سيما الاتجاه نحو تحرير التجارة الدولية، وقيام منظمة التجارة العالمية، والتسارع التقني على نحو لم يسبق له مثيل، يجعل من غير الممكن إغفال دور الاستثمار الأجنبي في تفعيل النشاط الاقتصادي.

وبهذا أخذت الدول الصناعية المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة بإعادة ترويج فكرة الاستثمار الأجنبي وأهميته للبلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، على اعتبار أنه وسيلة لزيادة الكفاءة في تخصيص الموارد العالمية النادرة، وتحفيز النمو الاقتصادي في العديد من دول العالم الأكثر فقرا بعد التراجع المستمر للمعونات التي اعتمدت عليها هذه الدول تقليديا وعلى نطاق واسع في تنميتها. هذا فضلا عن أن الاستثمار الأجنبي المباشر ليس مصدرا لرأس المال فحسب، بل أيضا مصدرا للتكنولوجيا الحديثة والمهارات التنظيمية والادراية وشبكات التسويق، وقدرته على تحفيز المنافسة والابتكار والادخار وتكوين رأس المال، وتوسيع نطاق التجارة وتسهيل سبل الوصول الى الأسواق العالمية وبما يؤدي الى خلق الوظائف وتسريع وتيرة النمو الاقتصادي. ولتسليط الضوء على الاستثمارات الأجنبية في الجزائر، لا بد من التوقف والنظر في مدى ملائمة الظروف الاقتصادية والسياسية لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية، أي التعرف على المناخ الاستثماري للجزائر، ولتحقيق الغاية من ذلك ستقسم عناصر المناخ الاستثماري الى:

-البيئة السياسية والأمنية.

-البيئة الاقتصادية.

-البيئة القانونية.

-جهود الدولة لتحسين المناخ الاستثماري.

-معوقات الاستثمار.

وأخيرا سنتعرف على تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

٣ - ٢ - البيئة السياسية والأمنية:

يمثل استقرار الأوضاع السياسية والأمنية عاملا مهما لتشجيع الاستثمار، ولن يتمكن أي بلد من تعزيز الثقة لدى المستثمرين الأجانب إلا إذا اتسم نظامه السياسي بالاستقرار وتلاشت المخاطر المختلفة الى حدها الأدنى (السعدي،٢٠٠٤).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي هذا الإطار شهدت الجزائر نشاطا سياسيا حافلا في ١٩٩٠ و ١٩٩١ حيث أقر الدستور الجديد، وهناك كان المنعرج الخطير الذي أدى بدخول البلاد مرحلة انتقالية طويلة ميزها العنف ومحاولة القائمين على النظام تسيير الأزمة، فتشكل "المجلس الأعلى للدولة" لتسيير المرحلة الانتقالية (والي، خميس، ٢٠٠٣).

وواصلت الجزائر سياسة العودة الى السلم والاستقرار بإقرار "الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية" لقلب صفحة الماضي والمضي قدما في سبيل بناء دولة القانون والمؤسسات الدستورية. ومن جملة السياسات التي تعمل الحكومة على تفعيلها هي التحول بالجيش الوطني الشعبي الى مرحلة الاحترافية التي تخرجه من السياسة التي طالما اتهم بأنه يتحكم في خيوطها (بوساحية،٢٠٠٦). وبهذا دخلت الجزائر مرحلة من الاستقرار السياسي تحاول فيه التخلص من رواسب الاضطرابات، وتعيش الآن مرحلة تعزيز البنية الديمقراطية وهذا ما يعزز الثقة، والتأكد والإطمئنان الى أن المستقبل لن يحفل بمفاجآت سياسية تؤدي الى تغيرات جذرية.

٣-٣- البيئة الاقتصادية:

تشمل البيئة الاقتصادية البنية التحتية، وحجم السوق، ووضع المالية العامة للدولة، والسياسات الاقتصادية الأخرى، وكلما كان هناك استقرار ونمو فإن ذلك ينعكس بشكل إيجابي على وضع مناخ الاستثمار، وسنتناول فيما يلي أهم المكونات للبيئة الاقتصادية كأحد عناصر المناخ الاستثماري في الجزائر.

٣-٣-١- البنية التحتية الاقتصادية:

يعتبر توافر البنية التحتية من شبكات الطرق والمياه والطاقة، والمطارات والموانئ، والخدمات التعليمية والصحية من العوامل التي تحفز على الاستثمار، وتخلفها يمثل إعاقة أمام استقطاب الاستثمارات لما تمثله من زيادة في تكاليف الإنتاج، فنقص مثل هذ الخدمات يقف عائقا أمام تنفيذ المشروعات وتطورها، ويمكن تلخيص أهم مقومات البنية التحتية فيما يلي:

أ- **خدمات الطرق**: الجزائر لديها شبكة طرق تقدر بأكثر من ١٠٧٠٠٠ كلم، فقد قامت بإنشاء مشروع الطريق السيار شرق- غرب على مسافة تصل الى ما يزيد عن ١٢٠٠ كلم من الحدود الجزائرية التونسية شرقا الى الحدود الجزائرية المغربية غربا، كما يتضمن عددا كبيرا من المنشآت الكبرى منها ٥٢٤ جسراً عادياً و٩٠ جسرا عملاقا بالإضافة الى ٦ أنفاق أرضية. هذا

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالإضافة الى مشروع الطريق السريع العابر للصحراء ومشروع الطريق السيار للهضاب العليا بمسافة تفوق ١٣٠٠كلم. (www.entv.dz).

ب- السكك الحديدية: ورثت الجزائر عن فرنسا عدداً من وسائل النقل (خاصة السكك الحديدية)، عملت منذ الإستقلال على تطويرها وذلك بتخصيص مبالغ هامة للإستثمار فيها، ولكن مع بداية التسعينيات عرفت هذه الاستثمارات إنخفاضا، مما أدى الى تدهور هذه الشبكة (مجلة دليل المستثمرالعربي،٢٠٠٦). وفي بداية القرن الحالي تم تحديث السكة الحديدية الممتدة شمالاً بطول (١٢٢٠كلم)، بالإضافة الى انجاز سكك الترامواي في المدن الكبرى، وتجهيز مترو العاصمة (www.entv.dz).

ج- خدمات المطارات والموانئ: تمتلك الجزائر عدداً من المطارات بلغ مجموعها ٣٥ مطاراً منها ١٣ مطاراً دولياً أهمها: الجزائرالعاصمة، وهران، قسنطينة، عنابة، غرداية، تلمسان، تسبة، في حين يبلغ عدد الموانئ في الجزائر ٤٥ ميناء منها ١٠ موانئ تجارية و٣٥ موانئ صيد (وزارة المساهمات وترقية الاستثمار، ٢٠٠٦).

د- الخدمات التعليمية والصحية :

التعليم: تعتبر العمالة الماهرة هي من أهم مخرجات نظام التعلم، وتضم شبكة وزارة التعليم العالي ٥٨ مؤسسة للتعليم العالي وهي تغطي ٤١ ولاية من بين ٤٨ ولاية مكونة للجزائر، وقد بلغ متوسط الإنفاق على التعليم للفترة (١٩٩٦- ٢٠٠٣) ١٦,٤٪ من الإنفاق العام، و٥,١٪ من الناتج المحلي الاجمالي (صندق النقد العربي،٢٠٠٦).

الصحة: انجاز ١٦ مستشفى و٥٥ مصحة (www.entv.dz).

هـ- الكهرباء والمياه:

الكهرباء: تساهم محطات التربينات البخارية والغازية بحوالي ٩٨ ٪من إجمالي إنتاج الكهرباء. كما يتم استغلال الطاقة الشمسية لتوليد وإيصال الكهرباء للقرى الصحراوية، بالاضافة الى "مشروع ٢٠٠٠ ميجاوات"* وهو موجه للتصدير الى أوروبا وذلك بإنجاز سلك كهربائي يمر في أعماق البحر نحو إسبانيا وهذا المشروع لقي قبول كل الشركات المعنية (مؤتمر الطاقة العربي الثامن، موقع النت).

* :مشروع ٢٠٠٠ ميجاوات هو مشروع لإنتاج ٢٠٠٠ ميجاوات من الكهرباء منها ١٢٠٠ ميجاوات موجهة للتصدير الى أوروبا.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المياه: إن الجزائر تفتقر الى مصدر أساسي وحيوي وهو الماء، فقد أولت الجزائر اهتماما بتحسين بنية مشاريع بناء السدود، ومعالجة المياه المستعملة، ومنع ضياع المياه وتبذيرها، بالاضافة الى مشاريع لتكرير المياه المالحة، وإصلاح أنابيب المياه (مجلة شمال افريقيا،٢٠٠٥).

كما تم إنجاز وتأهيل محطات تصفية المياه العادمة وتحلية مياه البحر. أما المياه الجوفية فتقدر بحوالي ١,٦ مليار متر مكعب موزعة كما يلي ١,١ مليار متر مكعب في الشمال والباقي ٠,٥مليار في الهضاب العليا (قاضي، يحياوي، ٢٠٠٣- ٢٠٠٤). كما بلغ عدد السدود ٤٧ سدا في سنة ٢٠٠٠ ووصل الى ٥٨ سدا في عام ٢٠٠٧ (www.entv.dz).

د- شبكة الاتصالات: إن وضعية وسائل الاتصالات في الجزائر قد شهدت تطورا ملحوظا، فبعدما كان من الصعب الحصول على خط هاتف ثابت أصبح بالإمكان الحصول عليه بسرعة وبأقل التكلفة، ويعزى ذلك الى منح الرخصة الأولى للهاتف النقال لشركة أوراسكوم المصرية والرخصة الثانية للهاتف النقال للشركة الكويتية الوطنية.

٣-٣-٢- حجم السوق:

بلغ عدد سكان الجزائر (٣٣,٩٩)مليون نسمة وفقا لآخر تعداد في عام ٢٠٠٥،(منشورات وزارة المساهمات وترقية الاستثمار،٢٠٠٦)، ويتميز السوق الجزائري بموقع استراتيجي يربط بين قارتي افريقيا وأوروبا، وبهذا يمكن أن يشكل نقطة إنطلاق نحو هذه الأسواق، فضلا عن إمكانية الاستفادة من الفرص التي يتيحها تطبيق اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

٣-٣-٣- توافر المواد الخام:

تتكون موارد الطاقة الوطنية أساسا من النفط، والطاقة المتجددة (الشمسية)، والفحم بكميات قليلة، وبعض مصادر الطاقة الأخرى.

أ-**النفط (البترول)**: لا يزال قطاع الطاقة في الجزائر يلعب دورا رئيسيا في التنمية الاقتصادية بفضل الموارد الهامة من النفط التي يزخر بها القطاع المنجمي الوطني، وقد احتلت الجزائر المرتبة الثانية عشرة من حيث إنتاج البترول في العالم. ويساهم قطاع النفط بحوالي:

- ٤٠ ٪ من الناتج الوطني المحلي.
- أكثر من ٦٠ ٪ من الميزانية العامة للدولة عن طريق الجباية البترولية.
- ٩٧ ٪ من عائدات التصدير.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما تقدر احتياطيات المحروقات القابلة للاستخلاص والتي تم إثباتها حتى بداية ٢٠٠٥ ب ١١,٣٥ مليار متر مكعب من بترول خام، و ٤٥٥٠ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي.

إن التوجه الجديد لسياسة تطوير المحروقات قد مكن من إدخال تغيرات جوهرية وذلك بتفضيل اللجوء إلى الاستثمارات المباشرة للشركاء الأجانب، خاصة في ميدان الاستكشاف والانتاج حيث تعمل حاليا بالجزائر أكثر من ٥٠ شركة عالمية للنفط والغاز وقد وصلت قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر ما بين ٢٠٠٠ حتى حزيران ٢٠٠٥ حوالي ١٠ مليار دولار أمريكي، ٨٧٪ منها خصصت لتطوير المكامن، كما أبرمت في اطار البحث والاستكشاف للفترة نفسها أكثر من ٤٠ عقدا مع شركاء أجانب من خلال ستة مناقصات دولية، وقد تم حفر ٢٤٠ بئراً وتسجيل ٥١ اكتشافا لحقول نفطية.

ويتم تصدير البترول عبر ثلاث موانئ بترولية رئيسية وهي : ارزيو ،وسكيكدة، وبجاية، ومن أجل تطويرها تم في سنة ٢٠٠٤ إنشاء شركة تسيير واستغلال الموانئ البترولية بين الشركة الوطنية سوناطراك وشركة تسيير الموانئ، وقد شرع في أعمال تكييف الموانئ البترولية مع ارتفاع الكميات المنقولة. كما تم ابرام عقد في سنة ٢٠٠٤ بقيمة ٢٣٩ مليون دولار مع الشركة الأمريكية FMC من أجل انجاز ٥ محطات لشحن البترول السائل في أعالي البحار من صنف SPM ومنها محطتين في أرزيو، ومحطتين في سكيكدة، ومحطة في بيجاية (مؤتمر الطاقة العربي الثامن، الموقع النت).

ب- الطاقات المتجددة: تم إنشاء شركة مختلطة تسمى NEAL (New Energy Algeria) بين الشركة الوطنية سوناطراك، والشركة الوطنية سونالغاز ومجمع SIM لإنتاج المواد الغذائية في عام ٢٠٠٢. حيث تدخل مشاريعها ضمن القانون الخاص بالكهرباء والتوزيع العمومى للغاز بالقنوات، وقد أعدت برنامج مشاريع مستقبلية واعدة في هذا الإطار أهمها:

- "مشروع ١٥٠ ميغاوات" تهجين شمسي غاز في حاسي الرمل يمثل الجزء الشمسى فيه ٣٠٪.
- مشروع إنجاز حظيرة هوائية بطاقة ١٠ ميغاوات في منطقة تندوف بالتعاون بين شركتي NEAL سونا للغاز.
- استعمال الطاقة الشمسية في الإنارة الريفية في أقصى الجنوب (تمنراست) ومنطقة الجنوب الغربي (مشروع إيصال الكهرباء الى ١٥٠٠ حتى ٢٠٠٠ منزل ريفي).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج- بعض مصادر الطاقة الأخرى :

١ - **الفحم** : تقدر احتياطيات الفحم المتوفرة في الجنوب الغربي للبلاد بحوالي ٤٠ مليون طن حيث يمكن استخدامها محليا لإنتاج الكهرباء. و نظرا لارتفاع تكلفة انتاجه مقارنة مع الغاز الطبيعي، بالإضافة الى خاصيته الملوثة، لم يتم تطوير استغلاله.

٢ - **الغاز**: يحتل الغاز الطبيعي في الجزائر المرتبة الثامنة عالميا من حيث الاحتياطي، وسابع منتج له عالميا وثالث مصدر له عالميا، وتقوم الجزائر بضخ الغاز إلى جنوب أوروبا عبر خطين من الأنابيب: خط المغرب أوروبا (بيدرو ديران فارال) الممتد إلى إسبانيا و خط عبر البحر الابيض المتوسط، كما أن هناك خطين آخرين للأنابيب بصدد الإنجاز وذلك لاستغلال سوق أوروبية جديدة للغاز. كما تم وضع استراتيجية لتزويد المناطق الريفية بالغاز الطبيعي، أو غاز البروبان عن طريق الأنابيب، وتوسيع شبكة التوزيع الحالية، وقد تم في المرحلة ٢٠٠٢-٢٠٠٤ ايصال الغاز الى ٣٥٨٠٠٠ بيت مجمعة في ١٨٨ منطقة.

وقد ارتفعت حصة الغاز الطبيعي من الناتج المحلي الاجمالي ٤٥٪ سنة ١٩٧٦ إلى ٦٦ ٪ خلال ٢٠٠٤ وذلك على عكس المواد البترولية التي انخفضت حصتها من ٤٥٪ إلى ٣٦ ٪ خلال نفس الفترة. كما أن الشركة الوطنية سوناطراك تملك أربع مركبات لتمييع الغاز الطبيعي بطاقة تحويل تقدر ب ٢٤ مليون طن من الغاز السائل. وفي هذا الإطار يتم إنجاز مصنع لتحويل الغاز الطبيعي إلى سائل بطاقة انتاج ٣٦٠٠٠ برميل/يوم من الغاز السائل في منطقة تينهرت. وقد تبعت الجزائر منذ الثمانينات سياسة تشجيع استعمال غاز البترول المسال -نظرا لضخامة احتياطاته- كوقود بديل للوقود التقليدي حفاظا على البيـــئة (مؤتمر الطاقة العربي الثامن، الموقع النت).

د - المعادن: للجزائر حظ وافر في الثروات المعدنية، حيث يزخر باطنها بمواد هامة ومتنوعة تساهم في تعزيز قدرة الإقتصاد الوطني بما تقدمه من مواد أولية. وأهم هذه الثروات المعدنية الحديد ويتركز في الونزة على الحدود التونسية، والفوسفات في شرق الجزائر في جبل العنق والكويف، والزنك والرصاص في عين بربر قرب عنابة، والزئبق في عزابة والرخام في سكيكدة.

٣-٣-٤- سياسة الاصلاح الاقتصادي في الجزائر:

عانت المؤسسات العامة في الجزائر من أوضاع مالية صعبة؛ نتيجة نقص الخبرات والمعدات الحديثة وعدم تطبيقها طرق التسيير الحديثة وانخفاض أسعار النفط وارتفاع أعباء

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خدمة الديون الخارجية (عبد العظيم، ١٩٩٨)، مما أدى الى اللجوء الى مساعدات الهيئات المالية الدولية لتنفيذ الاصلاحات الاقتصادية، والتي تمثلت بما يلي:

١ - إتفاق ٣٠ أيار ١٩٨٩ (Stand by Agreement)

تم توقيع أول إتفاق بين الجزائر وصندق النقد الدولي بقيمة ٢٠٠ مليون دولار ثم ٣٦٠ مليون دولار، لتعويض إنخفاض أسعار البترول، وشملت برامج إصلاح لخفض عجز الميزانية العامة، والاستمرار في تخفيض قيمة الدينار، وتحرير الأسعار....وغيرها.

٢ - إتفاق ٣ حزيران ١٩٩١ (Stand by Agreement)

تم التوقيع على هذا الاتفاق بين الجزائر وصندوق النقد الدولي بقيمة ٤٠٠ مليون دولار على أربعة أقساط وتبعاً لرسالة النية المؤرخة في ٢٧ أبريل ١٩٩١ يهدف الاتفاق الى (الهادي، ١٩٩٦):

- تحرير التجارة الخارجية.
- تقليص تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.
- تنشيط دور المؤسسات العمومية والخاصة في تنويع الصادرات لتقليص هشاشة التوازنات المالية.
- إصلاح النظام الجبائي والجمركي وتقليص سعر الصرف.
- بناء شبكة إجتماعية للحد من الآثار السلبية للاصلاح.

٣ - إتفاق نيسان ١٩٩٤ (Stand by Agreement)

يهدف هذا الاتفاق الى (إيقاف تراجع النمو الاقتصادي، وتقليل معدل التضخم، وتحرير التجارة الخارجية، والتسيير الجيد للطلب المحلي بواسطة سياسات نقدية صارمة، وتعميق الاصلاحات الهيكلية، وتخفيف أعباء الديون الخارجية) وقد ترافق ذلك مع الظروف الاجتماعية والسياسية والأمنية الصعبة التي كانت تعيشها البلاد. ووافق الصندوق النقد الدولي على منح قرض للجزائر في إطار برنامج التصحيح الهيكلي في عام ١٩٩٥ ويهدف الاتفاق الى:

- تحقيق نمو في الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات بنسبة ٥٪ سنوياً.
- استقرار دائم ومعقول في معدل التضخم، وتخفيض العجز في الميزان التجاري.
- تحسين توازن الميزانية وذلك خلال الفترة انتقالي، وتشجيع الصادرات غير النفطية.
- تحقيق فعالية في السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف والعمل على جعل الدينار قابلاً للتحويل.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- إصلاح النظام الضريبي والبنكي والمالي، والتركيز على تحرير التجارة الخارجية.

ورغم النتائج التي حققها هذا البرنامج إلا أن السلطات العامة رأت عدم كفاية ذلك أمام بقاء معدلات البطالة مرتفعة والخوف من ردات فعل الاقتصاد أمام الصدمات المحتملة للسوق البترولية، فعملت على إطلاق برنامج الانعاش الاقتصادي في الفترة الممتدة من ٢٠٠١ الى ٢٠٠٣، والذي حرص على تحسين الاطار المعيشي للمواطن وتدعيم البنية التحتية اللازمة للاستثمار فضلا عن المحافظة على التوازنات المالية، وكما تم إطلاق برنامج تكميلي لدعم النمو للفترة ٢٠٠٥ – ٢٠٠٩ بمبلغ ٨٠ مليار دولار أمركي ويهدف البرنامج الى:

- تحسين ظروف المعيشة، وتطوير المنشآت والهياكل القاعدية.
- دعم النمو الاقتصادي، وتحديث وتطوير الخدمة العمومية، وترقية تكنولوجيا الاعلام والاتصال.

وتعد خصخصة المؤسسات العمومية في الجزائر جزءاً متمماً لتطبيق عمليات الاصلاحات الاقتصادية المدعمة من طرف صندوق النقد الدولي، والذي أملى شروطه المتمثلة في تقليص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، والعمل على ترقية المؤسسة الخاصة. حيث وقعت الجزائر على رسالة النية وأرسلتها الى (IMF) في عام ١٩٩٤، وتضمن الاتفاق انتهاج عملية الخصخصة (عرباجي، ١٩٩٦).

وقد سمحت التشريعات منذ عام ١٩٩٤ ولأول مرة ببيع المؤسسات الحكومية للقطاع الخاص، وفي عام ١٩٩٥، وحسب ما ورد في الجريدة الرسمية بلغ عدد المؤسسات العمومية الاقتصادية المؤهلة لإجراء عمليات الخصخصة عليها في الجزائر ١٠٦٠ مؤسسة عمومية أي ما يعادل ٨٣٪ من مجموع المؤسسات العمومية الاقتصادية. ويدل ارتفاع هذه النسبة الى ضخامة القطاع العمومي في الجزائر، الذي أثبت فشله في التحكم في الفعالية الإنتاجية اللازمة لممارسة أي نشاط اقتصادي، ومقابل ذلك نجد أن المؤسسات العمومية غير المعرضة للخصخصة قد بلغ عددها ٢١٠ مؤسسة عمومية اقتصادية، أي ما يعادل ١٧٪ من المجموع الكلي للمؤسسات العمومية الاقتصادية. وقد شملت عملية الخصخصة بيع أصول ٢٣٨ شركة منها ٣١ شركة لشركاء أجانب.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣-٣-٥- الديون الخارجية:

قامت الجزائر، ضمن سياسة الاصلاح الاقتصادي، بإعادة هيكلة الديون الخارجية والتفاوض مع الهيئات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وذلك ابتداءاً من ١٩٩٠، بعدما عرف الاقتصاد الوطني الاختناق الناجم عن تطور الدين وخدمة الدين الخارجي في السنوات السابقة.

قدرت الديون الخارجية للجزائر بنحو ٣٤ مليار دولار في سنة ١٩٩٢، فقامت بتخفيض قيمة عملتها وإعادة هيكلة ديونها وإدخال إصلاحات على اقتصادها الذي يغلب عليه القطاع العام، وذلك تحت إشراف صندوق النقد الدولي، حيث تراجعت هذه الديون الى ٢١,٤ مليار دولار في نهاية عام ٢٠٠٤، وذلك حسب مصادر البنك المركزي الجزائري، بعد أن كانت بلغ ٢٣,٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٣. كما شهدت الجزائر انخفاضا في نسبة خدمة الدين من إجمالي الصادرات الى ٦٨٪ في عام ٢٠٠٤، ويعود ذلك للاصلاحات الاقتصادية الإيجابية التي نفذتها السلطات الجزائرية ومنها الخصخصة، وتحرير التجارة الخارجية، والاستثمار الأجنبي المباشر، والاصلاح الاقتصادي...، ومن أهم الاتفاقيات المبرمة لإعادة جدولة الديون الخارجية نذكر ما يلي (بن قدور،٢٠٠٤):

- اتفاق إعادة الجدولة مع ايطاليا في عام ١٩٩١ لما يزيد عن ٢,٣ مليار دولار.
- عقد اتفاقين لاعادة جدولة مع نادي باريس في عامي ١٩٩٤ و١٩٩٥، حيث تمت إعادة جدولة أكثر من ١٣ مليار دولار.
- اتفاق إعادة جدولة أكثر من ٣ مليار دولار من الديون الخاصة مع نادي لندن في تمور في عام ١٩٩٦.

وحسب تقديرات وزراة المالية بلغ احتياطي الجزائر من النقد الأجنبي نحو ٦٦ مليار دولار في نهاية ٢٠٠٦ نتيجة لارتفاع أسعار النفط، مما ساعد الجزائر على تسديد أكثر من أربعة مليارات دولار من ديونها لنادي باريس قبل موعد استحقاقها.

وفي هذا السياق، وقعت الجزائر مع كندا في يونيو ٢٠٠٦ اتفاقا لتسديد مسبق للديون الجزائرية المستحقة لكندا البالغة قيمتها ٢٥٥ مليون دولار، كما وقعت إتفاقا مماثلا مع فرنسا يقضي بسداد مسبق لديونها المستحقة لديها التي تبلغ ١,٦ مليار دولار، وكذلك الأمر مع أعضاء آخرين في نادي باريس مثل السويد وبلجيكا وإسبانيا وروسيا (صندوق النقد العربي، ٢٠٠٦). وصاحب انخفاض المديونية انخفاض في أسعار الفائدة، الأمر الذي أدى الى تخفيف

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العبء على الموازنة العامة، بالإضافة الى آثاره الايجابية على مناخ الاستثمار. ويبين الجدول (١) تطور المديونية الخارجية للجزائر لسنوات مختارة خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٠٦).

الجدول ١ . تطور الديون الخارجية للجزائر خلال الفترة (١٩٩١ - ٢٠٠٦)

القيم بالمليون دولار

السنة	مخزون الدين	خدمة الدين	إجمالي الصادرات	نسبة مخزون الدين الى الصادرات٪	نسبة خدمة الدين الى الصادرات ٪
١٩٩١	٢٨١٩٩	٩١٦٨	١٣٢٠٦	٢١٣,٥	٦٩,٤
١٩٩٣	٢٥٧٥٧	٩١٤٦	١١٨٩٤	٢١٦,٥	٧٦,٩
١٩٩٥	٣١٦٠٠	٤٢٤٤	١٠٢٤٠	٣٠٨,٦	٤١,٤
١٩٩٧	٣١٢٢٢	٤٤٦٥	١٣٨٨٩	٢٢٤,٧	٣٢,١
٢٠٠٠	٢٥٢٦١	٤٥٠٠	٢٢٠٣١	١١٤,٦	٢٠,٤
٢٠٠٤	٢١٨٢١	-	٣٢٠٨٣	٦٨,٠	-

Source :World Debt et Banque d'Algerie(à partir de 1991)

٣-٣-٦- سعر الصرف:

اتبعت الجزائر نظام سعر الصرف الثابت والموجه حيث حددت قيمة الدينار بسلة من العملات الأجنبية، وقد كانت أول عملية تخفيض رسمية للدينار الجزائري في ١٩٩١، ثم تلتها عملية أخرى في نيسان ١٩٩٤، حيث خفض الدينار بنسبة (٤٠٪)، ليصل الدولار الى ٣٥,١ دينارا للدولار (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،١٩٩٥)، وقد أدخل البنك المركزي الجزائري نظاماً جديداً لتحديد سعر صرف الدينار بعد التخفيض وهو نظام التعويم المدار حيث تحدد قيمة العملة بواسطة العرض والطلب عليها بعدما كان نظاما مرتبطا بسلة عملات أهم شركاء التجارة للجزائر. وقد استقر سعر صرف الدينار في النصف الثاني من عام ١٩٩٥ عند ٤٧,٧ دينارا للدولار. وقد نتج عن تخفيض قيمة الدينار الجزائري أثرين أولهما أثر آني ومباشر نتج عنه زيادة في إيرادات الدولة من العملات الأجنبية(قطاع تصديرالبترول والغاز الطبيعي.)

أما الأثر الثاني فهو مستقبلي غير مباشر يتمثل فيما يلي(بن حمود،١٩٩٩):

- زيادة أسعار المواد الاستهلاكية، وانخفاض القوة الشرائية للدينار الجزائري بشكل يدعو الى القلق.
- زيادة التكاليف أو نفقات الجهاز الإنتاجي وبالتالي زيادة أسعار المنتجات والخدمات مما أثر سلبا على صادرات الجزائر غير النفطية.
- لم ينعكس انخفاض الدينار الجزائري على صادرات الجزائر لعدم تمتع القطاع الانتاجي بالمرونة الكافية وبالتالي انعكس ذلك على الميزان التجاري.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- زيادة مداخيل بعض الطبقات (التجار، وأصحاب المهن الحرة،...) مما أدى الى الإخلال بتوزيع الدخل وارتفاع الطلب على المنتجات المستوردة.

ويبين الجدول رقم (٢) أن سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار ارتفع من ١٨,٥ دينار جزائري في عام ١٩٩١ الى أن وصل الى ٧٩,٧ ديناراً جزائرياً في عام ٢٠٠٢، وبمعدل نمو متوسط لهذه الفترة قدرت ب ١٥٪، ثم بدأ بالتراجع بعد في عام ٢٠٠٢ الى أن وصل الى ٧٢,٦ ديناراً جزائرياً في عام ٢٠٠٦، وكان معدل التراجع من متوسط لهذه الفترة (–٢,٣٪).

الجدول ٢ . سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٠٦).

السنة	AD/ $
١٩٩١	١٨,٥
١٩٩٢	٢١,٨
١٩٩٣	٢٣,٣
١٩٩٤	٣٥,١
١٩٩٥	٤٧,٧
١٩٩٦	٥٤,٧
١٩٩٧	٥٧,٧
١٩٩٨	٥٨,٧
١٩٩٩	٦٦,٦
٢٠٠٠	٧٥,٣
٢٠٠١	٧٧,٢
٢٠٠٢	٧٩,٧
٢٠٠٣	٧٧,٤
٢٠٠٤	٧٢,١
٢٠٠٥	٧٣,٣
٢٠٠٦	٧٢,٦

Source : International Financial Statistics, Yearbook, 2003,2007.

ملاحظة: استخدم سعر الصرف الرسمي الذي يعبر عن متوسط الفترة.

٣-٣-٧- معدل التضخم :

شهد الاقتصاد الوطني معدلات مرتفعة من التضخم في بداية التسعينيات ويعود السبب الى الأوضاع السياسية والأمنية، وزيادة الإصدارات النقـــدية من طرف البنك المركزي الجزائري (زيادة عرض النقد)،وتخفيض قيمة الدينار الجزائري، بالاضافة الى حدوث ضغوط تضخمية بعد انتهاج برنامج الاصلاح الاقتصادي (عبد العظيم، ١٩٩٨)، ومن ثم تراجع معدل التضخم في الفترة ١٩٩٦- ٢٠٠٠ نتيجة لإتباع سياسة مالية تقشفية، والاستمرار بسياسة دعم السلع، والاستقرار النقدي، حيث وصل معدل التضخم الى ٠,٣٪في عام ٢٠٠٠. ثم ارتفع قليلاً بعد ذلك

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بسبب زيادة أسعار الغذاء وتكاليف الخدمات المنفعية الأساسية وتراجع أسعار النقل والاتصال و الجدول رقم ٣.

الجدول ٣ . تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (١٩٩١ - ٢٠٠٦)

السنة	معدل التضخم٪
١٩٩١	-
١٩٩٢	٢٤,١
١٩٩٣	١٧,٠
١٩٩٤	٢٢,٥
١٩٩٥	٢٢,٩
١٩٩٦	١٥,٧
١٩٩٧	٥,٤
١٩٩٨	٤,٧
١٩٩٩	٢,٦
٢٠٠٠	٠,٣
٢٠٠١	٤,١
٢٠٠٢	١,٤
٢٠٠٣	٢,٥
٢٠٠٤	٣,٤
٢٠٠٥	١,٦
٢٠٠٦	٢,٥

. Source :International Financial Statistics, Yearbook,2002,2007

ملاحظة : استخدم سعر الصرف الرسمي الذي يعبر عن متوسط الفترة.

٣-٣-٨- العمالة:

يعتبر توفير فرص العمل أحد أهم الأسباب التي دفعت بالدول الى بذل الجهود الرامية الى تعزيز عملية جذب الاستثمارات الأجنبية وخاصة في الدول النامية التي تعاني من تفاقم البطالة. والجزائر كواحدة من هذه الدول تعاني من البطالة، رغم تراجعها الى النصف خلال السنوات ٢٠٠١-٢٠٠٥، إذ سجلت الأرقام الرسمية لسنة ٢٠٠٥ نسبة ١٥,٣٪ مقابل ٢٩,٥٪ سنة٢٠٠٠، ويعزى هذا التراجع المهم في نسبة البطالة الى عودة الأمن والاستقرار الى البلاد، والى الاصلاحات الاقتصادية والانفتاح الذي شجع الاستثمار الوطني والأجنبي في مختلف النشاطات الاقتصادية والتجارية.

ومما سبق يتضح أن الأثر على التشغيل المحلي كان إيجابيا جدا، حيث وفرت الاستثمارات والخصخصة وإعادة هيكلية الاقتصاد ما يزيد عن (١١٠) ألف فرصة عمل تشكل ما نسبته ٥,١٧٪ من اجمالي فرص العمل التي اتاحتها المشروعات الاستثمارية الأجنبية والمحلية

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والمقدرة ٢١٣٨٧٦٨ فرصة عمل خلال الفترة من (١٩٩٣- ٢٠٠٦).والجدول (٤) يبين تطور عدد العمال لسنوات مختارة خلال الفترة (١٩٩١- ٢٠٠٥).

الجدول ٤ . تطور عدد العمال في الجزائر لسنوات مختارة*

السنة	١٩٩١	١٩٩٥	١٩٩٩	٢٠٠٢	٢٠٠٥
العمالة	٤٨٥٢	٥٤٣٦	٦٠٧٣	٦٩١٧	٨٤٨٥

Source :International Financial Statistics, Yearbook, 2008.

* البيانات مأخوذة لمتوسط الفترة والقيم بالآلاف

٣-٣-٩- الجهاز المصرفي والمالي:

ورثت الجزائر بعد الاستقلال نظاماً مصرفياً تابعاً للاقتصاد الفرنسي وقائماً على النظام الليبرالي الحر ، وبالرغم من إنشاء مؤسسات مالية وطنية بعد الإستقلال مثل البنك المركزي الجزائري والخزينة العمومية والبنك الجزائري للتنمية BAD ؛ إلا أنه كان نظاماً مصرفياً مزدوجاً قائماً في شقه الأول على النظام الرأسمالي وفي شقه الثاني على النظام الاشتراكي وتحت سيطرة الدولة، لذلك قررت الجزائر تأميم البنوك سنة ١٩٦٦.

ابتداءاً من عام ١٩٦٦ تأسست مجموعة من البنوك التجارية العمومية، قام بعضها على أنقاض البنوك الفرنسية المؤممة، وأدخلت على النظام المصرفي الجزائري العديد من الإصلاحات في عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٨ ، لكن أهمها كان في عام ١٩٩٠ وذلك بصـــدور قانون النقد والقرض الذي حاول تكييف وضع النظام المصرفي الجزائري مع متطلبات اقتصاد السوق الحر، تماشياً مع الإصلاحات الاقتصادية العامة التي باشرتها الجزائر بعد تخليها عن النـــظام الاشـــتراكي منذ نهاية الثمانينيات من القرن الماضي.

وبموجب القانون الأخير أصبح للبنوك العاملة بالجزائر حرية تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية، وتقديم الائتمان لمختلف الآجال طبقا لظاهرة الشمولية في العمل المصرفي العالمي، كما فُتحت السوق المصرفية الجزائرية -بموجب هذا القانون- أمام القطاع الخاص والأجنبي.

أما فيما يخص البورصة، فقد تأسست في عام ١٩٩٣، بتواجد أربع شركات فقط مسجلة في البورصة هي " فندق أوراسي، صيدال، رياض سطيف، سونطراك)، ويرجع هذا للشروط الدقيقة التي تتطلبها البورصة في سجل المحاسبة التحليلية والتسيير بشفافية في مؤشرات رأس المال وحصيلة النشاط الاقتصادي..وغيرها (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، موقع النت).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣-٣-١٠- الانفتاح الاقتصادي:

يبين مؤشر الأهمية النسبية للتجارة الخارجية (مجموع الصادرات والمستوردات السلعية منسوباً إلى الناتج المحلي الإجمالي)، درجة الانكشاف الاقتصادي لدولة ما على العالم الخارجي ومدى ارتباطه به، أو درجة انفتاحه عليه (السواعي، ٢٠٠٣) .

يُظهر الجدول رقم (٥) أن الإقتصاد الجزائري كان في بداية التسعينيات غير منفتح على العالم خاصة في سنة ١٩٩٣ حيث كان مؤشر الانفتاح له (٤٥,١ ٪) بسبب مراقبة السلطات للتجارة الخارجية بعد فشل برنامج الاصلاح الذي طبقته الحكومة آنذاك مما أدى إلى وقف استيراد بعض السلع، لتعود إلى الإرتفاع مرة أخرى وإلى مستوى أعلى من المستوى السابق. واتسمت هذه النسبة بنوع من التحسن الملحوظ في نهاية التسعينات وبداية سنوات الألفية الثانية لتسجل أعلى نسبة مقدارها (٧١,٨٪) في سنة ٢٠٠٥، وهذا راجع إلى تحرير التجارة الخارجية، ونتيجة للاصلاحات الاقتصادية الايجابية التي نفذتها السلطات الجزائرية (أي الاهتمام بالقطاعات غير النفطية باعتبار أن الاقتصاد الجزائري يعتمد بالدرجة الأولى على المحروقات – البترول والغاز الطبيعي-) حيث تم خصخصة أغلب المؤسسات العمومية واتفاقية القرض الموسع مع صندوق النقد الدولي في سنة ١٩٩٥، وارتفاع أسعار البترول والتدفق المتزايد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى الجزائر. والجدول التالي يبين درجة الانفتاح الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (١٩٩١- ٢٠٠٦).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول ٥ . تطوردرجة الانفتاح الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (١٩٩١ - ٢٠٠٦)

القيمة بالمليون دولار أمريكي*

السنة	الناتج المحلي الاجمالي	الصادرات السلعية	المستوردات السلعية	الانفتاح الاقتصادي%
١٩٩١	٤٦٦٠١,٦	١٣٣٢٥,٩	١٠٧٢١,٦	٥١,٦
١٩٩٢	٤٩٢٩٨,٢	١٢٢١٥,١	١١٢١٥,١	٤٧,٥
١٩٩٣	٥١٠٦٠,٩	١٠٨٢٨,٣	١١٥٥٠٦,٤	٤٥,١
١٩٩٤	٤٢٣٧٦,١	٩٧٦٠	٢١٨٥٤	٥١,٦
١٩٩٥	٤٩٣٩١,٨	١١١٧٥,١	١٢٩١٦,١	٤٨,٨
١٩٩٦	٤٦٩٨٤,١	١٤٢٩٠,٥	١٠٩٠٨,٨	٥٣,٦
١٩٩٧	٤٨١٨٣,٢	١٤٥١٠	١٠٣٠٦,٤	٥١,٥
١٩٩٨	٤٨٢١٩,٦	١١١١٢	١١١٧٦,٨	٤٦,٢
١٩٩٩	٤٨٦٢١,٦	١٣٦٨٧,١	١١٠٧٥,٥	٥٠,٩
٢٠٠٠	٥٤٧٦١,١	٢٣٠٣٧,٨	١١٣٥٧,٥	٦٢,٨
٢٠٠١	٥٥١٩٠,٢	٢٠٠٨٩,٤	١٢٠٥٥,٤	٥٨,٢
٢٠٠٢	٥٦٩٨٧,١	٢٠١٥٠,٢	١٤٥٤٤,٢	٦٠,٩
٢٠٠٣	٦٨٠٤٦,٨	٢٥٩٥٥,٤	١٦٢٠٢,١	٦١,٩
٢٠٠٤	٨٤٩٨٥,٤	٣٤١٥٩,٨	٢١٨٧٤,٣	٦٥,٩
٢٠٠٥	١٠٢٣٠٠,٥	٤٨٦٩٩,٢	٢٤٨٣٥,٣	٧١,٨
٢٠٠٦	١١٥٥٧٨,٥	٥٦٩٤٢,١	٢٥٥٢٣,٤	٧١,٤

Source : International Financial Statistics, Yearbook, 2008.

*حولت البيانات من الدينار الجزائري الى الدولار اعتماداً على الجدول رقم (٢) .

٣ - ٤ - البيئة القانونية:

شهد نظام الاستثمار الأجنبي المباشر تغيرات مختلفة من خلال القوانين والتشريعات التي نظمت الاستثمار في الجزائر منذ الاستقلال، وجهت بصفة أساسية لرؤوس أموال الأجنبية مع منحها الحرية في الاستثمار، وحرية التنقل والمساواة أمام القانون.

بعد عام ١٩٦٥، تميزت المرحلة بالاهتمام بالاقتصاد الاشتراكي، الذي أعطى الأولوية لرؤوس الأموال المحلية ثم رؤوس الأموال الأجنبية بدرجة أقل. لكن هذه العدائية تلاشت نوعا ما في بداية الثمانينات وتحولت من تحفظ تجاه الاستثمار الأجنبي الى السماح للاستثمار الأجنبي بأن يكون له موقع في السوق تحت إطار قانوني واحد (بهلول، ١٩٩٠). لكن في أواخر الثمانينات، وعلى خلفية انهيار أسعار البترول التي ولدت أزمة اقتصادية للجزائر من جهة، وندرة رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة الى الجزائر بسبب عدم ملاءمة المناخ القانوني للاستثمار من جهة أخرى، جعل المشرع الجزائري يغير من نظرته الى الاستثمار الأجنبي ودوره في التنمية الاقتصادية، لهذا تبنت الجزائر سياسة الاصلاح الاقتصادي في بداية التسعينيات واصدرت تشريعات خاصة بالاستثمار وتبنت إجراءات لحمايته وتشجيعه اقراراً لمبدأ

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حرية الاستثمار المتبنى من قبل قانون النقد والقرض ورفع القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي وتبسيط إجراءات قبوله من أجل تشجيعه مع منحه عدة امتيازات وضمانات (قوراري، ٢٠٠٦).

وبهذا تكون الجزائر قد قطعت شوطا كبيرا بعد تحولها من نظام مغلق الى نظام مفتوح على العالم الخارجي عندما تبنت نظام اقتصاد السوق، الذي دفع بها الى تبني منظومة تشريعة جديدة تمكنها من جلب رؤوس الأموال الأجنبية واستثمارها في السوق الجزائرية (أنظر الملحق ١). ومن أجل ذلك، قامت منذ العقد الأخير بتكييف قوانينها حسب ما يتطلبه نظام اقتصاد السوق المبني على المنافسة الحرة وحرية التجارة وحرية الاستثمار، المرتبطة أساسا بتوفير مجموعة من الضمانات والمزايا التي تسعى الجزائر لتوفيرها لتحفيز المستثمر الأجنبي وجلبه للسوق الجزائرية.

٣ - ٥ - الضمانات والامتيازات الممنوحة لحماية المستثمرين الأجانب:

منذ أن قررت الجزائر تحسين مناخ الاستثمار وفتح الاقتصاد للمنافسة الأجنبية. قامت السلطات العمومية بتوفير أكبر قدر ممكن من الضمانات والامتيازات والتسهيلات الممنوحة لحماية المستثمرين الأجانب، وتتمثل في مبدأ الحرية الكاملة وضمان عدم التمييز ومبدأ ثبات القانون المطبق على الاستثمار وعدم اللجوء الى التأميم وضمان تحويل رؤوس الأموال بالإضافة الى الامتيازات والمتمثلة في نظام العام بمنح حوافز مالية وجبائية وضريبية متنوعة، والنظام الاستثنائي، واللجوء الى التحكيم الدولي (أنظر الملحق ٢)، لتوفير مناخ ملائم للاستثمار عن طريق حمايته من المخاطر (قوراري، ٢٠٠٦).

٣ - ٦ - الاتفاقيات الاقتصادية التي وقعتها الجزائر:

١ - **الاتفاقيات المتعددة الأطراف**: إنضمت الجزائر الى معظم المعاهدات المتعددة الأطراف والتي تخص التحكيم، والاستثمار، والجمرك، والنقل، أنظر الملحق رقم (٣).

٢ - الاتفاقيات الثنائية:

قامت الجزائر بالتوقيع على ٣٨ اتفاقية ثنائية لحماية وترقية الاستثمارات خلال الفترة (١٩٩١- ٢٠٠٤) و٢١ اتفاقية ثنائية تهدف الى تجنب الازدواج الضريبي (الاتفاقيات الدولية

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للجزائر) إن معظم الاتفاقيات تؤكد أن الجزائر كانت لها مبادلات تجارية قوية مع بعض الدول منها ايطاليا والولايات المتحدة الأمريكية واتحاد المغرب العربي وبلجيكا، ومع مضي السنوات شملت هذه الاتفاقيات الثنائية جميع الدول تقريبا التي تنص على الحماية وضمان وترقية الاستثمار، وهذا ما يؤكد على خلق المناخ الاستثماري (أنظر الملحق رقم ٤) .

٣ - الاتحاد المغربي العربي (UMA):

كانت الاتفاقية المبرمة في ١٧ شباط ١٩٨٩ بمراكش بين الجزائر وتونس والمغرب وليبيا وموريتانيا، تهدف الى إنشاء منطقة تبادل حر وسوق مشتركة ووحدة جمركية، ويتمتع المستثمر المغربي بنفس الامتيازات الممنوحة للمستثمر الوطني (أي أنه يعامل معاملة المستثمر الوطني).

وبالرغم من هذه الاتفاقية، فقد أدت الى ضعف التكامل الاقتصادي المغربي نتيجة ضعف البنية التحتية مما يحد من التبادل البيني، وعدم استقرار العلاقات السياسية والحواجز الجمركية وغيرها، بالإضافة الى المعوقات السياسية (قضية لوكاربي، والأزمة الاقتصادية والسياسية الجزائرية، وتوتر العلاقات الجزائرية- المغربية).

٤ - شراكة الجزائر مع الاتحاد الأوروبي:

وتعتبر هذه الشراكة من ضمن أولويات السلطات الجزائرية التي تضمنت ١٧ جولة تمت المصادقة عليها في ٢٠٠٥. وهذا من شأنه خلق مناخ استثماري متكامل بين دول الشمال التي تملك رؤوس الأموال والتكنولوجيا وبين الجنوب التي تملك الثروات الطبيعية وتحفز المستثمرين الأوروبيين على الاستثمار في الجزائر، بعد فتح المجال الاقتصادي للمنافسة في إطار قواعد اقتصاد السوق بعد إزالة كافة العراقيل تدريجيا ووضع حد لإحتكار الدولة لبعض القطاعات الاقتصادية، وفي نفس السنة تمت المصادقة على اتفاقية شراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي من أجل التعاون في عدة ميادين منها الطاقة والمناجم.

أما في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر، فإن الاتفاقية تنص على ضرورة خلق جو مناسب لقدوم الاستثمارات الأجنبية، في تسهيل إجراءات الاستثمار وتوفير المعلومات الضرورية ووضع إطار قانوني لتشجيع الاستثمارات وتقديم المساعدات التقنية الضرورية لترقية وضمان الاستثمارات الوطنية والأجنبية (مجند، ٢٠٠٦).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٦ - الجزائر ومنظمة التجارة العالمية:

عبرت الجزائر في سنة ١٩٨٧ لأول مرة عن نيتها في الإنضمام الى ما كان يسمى آنذاك الغات، لكن بسبب ما مرت به البلاد من صعوبات اقتصادية كان لها انعكاسات إجتماعية وبالتالي لم ينجح المسعى. وفي سنة ١٩٩٤ قام وزير التجارة بتشكيل لجنتين لمتابعة ملف إنضمام الجزائر إلى المنظمة، وفي سنة ١٩٩٦ شرعت في مفاوضات رسمية للإنضمام لمنظمة التجارة العالمية، بالرغم من المفاوضات الشاقة والطويلة للانضمام الى منظمة التجارة الدولية، كان من المتوقع أن تنتهي المفاوضات في عام ٢٠٠٤ آخر مرحلة من مراحل المفاوضات ولكن لغاية الآن لم يتم انضمام الجزائر الى المنظمة التجارة الدولية، ومع بداية ٢٠٠٨، واصلت الجزائر المفاوضات الثنائية مع الدول الأعضاء المنظمة لاستكمال المفاوضات.

٣ - ٧ - الجهة المشرفة على ترويج الاستثمار:

في مجال تدعيم الإطار القانوني للإستثمار تم إنشاء هياكل إدارية ترمي لمساندة وتطوير مشاريع الاستثمار، بالإضافة الى توفير التسهيلات والإجراءات الإدارية لضمان وحماية الاستثمارات الأجنبية، حيث تم إنشاء:

١ - **المجلس الوطني للاستثمار**: وهو جهاز استراتيجي لدعم وتطوير الاستثمار ويشرف عليه رئيس الحكومة.

٢ - **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار**: وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري في خدمة المستثمرين الوطنيين وضعت تحت إشراف رئيس الحكومة.

٣ - **الشباك الوحيد اللامركزي**: من أجل التخلص من المتاعب البيروقراطية وتسهيل الإجراءات الإدارية أمام المستثمرين المحليين والأجانب تم أنشأ الشباك الوحيد اللامركزي على المستوى الوطني، وذلك من أجل تسهيل العمليات الاستثمارية.

٤ - **لجنة مساعدة توطين وترقية الاستثمار**: يتعلق بمساعدة وتسهيل منح الأراضي للمستثمرين.

٥ - **الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالمساهمة وترقية الاستثمار**.

٣ - ٨ - معوقات الاستثمار:

١ - **عائق العقار**: ويعتبر العقار العائق الأساسي الذي يواجه المستثمرين الأجانب في الجزائر، ويعتبر الحصول على العقار الصناعي من بين الشروط المسبقة لتحقيق الاستثمار، غير أن الحصول على العقار الصناعي تعترضه عدة مشاكل تتمثل أساسا في :

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- طول مدة رد الهيئات المكلفة بتخصيص العقار الصناعي و التي تفوق السنة، بالاضافة الى ثقل الإجراءات.

- تخصيص الأراضي بتكاليف باهظة تشمل التهيئة دون خضوع هذه الأراضي لأية تهيئة.

- أمن المنطقة الصناعية.

٢ - **العائق الإداري**: على الرغم من سلسلة التوجيهات والتوصيات بشأن تبسيط الإجراءات الإدارية وتسريع الخدمات العمومية، إلا أن ثمة جملة من العوائق الإدارية والتنظيمية، رسخت إنطباعا سيئا لدى المستثمرين يمكن إجمالها فيما يلي:

- رجل الأعمال ينتظر أكثر من أسبوعين للحصول على تأشيرة في الجزائر.

- طول المدة اللازمة لجمركة سلعة معينة وتقدر ب ١٦ يوم (وقد تصل الى ٣٥ يوم في بعض الحالات).

- ينتظر حوالي شهر لتصل البضاعة من أي خليج الى الجزائر، في الوقت الذي لا يتطلب وصولها الى أي ميناء أوروبي حوالي الأسبوع، بالإضافة الى ارتفاع أسعار الشحن من أي دولة عربية الى الجزائر (ساحل ، ٢٠٠٧) .

٣ - **مشكلة البيروقراطية**: فحسب تحقيق تم إجراؤه من طرف البنك الدولي لتقييم نوعية مناخ الاستثمار في الجزائر، الذي اعتبر مؤشر تعقيد الإجراءات في الجزائر أقوى المؤشرات، حيث يتطلب الحصول على رخصة البناء (١٠٧) يوم في حين يتطلب تسجيل مؤسسة مدة ١٢١ يوماً. أما بالنسبة لمرحلة تكوين المؤسسة فعادة ما تستغرق الإجراءات الإدارية وإجراءات التوثيق وقتا طويلا، بسبب كثرة الوثائق المطلوبة والتي تكون مزدوجة الاستعمال في كثير من الحالات .

٤ - **مشكلة السوق الموازي**: عددت وزارة التجارة ٥٦٦ سوقا موازية بمساحة إجمالية قدرها ٢,٧ مليون متر مربع، ينشط فيها أكثر من ١٠٠ ألف متدخل، أي ١٠٪ من مجموع التجار المسجلين في السجل التجاري. وأكدت الإحصاءات الرسمية أن السوق الموازي في الجزائر يسيطر وحده على ٤٠٪ من الكتلة النقدية المتداولة في السوق الوطنية، وهي نسبة مرتفعة جدا تؤكد عدم تحكم السلطات الاقتصادية في هذه الظاهرة نتيجة التساهل في معالجة هذا الملف (www.algeria-voice.org).

٦ -**عائق القروض البنكية**: إن القروض البنكية تشكل المشكلة الأكبر بالنسبة للمستثمرين في الجزائر، فتمويل الاستثمارات يعاني من بطئ شديد، وهذا ما أكده ٧٢٪ من المستجوبين الذين قاموا بتغطية ذاتية لميزانية الاستغلال في مقابل ٧٠٪ ممن قاموا بتمويل إستثماراتهم ذاتيا. وهذا

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يبين أن النظام البنكي الجزائري لا يزال دون المستوى المطلوب نتيجة لمجموعة من الأسباب كنقص الخبرة المهنية لدى المشرفين على البنوك الجزائرية، وكذا الإعتماد على الطرق التقليدية في تسيير البنوك، بالإضافة الى سيادة القطاع العمومي الذي لا يزال مهيمنا على القطاع البنكي، اضافة الى إفلاس بنك خليفة وسحب الاعتماد من البنك التجاري والصناعي، وهذا أدى الى التشكيك في نجاعة النظام البنكي الجزائري وخلق نوع من التخوف لدى المستثمر الأجنبي في تعامله مع البنوك.

٣-٩- تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر:

تشكل الجزائر منطقة جذب للاستثمار الأجنبي المباشر على الرغم من العوائق السالفة وذلك بفضل مزاياها الاستراتيجية، فهي بوابة افريقيا وذات ثروات طبيعية هائلة إضافة الى إمكانيات سياحية ضخمة وقد تمكنت الجزائر رغم وضعها الصعب من إنجاز عدد لا يستهان به من الهياكل التحتية.

غير أن السياسات الاقتصادية وتسيير هذه الموارد لم يكن كافيا للوصول الى إطار اقتصادي فعال، مما جعل الجزائر تتخبط في مشاكل كان من الممكن تجاوزها، وهذا ما أدى الى فتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي المباشر تدريجيا (حفيظ، همال، ٢٠٠٥).

٣-٩-١- حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

يظهر من خلال الجدول (٦) إن الاستثمار الأجنبي المباشر شهد تطورا ملحوظا في للسنوات الأخيرة، ويرجع هذا الى انفتاح الاقتصاد الجزائري والتحسن الذي طرأ على بعض المؤشرات الاقتصادية (حفيظ، همال، ٢٠٠٥)، حيث شهدت الجزائر مستوى منخفضاً في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها في بداية التسعينيات ويرجع أساسا الى عدم الاستقرار السياسي والأمني وأيضا الاقتصادي، وفي سنة ١٩٩٩ وصلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ما قيمته ٥٠٧ مليون دولار وهذا يعزي الى تعزيز الأمن، أما في سنتي ٢٠٠١ و٢٠٠٢ فقد شهدت هذه الاستثمرات قفزة هائلة حيث بلغت التدفقات ذروتها لتصل ١١٩٦ مليون دولار و١٠٦٥ مليون دولار على التوالي. ويرجع السبب الى بيع رخصة الهاتف النقال لشركة أوراسكوم المصرية وخصخصة شركة الصناعات الحديدية في منطقة الحجار، ويعتبر هذا الارتفاع نابعا عن تحسن في المناخ الاستثماري، وفي سنة ٢٠٠٣ انخفض الاستثمار ليعود بعدها الى الارتفاع في السنوات التالية الى ان وصل في عام٢٠٠٦ الى ١٧٩٥ مليون دولار. وكان متوسط معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة الدراسة ١٣,٦ ٪. في حين كانت

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الاجمالي ٢,١٧ في عام ٢٠٠١، وهي أعلى نسبة.

الجدول ٦ . حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٠٦)

(القيم بالمليون دولار أمريكي)

السنة	الاستثمار الأجنبي المباشر	معدل النمو	نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الاجمالي
١٩٩١	٨٠		٠,١٧
١٩٩٢	٣٠	٦٢,٥-	٠,٠٦
١٩٩٣	٠	١٠٠-	٠
١٩٩٤	٠	٠	٠
١٩٩٥	٠	٠	٠
١٩٩٦	٢٧٠	٠	٠,٥٧
١٩٩٧	٢٦٠	٣,٧٠-	٠,٥٤
١٩٩٨	٥٠١	٩٢,٦٩	١,٠٤
١٩٩٩	٥٠٧	١,٢٠-	١,٠٤
٢٠٠٠	٤٣٨	١٣,٦١-	٠,٨
٢٠٠١	١١٩٦	١٧٣,٠٦-	٢,١٧
٢٠٠٢	١٠٦٥	١٠,٩٥-	١,٨٧
٢٠٠٣	٦٣٤	٤٠,٤٧-	٠,٩٣
٢٠٠٤	٨٨٢	٣٩,١٢	١,٠٤
٢٠٠٥	١٠٨١	٢٢,٥٦	١,٠٦
٢٠٠٦	١٧٩٥	٦٦,٠٥	١,٥٥

Source : UNCTAD,net.

٣-٩-٢- الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات (البترول، والغاز الطبيعي):

يلعب هذا القطاع دورا محوريا في مجال الاستثمارات الأجنبية الموجهة إليه، وذلك راجع الى ما تزخر به الجزائر من ثروات طبيعية، تتيح فرصا للاستثمار فيها.

وقد تم فتح هذا المجال للشراكة منذ تأميم المحروقات سنة ١٩٧١، بحيث كانت مشاركة رأس المال الأجنبي قبل ذلك في هذا القطاع لا تتعدى ٤٩٪، ومنذ بداية التسعينيات تم فتح مجال الاستثمار الأجنبي في هذا القطاع دون تحديد نسبة مساهمة رأس المال الأجنبي. ومن أبرز شركات النفط العالمية الناشطة بالجزائر سيبسا، وريبسول، ورويال دانتش شل، وأناداكور بتروليوم، والشركة الصينية سي أن بي سي، حيث تعمل في جميع مجالات الاستكشاف والحفر والإنتاج والتكرير وإنتاج الغاز الطبيعي والغاز المسال وصناعة البتروكيماويات والنقل والأعمال المساندة. وقد ارتفعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الصناعة البترولية من ٦٧١ مليون

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دولار سنة ١٩٩٩ الى ٢,٣ مليار دولار سنة ٢٠٠٣*. وأصبحت الجزائر مؤخرا من أكبر الدول إستقطابا للاستثمار الأجنبي المباشر في مجال المحروقات (البترول والغاز الطبيعي)، حيث يسيطر الاستثمار فيه على هيكل الاستثمار الأجنبي المباشر.

٣-٩-٣- الاستثمار الأجنبي المباشر خارج القطاعات المحروقات:

الجدول التالي (٧) يبين تطور المشاريع الاستثمارية في الجزائر خلال الفترة (١٩٩٣-٢٠٠٥)، إذ نجد أن الاستثمار الأجنبي المباشر في تطور ملحوظ. وقد سيطرت المشاريع الموجهة نحو القطاع الصناعي ب ٤٧٩ مشروعا مصرحا به أي ما يعادل ٦١٪ من مجموع عدد المشاريع الأجنبية، وبنسبة ٤٠٪ من إجمالي التدفقات ويشغل نسبة ٤٩٪ من مجموع الأيدي العامل أي أنه يتيح أكثر من ٤٢٠٠٠ فرصة عمل.

وقد احتل قطاع الاتصالات المرتبة الأولى من حيث عدد المشاريع وشكلت نسبته ٤٠,٢١٪ من إجمالي التدفقات ومتفوقا على قطاع الصناعة، وذلك بعد انفتاح سوق الاتصالات، وتجسد ذلك بمنح ثاني ترخيص للشركة المصرية أوراسكوم وثالث ترخيص للشركة الكويتية الوطنية. ولقد حققت هاتان الشركتان نتائج إيجابية في مجال تسويق الهاتف النقال في الجزائر، حيث بلغ عدد المشتركين في الشركة المصرية أوراسكوم ٦٦٤٩٥٩١ مشتركا لغاية عام ٢٠٠٥، أما الشركة الكويتية الوطنية فقد بلغ عدد مشتركيها١٣١٦٨٢٠ مشتركا خلال سنة واحدة من التواجد في الجزائر رغم المنافسة الشديدة من شركة أوراسكوم والاتصالات الجزائرية.

وتعتبر الصناعة ثاني أكبر قطاع بعد قطاع المحروقات، الذي يستقطب عددا لا بأس به من المشاريع، ويشمل هذا القطاع -الصناعة الميكانيكية- مثل الشركة الفرنسية (Mechelin)، وصناعة الحديد والصلب مثل الشركة الهندية (Ispat) ...، والصناعة الغذائية مثل الشركة الفرنسية (Orangine)، وشركة (Danone)...، ويأتي قطاع الخدمات في المرتبة الثالثة وسجل ١٤٠ مشروعا وبنسبة ١١,٥٦٪ من إجمالي التدفقات، وهذا القطاع يحوي على فرص ومجالات استثمار عديدة خاصة في القطاع المالي مثل التأمين والبنوك.

* نتيجة اختلاف البيانات سأرجح الرقم الموجود في الصفحة ٣٣ لدراسة موتمر الطاقة العربي الثامن.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول ٧ . تطور مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر المصرح بها خلال الفترة (١٩٩٣-٢٠٠٥)

القطاع	عدد المشاريع	النسبة٪	المبلغ(مليون دولار أمريكي)	النسبة ٪	التشغيل	النسبة ٪
الفلاحة	٣٢	٢,٩٣	١٨٥,٢٢	١,٧٥	٤٣٣١	٤,٩٧
البناء والتشغيل	٨٦	١٠,٩٤	٤٦٧,٤٤	٤,٤٣	٢٣١٤٦	٢٦,٥٦
الصناعة	٤٧٩	٦٠,٩٤	٤٢٣١,٣٥	٤٠,٠٧	٤٢٨٣٨	٤٩,١٦
الصحة	٦	٠,٧٦	٢٣,٤٠	٠,٢٢	٣١٩	٠,٣٧
النقل	١٠	١,٢٧	١٨,٨٣	٠,١٨	٣٣١	٠,٣٨
السياحة	٢٠	٢,٤٥	١٤٦,٣١	١,٣٩	٣١٩٦	٣,٦٧
الخدمات	١٤٠	١٧,٨١	١٢٢٠,٦٤	١١,٥٦	٩١٦٩	١٠,٥٢
التجارة	١٨	٢,٢٩	٢١,٠٧	٠,٣٠	٣٤٣	٠,٣٩
الاتصالات	٤	٠,٥١	٤٢٤٦,٣٢	٤٠,٢١	٣٤٦٨	٣,٩٨
المجموع	٧٨٦	٪١٠٠	١٠٥٦٠,٥٧	٪١٠٠	٨٧١٤١	٪١٠٠

المصدر:وزارة المساهمة وترقية الاستثمار.

حولت البيانات الى مليون دولار أمريكي بأخذ متوسط الفترة (١٩٩٣-٢٠٠٥).

أما قطاع البناء والأشغال العمومية، فقد احتل المرتبة الرابعة وبلغ عدد المشاريع ٨٦ مشروعا، حيث بدأ هذا القطاع بالانتعاش بسبب التدابير الأخيرة التي عملت بها الدولة، بالاضافة الى مشاركة القطاع الخاص في مجال الإسكان، الى جانب ذلك يعتبر من أهم القطاعات التي تمتص اليد العاملة.

وحسب إحصائيات بنك الجزائر، اهتمت الدولة بهذا القطاع من خلال برنامج دعم النمو الاقتصادي خاصة مشروعي الطريق السيار شرق- غرب ومشروع بناء مليون وحدة سكنية.

واحتل قطاع الفلاحة المرتبة الخامسة وبلغ ٣٢ مشروعا مصرحا به، ورغم أهميته لا يزال يعاني من التهميش فلا يمثل سوى ٣٪ من مجموع المشاريع و١,٧٥٪ من إجمالي التدفقات رغم ما تزخر به الجزائر من إمكانيات في هذا المجال، ويعزى هذا الى ضعف الحوافز القانونية المتعلقة بالعائد، وبهذا اتضح تخلي اليد العاملة عن هذا القطاع. أما باقي القطاعات التي تأتي على التوالي قطاع السياحة، رغم ما تزخر به الجزائر من إمكانيات سياحية هامة، حيث بلغت حصته ٢٠ مشروعا من إجمالي عدد المشاريع، ثم قطاع التجارة، حيث بلغت حصته ١٨ مشروعا، ثم قطاع النقل فتقدر حصته ب ١٠ مشاريع رغم أهميته اقتصاديا، وأخيراً قطاع الصحة، حيث بلغ عدد مشاريعه ٦ مشاريع، وهي نسبة ضعيفة وتبقى محصورة في الصناعة الصيدلانية للدار العربية الأردنية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣-٩-٤- التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

يبين الجدول رقم (٨) أن مصر احتلت المرتبة الأولى في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى الجزائر، حيث بلغت قيمة الاستثمارات المتراكم (٢٩٠٢,٢٥ مليون دولار)، وجاءت الكويت في المرتبة الثانية، حيث بلغت مجموع استثماراتها (١١٥٠,٨٢٥ مليون دولار) ، واحتلت جنوب إفريقيا المرتبة الثالثة وذلك بمبلغ ٤٢٦,٤ مليون دولار بمشروع Kahrama، لإنشاء محطة تحلية المياه ومحطة إنتاج الكهرباء بأرزيو. أما فرنسا فاحتلت المرتبة الرابعة، حيث بلغت قيمة استثماراتها ٣٣٩,١٨٣ مليون دولار، واحتلت ليبيا المرتبة الخامسة بمبلغ ٢٥٢,٧٨٥ مليون دولار، واحتلت الولايات المتحدة الأمريكية بالمرتبة السادسة بمبلغ ٢٣٦,٣٦٦ مليون دولار، وجاءت السعودية في المرتبة السابعة بمبلغ قدر ٢١٤,٩٠٣ مليون دولار من خلال مشروع تأسيس قريتين سياحيتين في الجزائر عن طريق المجمع السعودي سيدار، واحتلت الصين المرتبة الثامنة بمبلغ قدر ٢١٠,٥٤٨ مليون دولار، واحتلت الهند المرتبة التاسعة بميلغ ١٧٧,٢٩٤ مليون دولار، واحتلت هولندا المرتبة العاشرة بمبلغ ١٤٧,٠٥٧ مليون دولار.

الجدول ٨ . أهم الدول العشرة الأولى المستثمرة في الجزائر خارج قطاع المحروقات

القيم بملايين الدولارات

الدول	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	المجموع
مصر	٢٤٥,٢٥	١٢٧٤,٥٢	٢٢,٤٢٥	٨,٤٢٤	٢٠٨,٥٢	١١٤٣,٢٣٣	٢٩٠٢,٢٥
الكويت	٠	٠	٠	٠	١١٥٠,٨٢٥	٠	١١٥٠,٨٢٥
جنوب افريقيا	٠	٠	٠	٤٢٦,٤	٠	٠	٤٢٦,٤
فرنسا	١٣٩,٩٨٤	٩,٣٦	٩٢,٧٦٨	٢٦,١٤٣	٤٧,٨٩٢	٢٣,٠٣٦	٣٣٩,١٨٣
ليبيا	١٧٩,٢٨٣	٠	٥٥,٨٠٩	٢,٤٨٣	١٤,٨٤٦	٠,٣٦٤	٢٥٢,٧٨٥
الولايات المتحدة الأمريكية	١٢,٥١١	٠,٧٢٨	٠	١,١١٨	٢١٨,٩٣٣	٣,٠١٦	٢٣٦,٣٦٦
السعودية	٠	٠	٠	٠	٢١٤,٩٠٣	٠	٢١٤,٩٠٣
الصين	١١,٤١٤	٠,٥٩٨	٠,١١٧	١٩٤,٤٨	٢,٠٦٧	١,٨٧٢	٢١٠,٥٤٨
الهند	٠	١٧٦,٨	٠,١٩٥	٠,٢٩٩	٠	٠	١٧٧,٢٩٤
هولندا	١,٦٧٧	٠	١٧٢,٣٨	٠	٠	٠	١٧٤,٠٥٤

المصدر: منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، ٢٠٠٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣ - ٩ - الخاتمة :

إن الرغبة الشديدة للجزائر لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال التطورات الحاصلة في التشريعات الاستثمارية بغية تحسين مناخ الاستثمار عن طريق حزمة من الحوافز والضمانات لتشجيع المستثمرين على القدوم للجزائر، ولكي تتم العملية الاستثمارية على أكمل وجه يتطلب الأمر من الجزائر تحقيق الاستقرار السياسي والأمني بالإضافة الى الاستقرار الاقتصادي بعد تبنيها نظام اقتصاد السوق المبني على المنافسة الحرة وحرية التجارة والاستثمار، وقد أدت التطورات مؤخراً الى تقليص درجة المخاطرة بعدما كانت الأوضاع غير مستقرة وكان النظام السياسي منغلقاً على نفسه.

وفي الواقع أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مازالت ضئيلة، حيث نجد تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى السعودية ٤٦٨٢ مليون دولار في عام ٢٠٠٥، في حين تدفقها الى الجزائر بلغ ١٠٨١ مليون دولار في نفس السنة، رغم الموارد المتاحة غير المستغلة المتوفرة، وتتركز التدفقات في قطاع المحروقات (البترول والغاز الطبيعي) بالدرجة الأولى وقطاع الاتصالات بالدرجة الثانية، ويعود السبب في ضعف التدفقات الى البيئة الاستثمارية المكبلة بأعباء التنظيمات الإدارية والبيروقراطية، ونوعية البنية التحتية غير المناسبة بما فيه الكفاية، كما لا يزال السوق المالي بحاجة الى درجة عالية من التطوير.

من ناحية أخرى، نجحت الجزائر الى حد ما من تحقيق بعض النجاح على مستوى الاقتصاد الكلي بعد تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، فقد تم التحكم في معدلات التضخم والبطالة، بالإضافة الى تحقيق فائض في ميزان المدفوعات خلال السنوات الأخيرة، كما تم تقليص المديونية الخارجية، وهذا يساعد على توفير مناخ أكثر ملائمة للاستثمار الأجنبي المباشر.

وتحاول الجزائر الإنسجام مع الوضع السائد من خلال إبرام إتفاقيات دولية لتشجيع الاستثمار والدخول في شراكة مع الاتحاد الأوروبي والاتحاد المغاربي والتفاوض للإنضمام للمنظمة التجارة العالمية، كل ذلك من شأنه تعزيز دخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلد.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

الميزان التجاري في الجزائر

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤ - ١ - مقدمة:

سعت الجزائر منذ الاستقلال الى تحقيق تنمية اقتصادية شاملة والقضاء على التبعية للخارج وحماية الاقتصاد الوطني والتحكم في رؤوس الأموال، إلا أن احتكار الدولة للأنشطة تحول الى أداة لممارسة البيروقراطية وفرض تعسفي لإجراءات إدارية عطلت البرامج التنموية للنهوض بالاقتصاد الوطني. فكان لابد من تغيير سياستها ومحاولة تحرير التجارة الخارجية، مما أدى الى تبني نظام اقتصاد السوق. لكن في سنتي ١٩٩٢ و١٩٩٣ عادت السلطات لممارسة الرقابة على التجارة الخارجية بسبب فشل برامج الاصلاحات التي طبقتها الحكومة والتي تمثلت بإغراق السوق الداخلي بالسلع المستوردة، وبالذات السلع الاستهلاكية دون الانتاجية التي لم تكن الجزائر بحاجة اليها، بالاضافة الى الانخفاض الملحوظ لاحتياطي العملة الصعبة.

وفي سنة ١٩٩٤ قررت الدولة وقف استيراد بعض السلع بغرض حماية المنتجات الوطنية، إلا ان الأزمة الخانقة تطلبت اللجوء الى صندوق النقد الدولي لإعادة جدولة الديون الخارجية، وترتب على ذلك فرض برنامج تعديل هيكلي وذلك لوضع حد لتدخل الادارة في تسيير التجارة الخارجية (تحرير التجارة الخارجية)، وقد اتخذت عدة اجراءات تتماشى مع هذه الاتفاقية (Stand by Agreement) كتخفيض قيمة العملة الوطنية، وتخفيض متواصل للتعريفة الجمركية، وإلغاء منع استيراد بعض السلع والخدمات الأجنبية الى الأسواق المحلية.

وفي هذا الاطار، أولت الجزائر اهتماما خاصا بقطاع التجارة الخارجية خارج قطاع النفط بعدما أدركت أن البترول ثروة زائلة وغير مستقرة وخاصة بعد التجربة التي اكتسبتها في منتصف الثمانيات إثر أزمة النفط العالمية التي أدت الى إنهيار الاقتصاد الوطني، وعليه فقد تأكدت الجزائر أن الاعتماد المفرط على مداخيل المحروقات وتبعية الاقتصاد الوطني لتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية يشكل خطرا في حد ذاته، وعلى هذا الأساس بات من الضروري تجنيد كافة الامكانيات المادية والبشرية للنهوض بقطاع التجارة الخارجية خارج قطاع النفط، وهذا ما بادرت إليه السلطات الجزائرية وخاصة بعد الأزمة العالمية للنفط، الى تغيير النهج الاشتراكي واستبداله باقتصاد السوق القائم على مبدأ الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة الخارجية. وفي هذا الاطار عملت الجزائر على ترقية المبادلات التجارية خارج قطاع النفط وإعطاءها ديناميكية جديدة.

وبهذا شهد الاقتصاد الجزائري تحولات أدت الى النهوض بقطاع التجارة الخارجية خارج قطاع النفط وباتت أولى الأولويات والهدف الأساسي الذي تطمح إليه الحكومة، وخصوصا في ظل حساسية الاقتصاد الجزائري لتقلب أسعار النفط.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأقيمت عدة مؤسسات تعمل على تشجيع الصادرات، وهي:

١ -الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير(SAFEX).

٢ -الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات(CAGEX).

٣ - الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة (CACI).

٤ -الديوان الوطني لترقية التجارة الخارجية(PROMEX).

اضافة الى الهيئات التالية:

١ -نقطة التجارة (TRADE POINT).

٢ -الجمعية الوطنية لترقية الصادرات(APEX).

٣ -نادي المصدرين الجزائريين(CEA).

٤ - الوكالة الجزائرية لترقية التجارة الخارجية (ALGEX).

وتبعا لموضوع الدراسة سيتم تخصيص هذا الفصل للميزان التجاري في الجزائر، حيث يتناول القسم الأول منه الصادرات من حيث التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي خلال الفترة ١٩٩٢-٢٠٠٦، أما القسم الثاني فيتناول المستوردات من حيث التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي خلال الفترة ١٩٩٢- ٢٠٠٦.

٤ - ٢ - الصادرات:

كما يظهر من الجدول التالي (٤ - ١)، **فإن** مال إجمالي الصادرات الى التزايد خلال فترة الدراسة من عام ١٩٩٢ إلى عام ٢٠٠٦، حيث بلغت الصادرات ما قيمته ١١٤٢٢,٥ مليون دولار في عام ١٩٩٢ ووصلت الى ٥٤٨٠٧,٢ مليون دولار في عام ٢٠٠٦ وبمعدل نمو متوسط بلغ ٩٦,٤٪ للصادرات النفطية خلال فترة الدراسة. **بالمقابل مال** حجم الصادرات غير النفطية الى التناقص والتذبذب خلال فترة الدراسة من عام ١٩٩٢ إلى عام ٢٠٠٦، حيث بلغت قيمة الصادرات ٤٦٢,٣ مليون دولار في عام ١٩٩٢، ووصلت الى ٨٨٢,٦ مليون دولار في عام ١٩٩٦، وواصلت الارتفاع الى ١١٨٠,٧ مليون دلار في عام ٢٠٠٥، وكان معدل النمو السنوي خلال هذه الفترة ٣,٦٪.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤ - ٢ - ١ - التركيب السلعي للصادرات:

سيتم تحليل التركيب السلعي للصادرات حسب التصنيف الاقتصادي اعتماداً على الإحصاءات المنشورة والصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والاعلام الآلي (CNIS) كالتقارير الإحصائية السنوية وتقرير الإحصاءات السنوية للتجارة الخارجية، ومنشورات بنك الجزائر كالتقارير السنوية والنشرة الإحصائية الشهرية. وتشير هذه المصادر الى أن المجموعات السلعية تطورت صادراتها حسب تصنيفها على النحو التالي:

١ - **مواد غذائية والتبغ والمشروبات**: وشكلت ما نسبته ٠,٧٪ من إجمالي الصادرات في عام ١٩٩٢، وقد ارتفعت مساهمتها إلى ١,١٪ في عام ١٩٩٥، وانخفضت هذه النسبة الى ٠,١٪ في عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٥.

٢ - **الطاقة والزيوت**: وشكلت ما نسبته ٩٦٪ من إجمالي الصادرات في عام ١٩٩٢، وانخفضت مساهمتها الى ٩٣,٥ ٪ في عام ١٩٩٦، ثم بدأت بالارتفاع الى أن وصلت الى ما نسبته ٩٦,٣٪ في عام ١٩٩٧، والى ٩٨,١٪ في عام ٢٠٠٥.

٣ - **مواد أولية**: وشكلت ما نسبته ٠,١٪ من إجمالي الصادرات في عام ١٩٩٤، ونسبتها تؤول إلى الصفر في معظم الأحيان.

٤ - **مواد خام**: وشكلت ما نسبته ٠,٣ % من إجمالي الصادرات في عام ١٩٩٢، وقد كانت نسبها مستقرة بين ٠,١ و٠,٣٪ خلال الفترة الدراسة.

٥ - **مواد نصف مصنعة**: وشكلت ما نسبته ٢,٠٪ من إجمالي الصادرات في عام ١٩٩٢، وارتفعت مساهمتها الى ٣,٧ ٪ في عام ١٩٩٦، ثم بدأت بالانخفاض الى أن وصلت الى ما نسبته ١,٤٪ خلال عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦.

٦ - **تجهيزات زراعية**: وشكلت نسبة قريبة من الصفر من إجمالي الصادرات خلال فترة الدراسة.

٧ - **تجهيزات صناعية**: وشكلت ما نسبته ٠,٦٪ من إجمالي الصادرات عام ١٩٩٢ انخفضت هذه النسبة الى ٠,١٪ في عام ٢٠٠٦.

٨ - **مواد استهلاكية**: وشكلت ما نسبته ١,٢٪ من إجمالي الصادرات عام ١٩٩٦، وانخفضت هذه النسبة الى ٠,١٪ في عام ٢٠٠٠ ، واستقرت عند نسبة قريبة من الصفر في عامين ٢٠٠٤ و٢٠٠٥، وبهذا فإن المواد الاستهلاكية تراوحت أهميتها بين ٠ ٪- ١,٢٪ خلال فترة الدراسة.

تُظهر النسب أعلاه، أن الاقتصاد الجزائري لا زال يعتمد بشكل كبير على تصدير الطاقة والزيوت بسبب زيادة الاكتشافات الجديدة للحقول البترولية والغازية، عاكسة بذلك صغر القاعدة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإنتاجية وعدم مقدرتها على استقطاب صناعات كبيرة، نتيجة عدم قيام تكامل اقتصادي بين القطاعات، وبناءاً عليه فإن مساهمة صادرات المواد الغذائية والمواد الأولية والمواد الخام والمواد نصف المصنعة والتجهيزات الزراعية والصناعية والمواد الاستهلاكية في مجمل الصادرات كانت متذبذبة خلال الفترة الدراسة، ويعود السبب الى إنعدام الخبرة في مجال التصدير سواء من قبل المتعاملين في القطاع العام أو المتعاملين في القطاع الخاص، وإنعدام الجودة المطلوبة للانتاج وارتفاع تكاليف إنتاجه لأن معظم مكوناتها مواد مستوردة، مما جعل المنتجات لا تلقى طلبا من طرف المستهلكين الأجانب، وهذا الاختلال في التركيبة يجعل الصادرات الجزائرية عرضة للتقلبات وعدم الاستقرار وعدم قدرتها في التأثير على السوق العالمية.

كما أن الجزائر لم تتمكن الى الآن من تطبيق " سياسة ما بعد البترول"، فقد شكلت الصادرات غير النفطية ٤٪ في عام ١٩٩٢ انخفضت الى ٢,١٪في عام ٢٠٠٦، وبالمقابل شكلت الصادرات النفطية ما نسبته ٩٦ ٪في عام ١٩٩٢، وارتفعت الى ٩٧,٩٪ في عام ٢٠٠٦، هذا الارتفاع في الصادرات النفطية راجع أساسا الى اهتمام الدولة بالقطاع النفطي، على الرغم ان المنتجات غير النفطية يساهم في بعث ديناميكية داخلية لتنشيط كل القطاعات الاقتصادية بما يخدم التنمية بصفة عامة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول ٩ . حجم الصادرات خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠٠٦)

القيمة بالمليون دولار أمريكي*

السنة		مواد غذائية	طاقة والزيوت	مواد أولية	مواد خام	مواد نصف مصنعة	تجهيزات زراعية	تجهيزات صناعية	مواد استهلاكية	إجمالي الصادرات	إجمالي الصادرات غير النفطية
١٩٩٢	القيمة	٨١,٠	١٠٩٦٠,٢	١,٦	٣١,١	٢٣٢,٩	١,٦	٦٨,٤	٤٥,٧	١١٤٢٢,٥	٤٦٢,٣
	النسبة	٠,٧	٩٦,٠	٠,٠	٠,٣	٢,٠	٠,٠	٠,٦	٠,٤	١٠٠,٠	٤,٠
١٩٩٣	القيمة	٩٨,٩	٩٨٠٢,١	٠,٧	٢٥,٥	٢٨٦,١	٠,٣	١٧,٥	٥٠,٢	١٠٢٨١,٢	٤٧٩,١
	النسبة	١,٠	٩٥,٣	٠,٠	٠,٢	٢,٨	٠,٠	٠,٢	٠,٥	١٠٠,٠	٤,٧
١٩٩٤	القيمة	٣٤,٤	٨٩٥١,٧	٧,٣	٢١,٠	١٩١,٥	٢,٧	١,١	٢٢,٧	٩٢٤٠,٤	٢٨٨,٧
	النسبة	٠,٤	٩٦,٣	٠,١	٠,٢	٢,١	٠,٠	٠,١	٠,٢	١٠٠,٠	٣,٧
١٩٩٥	القيمة	١١٠,٢	٩٩٢٩,٩	٦,٠	٣٥,١	٢٧١,٨	٥,٠	١٨,١	٧٣,٧	١٠٤٤٩,٧	٥١٩,٨
	النسبة	١,١	٩٥,٠	٠,١	٠,٣	٢,٦	٠,٠	٠,٢	٠,٧	١٠٠,٠	٥,٠
١٩٩٦	القيمة	١٣٦,٠	١٢٦٦٠,٦	٧,٥	٣٦,٢	٤٩٧,١	٣,٥	٤٥,٦	١٥٦,٧	١٣٥٤٣,٢	٨٨٢,٦
	النسبة	١,٠	٩٣,٥	٠,١	٠,٣	٣,٧	٠,٠	٠,٣	١,٢	١٠٠,٠	٦,٥
١٩٩٧	القيمة	٣٧,٢	١٣٢١٧,٢	٦,٥	٣٤,٠	٢٢٤,٣	٠,٦	٢٣,٢	٢٣,١	١٣٧٢٢,١	٥٠٥
	النسبة	٠,٣	٩٦,٣	٠,٠	٠,٢	٢,٨	٠,٠	٠,٢	٠,٢	١٠٠,٠	٣,٧
١٩٩٨	القيمة	٢٦,٧	٩٦٧٤,١	١٠,٧	٣٤,٥	٢٥٤,٥	٦,١	٩,٧	١٥,٧	١٠٠٣٢,٠	٣٥٧,٨
	النسبة	٠,٣	٩٦,٤	٠,١	٠,٣	٢,٥	٠,١	٠,١	٠,٢	١٠٠,٠	٣,٦
١	القيمة	٢٣,٥	١٢١٧٩,٨	٩,٣	٣٢,٢	٢٨٢,٩	٢٥,٢	٤٧,٥	٢٠,١	١٢٦٢٠,٤	٤٤٠,٦
	النسبة	٠,٣	٩٦,٥	٠,١	٠,٣	٢,٢	٠,٢	٠,٤	٠,٢	١٠٠,٠	٣,٥
٢٠٠٠	القيمة	٣٢,٣	٢١٣٩٦,٣	١٤,٧	٢٨,٨	٤٦٤,٩	١١,١	٤٧,٤	١٢,٦	٢٢٠٠٨,٢	٦١١,٨
	النسبة	٠,٢	٩٧,٢	٠,١	٠,١	٢,١	٠,٢	٠,٢	٠,١	١٠٠,٠	٢,٨
٢٠٠١	القيمة	٢٨,١	١٨٥٣٢,٠	١٢,٠	٢٥,٠	٥٠٠,٥	٢٢,٢	٤٣,٨	١١,٨	١٩١٧٥,٣	٦٤٣,٤
	النسبة	٠,١	٩٦,٦	٠,١	٠,١	٢,٦	٠,١	٠,٢	٠,١	١٠٠,٠	٣,٤
٢٠٠٢	القيمة	٣٤,٨	١٨١٣٠,٥	١١,٦	٣٨,٦	٥٢٢,٦	٢٠,٣	٥٠,٤	٢٦,٧	١٨٨٣٥,٥	٧٠٥,٠
	النسبة	٠,١	٩٦,٣	٠,١	٠,٢	٢,٨	٠,١	٠,٣	٠,١	١٠٠,٠	٣,٧
٢٠٠٣	القيمة	٤٧,٨	٢٣٩٠١,٨	٩,٨	٤٠,٠	٥٠٩,٣	٠,٦	٢٩,٦	٣٥,٤	٢٤٥٧٤,٣	٦٧٢,٥
	النسبة	٠,٢	٩٧,٣	٠,٠	٠,٢	٢,١	٠,٠	٠,١	٠,١	١٠٠,٠	٢,٧
٢٠٠٤	القيمة	٦٥,٩	٣١٥٧٨,٧	٥,٧	٨٩,٦	٦١٤,٦	٠,٣	٤٩,٧	١٥,١	٣٢٤١٩,٥	٨٤٠,٨
	النسبة	٠,١	٩٧,٤	٠,٠	٠,٣	١,٩	٠,٠	٠,٢	٠,٠	١٠٠,٠	٢,٦
٢٠٠٥	القيمة	٦٧,٤	٤٥٤٩٨,٠	٥,١	١٢٨,٧	٦٥١,١	٠,٥	٣٦,١	١٩,١	٤٦٦٧٨,٧	١١٨٠,٧
	النسبة	٠,١	٩٨,١	٠,٠	٠,٣	١,٤	٠,٠	٠,١	٠,٠	١٠٠,٠	١,٩
٢٠٠٦	القيمة	٧٣,٤	٥٣٦٦٠,٣	١٨,٩	١٧٦,٢	٧٩٠,٤	٠,٩	٤٣,٦	٤٣,٦	٥٤٨٠٧,٢	١١٤٦,٩
	النسبة	٠,١	٩٧,٩	٠	٠,٣	١,٤	٠	٠,١	٠,١	١٠٠	٢,١

المصدر: - المركز الوطني للإحصاء والاعلام الآلي (CNIS)
- منشورات وزارة التجارة ، ٢٠٠٧.

*حولت البيانات من الدينار الجزائري الى الدولار اعتماداً على الجدول رقم (٢).

٤-٢-٢- التوزيع الجغرافي للصادرات:

تتجه الصادرات الجزائرية إلى تسع مناطق جغرافية رئيسة هي: الدول المغربية، وبقية الدول العربية، دول الاتحاد الأوروبي، والدول الأوروبية الأخرى، ودول أمريكا الشمالية ودول أمريكا اللاتينية، ودول آسيا، ودول افريقيا، وبقية دول العالم الأخرى التي لم تشملها أي

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مجموعة من المجموعات السابقة، وقد حدثت تغيرات هيكلية في اتجاه الصادرات خلال الفترة ١٩٩٢-٢٠٠٦، يمكن إجمالها كما يلي:

أ- ارتفعت الأهمية النسبية للصادرات الجزائرية الى الدول المغربية من ٢,١٪ في عام ١٩٩٢، إلى ٢,٨ ٪ في عام ١٩٩٤، وانخفضت إلى ١,١٪ في عام ٢٠٠٣، وإلى ٠,٩٪ في عام ٢٠٠٥.

ب- بالنسبة لبقية الدول العربية، كانت الأهمية النسبية لها مستقرة عند مستوى قريب من٠٪ خلال الفترة ١٩٩٢- ٢٠٠٠، وارتفعت إلى ١,٧ ٪ في عام ٢٠٠١، وانخفضت إلى ١,١٪ في عام ٢٠٠٦، حيث لا تعتبر مقصداً رئيسيا للصادرات الجزائرية. مما يشير الى غياب العلاقات مع دول العالم العربي.

ج- أما الأهمية النسبية للصادرات الجزائرية الى دول الاتحاد الأوروبي، فقد شكلت الأهمية النسبية للصادرات اليها ٧٢,٨٪ في عام ١٩٩٣، وانخفضت إلى ٦٠,٠٪ في عام ١٩٩٦، ثم الى ٥٢,٥٪ في عام ٢٠٠٦.

د- أما الصادرات الى الدول الأوربية الأخرى، فقد شكلت الأهمية النسبية للصادرات اليها ٥,٠٪ في عام ١٩٩٢، وارتفعت إلى ١١,٤٪ في عام ١٩٩٩، ثم انخفضت إلى ٥,٨ ٪ في عام ١٩٩٩، والى ٣,٨٪ في عام ٢٠٠٦.

هـ- بالنسبة لدول أمريكا الشمالية، فقد شكلت الأهمية النسبية للصادرات اليها ١٤,٢٪ في عام ١٩٩٢، وارتفعت إلى ١٩٩٤، ثم إلى ٢٨,٢٪ في عام ٢٠٠٤، وإلى ٣٣,٨٪ في عام ٢٠٠٦.

و- أما الصادرات الى دول أمريكا اللاتينية، فقد شكلت الأهمية النسبية للصادرات اليها ٣,٥٪ في عام ١٩٩٢، وارتفعت إلى ٥,١٪ في عام ١٩٩٣، ثم إلى ٨,٩٪ في عام ١٩٩٩، وانخفضت إلى ٥,٣٪ في عام ٢٠٠٢، وإلى ٤,٥٪ في عام ٢٠٠٦.

ز- أما الصادرات الى دول افريقيا، فقد كانت الأهمية النسبية لها قريبة من الصفر خلال فترة الدراسة.

ح- أما الأهمية النسبية للصادرات الجزائر الى دول آسيا، فقد تراوحت بين ٠,٩٪ و٣,٤٪ خلال الفترة ١٩٩٢-٢٠٠٦.

ط- أما الصادرات الى بقية الدول العالم، فقد كانت الأهمية النسبية قريبة من الصفر خلال فترة الدراسة.

من هذا التحليل نستنتج أن دول الاتحاد الأوروبي احتلت المرتبة الأول من اجمالي الصادرات وبمعدل متوسط لفترة الدراسة ٦٢,٦ ٪، أما في المرتبة الثانية فتأتي أمريكا الشمالية وبمعدل متوسط لهذه الفترة ٢١٪، أما في المرتبة الثالثة فقد احتلتها الدول الأوروبية الأخرى

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأمريكا اللاتينية وبمعدل متوسط لهذه الفترة ٥,٩٪ و٥,٧٪ على التوالي، واحتلت الدول الآسيوية المرتبة الرابعة وبمعدل متوسط لهذه الفترة ٢,٣ ٪، واحتلت الدول المغربية المرتبة الخامسة وبمعدل متوسط لهذه الفترة ١,٥٪، أما بقية دول العربية احتلت المرتبة السادسة بمعدل متوسط لهذه الفترة ٠,٦٪، وأما دول افريقيا وبقية دول العالم احتلتا المرتبة السابعة وبمعدل متوسط لهذه الفترة ٠,١٪ و٠,٠٤٪ على التوالي. يتضح مما سبق أن أكثر من نصف الصادرات الجزائرية يتجه نحو دول الاتحاد الأوروبي نتيجة قربها من أوروبا، مما يعزز الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، أما بالنسبة للدول المغربية فإن الصادرات إليها لا زالت منخفضة بالرغم من اتفاقية الاتحاد المغربي العربي، وهذا يبين ضعف التكامل الاقتصادي المغربي الذي يشكل ركيزة اقتصادية إقليمية قوية للمنطقة المغربية في حال تحققها، لذا فإن قيام هذا التكامل ضروري لتقدم المنطقة المغربية اقتصادياً وتحقيق الرخاء والرفاهية للمواطنين.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول ١٠ . التوزيع الجغرافي للصادرات خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠٠٦)

القيمة بمليون دولار أمريكي*

السنة		دول الاتحاد الأوروبي	الدول الأوروبية الأخرى	أمريكا شمالية	أمريكا اللاتينية	الدول المغربية	بقية الدول العربية	دول افريقيا	دول آسيا	بقية الدول
١٩٩٢	القيمة	٣١٩٤,١	٥٦٩,٢	١٦٢٧,٣	٣٩٦,٨	٢٣٩,٧	٢,٢	١٢,٢	٢٥٨,٨	٠,٠
	%	٧٢,٨	٥,٠	١٤,٢	٣,٥	٢,١	٠,٠	٠,١	٢,٣	٠,٠
١٩٩٣	القيمة	٧٠٨٧,٦	٣٦٩,١	١٧٩٩,٠	٥٢٩,٣	١٦٩,٧	١٥,٧	١١,٩	٢٩٨,٨	٠,٠
	%	٦٨,٩	٣,٦	١٧,٥	٥,١	١,٧	٠,٢	٠,١	٢,٩	٠,٠
١٩٩٤	القيمة	٦٤٣٥,٥	٤١٧,١	١٦٥٥,٠	٢٤٥,٢	٢٥٤,٧	٧,٤	١٨,٠	٢٠٧,٥	٠,٠
	%	٦٩,٦	٤,٥	١٧,٩	٢,٧	٢,٨	٠,١	٠,٢	٢,٢	٠,٠
١٩٩٥	القيمة	٦٧٨٣,٢	٨٣٥,٠	١٩٨٢,٩	٢٩٦,٤	٢٣٦,٠	١٨,٩	١٩,٠	٢٧٨,٣	٠,٠
	%	٦٤,٩	٨,٠	١٩,٠	٢,٨	٢,٣	٠,٢	٠,٢	٢,٧	٠,٠
١٩٩٦	القيمة	٨١٢٤,٩	١٥٤٥,١	٢٥٦٩,٧	٧٤٩,٤	٢٥٥,٩	١٥,٨	١٣,٦	٢٦٨,٥	٠,٢
	%	٦٠,٠	١١,٤	١٩,٠	٥,٥	١,٩	٠,١	٠,١	٢,٠	٠,١
١٩٩٧	القيمة	٨٧٠٨,٣	٩٦٣,٨	٢٦٥٨,٧	٨٥٨,٥	٢٠٦,٢	١٧,٤	١٦,٥	٢٩٢,٧	٠,١
	%	٦٣,٥	٧,٠	١٩,٤	٦,٣	١,٥	٠,١	٠,١	٢,١	٠,٠
١٩٩٨	القيمة	٦٤١٠,٤	٧٢٢,٣	١٩١٦,١	٧٤٢,٤	١٣٣,٥	٢٢,١	٤,٤	٩٠,٠	٠,٥
	%	٦٣,٩	٧,٢	١٩,١	٧,٤	١,٣	٠,٢	٠,٠	٠,٩	٠,٠
١٩٩٩	القيمة	٨٠٧٠,٧	٧٣٤,٥	٢١٧٥,٨	١١٢٧,٠	١٧٢,٩	٦٨,٢	٣٤,١	٢٢٧,٢	١٠,١
	%	٦٤,٠	٥,٨	١٧,٢	٨,٩	١,٤	٠,٥	٠,٣	١,٨	٠,١
٢٠٠٠	القيمة	١٣٤٠٩,٩	١٦٠٥,٨	٤٠٩٢,٧	١٧٤٧,٣	٢٤٨,٧	٥٥,٧	٤٠,٧	٢٣٨,٠	٠,٠
	%	٦٢,٦	٧,٥	١٩,١	٨,٢	١,٢	٠,٣	٠,٢	١,١	٠,٠
٢٠٠١	القيمة	١٢٢٢٦,٢	١١٠٢,٦	٣٤١٣,٢	١٢١٧,٦	٢٧٨,٠	٣٢٧,٩	١٣,٤	٥٧٥,٣	٢٣,٠
	%	٦٣,٨	٥,٨	١٧,٨	٦,٤	١,٥	١,٧	٠,١	٣,٠	٠,١
٢٠٠٢	القيمة	١٢٠٣٧,٦	١٠٨٤,١	٣٦٢٠,٩	١٠٠٤,٥	٢٤٨,١	٢٦٠,٧	٥٣,٣	٤٩٧,٨	٢٨,٦
	%	٦٣,٩	٥,٨	١٩,٢	٥,٣	١,٣	١,٤	٠,٣	٢,٦	٠,٢
٢٠٠٣	القيمة	١٤٤٩٧,٩	١٢٤١,٥	٦٢٨٣,٧	١٣٠١,٠	٢٦٠,٣	٣٥٥,٨	١٢,٩	٦٢١,٠	٠,٣
	%	٥٩,٠	٥,١	٢٥,٦	٥,٣	١,١	١,٤	٠,١	٢,٥	٠,٠
٢٠٠٤	القيمة	١٧٧٣٣,٥	١٥٤٩,١	٩١٥٥,٤	٢٠٧٧,٥	٤٤٥,٢	٥١٨,٩	٣٢,٤	٨٨٣,٦	٢٣,٩
	%	٥٤,٧	٤,٨	٢٨,٢	٦,٤	١,٤	١,٦	٠,١	٢,٧	٠,١
٢٠٠٥	القيمة	٢٥٩٦٩,٧	٢٠٢١,١	١٣٠٤٩,٥	٣٢٥٢,٢	٤٢٣,٩	٦٢٩,٩	٥٠,١	١٢٤١,٢	٤١,١
	%	٥٥,٦	٤,٣	٢٨,٠	٧,٠	٠,٩	١,٣	٠,١	٢,٧	٠,١
٢٠٠٦	القيمة	٢٨٧٨٧,٦	٢٠٨٥,٢	١٨٥٠١,٢	٢٤٥٣,٦	٥١٦,٦	٥٩٢,٨	١٥,١	١٨٥٥,١	٠,٠
	%	٥٢,٥	٣,٨	٣٣,٨	٤,٥	٠,٩	١,١	٠	٣,٤	٠

المصدر: - المركز الوطني للإحصاء والاعلام الآلي (CNIS)

- منشورات وزارة التجارة ، ٢٠٠٧.

*حولت البيانات من الدينار الجزائري الى الدولار اعتماداً على الجدول رقم (٢).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤ - ٣ – المستوردات:

مال إجمالي المستوردات إلى التزايد خلال الفترة من عام ١٩٩٢ إلى عام ٢٠٠٦، حيث ازدادت من ٨٦٤٨,٩مليون دولار في عام ١٩٩٢ الى ٢١٤٦٧,٥ مليون دولار في عام ٢٠٠٦. وهذا يعكس عدم قدرة الاقتصاد على تلبية حاجات السوق المحلي.

٤ - ٣ - ١ - التركيب السلعي للمستوردات:

سيتم تحليل التركيب السلعي للصادرات حسب التصنيف الاقتصادي اعتماداً على الإحصاءات المنشورة والصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والاعلام الآلي (CNIS) كالتقارير الإحصائية السنوية وتقرير الإحصاءات السنوية للتجارة الخارجية، ومنشورات بنك الجزائر كالتقارير السنوية والنشرة الإحصائية الشهرية. وتشير هذه المصادر الى أن المجموعات السلعية تطورت مستورداتها حسب تصنيفها على النحو التالي:

١ - **المواد الغذائية والتبغ والمشروبات**: وشكلت ما نسبته ٢٤,٩ ٪ من إجمالي المستوردات في عام ١٩٩٢، ثم انخفضت هذه النسبة الى ١٧,٧ ٪ في عام ٢٠٠٦.

٢ - **الطاقة والزيوت**: وشكلت ما نسبته ١,٤٪ من إجمالي المستوردات في عام ١٩٩٢، وانخفضت هذه النسبة الى ٠,٨٪ في عام ٢٠٠٣.

٣ - **مواد أولية**: وشكلت ما نسبته ٦,٣٪ من إجمالي المستوردات في عام ١٩٩٢، وارتفعت هذه النسبة الى ٦,٦ ٪ في عام ١٩٩٥،وانخفضت مساهمتها الى ٣,٤ ٪ في عام ٢٠٠٦.

٤ - **مواد خام**: وشكلت ما نسبته ١٪ من إجمالي المستوردات في عام ١٩٩٢، وانخفضت مساهمتها الى٠,٦ ٪ في عام ٢٠٠٦.

٥ - **مواد نصف مصنعة**: وشكلت ما نسبته ٢٣٪ من إجمالي المستوردات في عام ١٩٩٢، وانخفضت مساهمتها الى ١٦,٩ ٪ في عام ١٩٩٩، وارتفعت مساهمتها الى ٢٣٪ في عام ٢٠٠٦.

٦ - **تجهيزات زراعية**: وشكلت ما نسبته ٠,٦٪ من إجمالي المستوردات في عام ١٩٩٢، وإنخفضت مساهمتها الى ٠,٤٪ في عام ٢٠٠٦.

٧ - **تجهيزات صناعية**: وشكلت ما نسبته ٢٩,١٪ من إجمالي المستوردات في عام ١٩٩٢ وارتفعت الى ما نسبته ٣٥,١ ٪ في عام ١٩٩٩، والى ٤١,٥٪ في عام ٢٠٠٥.

٨ -**مواد استهلاكية**: وشكلت ما نسبته١٣,٧٪ من إجمالي المستوردات في عام ١٩٩٢، وانخفضت مساهمتها الى ١٤,٧٪ في عام ٢٠٠١، ثم ارتفعت الى ١٥,٣٪ في عام ٢٠٠٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تُظهر النسب أعلاه، أن الاقتصاد الجزائري لا زال يعتمد بشكل كبير على المستوردات لتلبية احتياجاته ومتطلباته من مختلف المواد الغذائية والنصف المصنعة وبقية العناصر من العالم الخارجي بصفة تكاد تكون مطلقة، فالجزائر تعد أول مستورد للقمح في العالم، ويرجع الى الزيادة السكانية الهائلة في التسعينيات ونقص الانتاج المحلي من هذه المنتجات (لم يعد يساهم في تغطية السوق المحلية إلا بشكل قليل)، هذا عدا عن نقص التجهيزات الصناعية والمواد نصف المصنعة، وكذلك الظروف الأمنية التي أثرت سلبا على التنمية الاقتصادية وبالتالي فإن اللجوء الى الأسواق الخارجية يعكس وجود حالة من التبيعية الاقتصادية وهي تزداد يوماً بعد يوم. لهذا تسعى الجزائر الى التخلص من هذه التبعية وذلك من خلال إنعاش بعض القطاعات عن طريق الاستثمار فيها.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول ١١ . حجم المستوردات خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠٠٦)

القيمة المليون دولار أمريكي*

السنة		مواد غذائية	طاقة والزيوت	مواد أولية	مواد خام	مواد نصف مصنعة	تجهيزات زراعية	تجهيزات صناعية	مواد استهلاكية	إجمالي المستوردات	إجمالي المستوردات غير النفطية
١٩٩٢	القيمة	٢١٥٢,١	١٢٣,٨	٥٤٥,٨	١٩٨٨,٤	١٩٨٨,٤	٥٢,٧	٢٥١٦,١	١١٨٦,٤	٨٦٤٨,٩	٨٥٢٥,٠
	النسبة	٢٤,٩	١,٤	٦,٣	١,٠	٢٣,٠	٠,٦	٢٩,١	١٣,٧	١٠٠,٠	٩٨,٦
١٩٩٣	القيمة	٢١٧٩,٧	١٢٤,٨	٥٢٨,١	٢٠٧٦,٩	٢٠٧٦,٩	٥٥,٤	٢٥٦٩,٩	١١٩٦,٨	٨٧٩٩,٨	٨٦٧٤,٩
	النسبة	٢٤,٨	١,٤	٦,٠	٠,٨	٢٣,٦	٠,٦	٢٩,٢	١٣,٦	١٠٠,٠	٩٨,٦
١٩٩٤	القيمة	٢٩١٢,٨	٥٧,٥	٥٧٣,٤	٢١١١,٨	٢١١١,٨	٢٨,٦	٢٦٥٥,١	١١٥٣,٤	٩٦٩٠,٧	٩٦٣٣,٢
	النسبة	٣٠,١	٠,٦	٥,٩	٢,٠	٢١,٨	٠,٣	٢٧,٤	١١,٩	١٠٠,٠	٩٩,٤
١٩٩٥	القيمة	٢٧٥٢,٣	١١٧,٦	٧١٤,٨	٢٣٧١,٣	٢٣٧١,٣	٤١,٢	٢٩٣٦,٧	١٧٥٠,٦	١٠٧٥٨,٨	٨٠٠٦,٥
	النسبة	٢٥,٦	١,١	٦,٦	٠,٧	٢٢,٠	٠,٤	٢٧,٣	١٦,٣	١٠٠,٠	٩٨,٩
١٩٩٦	القيمة	٢٦٠٤,٢	١١٠,٤	٤٤٨,٢	١٧٩٠,٣	١٧٩٠,٣	٤١,٠	٣٠٢٦,٢	١٠٣٩,٤	٩١١٠,٢	٨٩٩٩,٨
	النسبة	٢٨,٦	١,٢	٤,٩	٠,٦	١٩,٧	٠,٤	٣٣,٢	١١,٤	١٠٠,٠	٨٩,٨
١٩٩٧	القيمة	٢٥٤٥,٢	١٣٢,٢	٣٨٩,٥	١٥٦٤,٩	١٥٦٤,٩	٢١,٤	٢٨٣٤,٥	١٠٩٥,١	٨٦٩٣,٢	٨٥٦١,٠
	النسبة	٢٩,٣	١,٥	٤,٥	١,٣	١٨,٠	٠,٢	٣٢,٦	١٢,٦	١٠٠,٠	٩٨,٥
١٩٩٨	القيمة	٢٥٣٤,٦	١٢٦,٠	٤٦١,٧	١٧٢٣,٤	١٧٢٣,٤	٤٣,١	٣١٢٢,٥	١٣١٩,٨	٩٤٠٩,٩	٩٢٨٣,٩
	النسبة	٢٦,٩	١,٣	٤,٩	٠,٨	١٨,٣	٠,٥	٣٣,٢	١٤,٠	١٠٠,٠	٩٨,٧
١٩٩٩	القيمة	٢٣٠٨,٣	١٥٣,٩	٢٩٤,٢	١٥٤٨,٠	١٥٤٨,٠	٧٢,٦	٣٢٢٠,٧	١٣٩٦,٦	٩١٦٩,٣	٩٠١٥,٤
	النسبة	٢٥,٢	١,٧	٣,٢	١,٩	١٦,٩	٠,٨	٣٥,١	١٥,٢	١٠٠,٠	٩٨,٣
٢٠٠٠	القيمة	٢٤١٤,٠	١٢٩,٢	٢٤٤,٢	١٦٥٤,٤	١٦٥٤,٤	٨٤,٩	٣٠٦٧,٢	١٣٩١,٧	٩١٦٩,٠	٩٠٣٩,٨
	النسبة	٢٦,٣	١,٤	٢,٧	٢,٠	١٨,٠	٠,٩	٣٣,٥	١٥,٢	١٠٠,٠	٩٨,٦
٢٠٠١	القيمة	٢٣٨٣,٧	١٣٨,٧	٣٧٩,١	١٨٦٣,٩	١٨٦٣,٩	١٥٥,٢	٣٤٣٠,٣	١٤٥٩,٩	٩٩٠٧,٥	٩٧٦٨,٨
	النسبة	٢٤,١	١,٤	٣,٨	١,٠	١٨,٨	١,٦	٣٤,٦	١٤,٧	١٠٠,٠	٩٨,٦
٢٠٠٢	القيمة	٢٧٤٠,٢	١٤٤,٩	٥٢١,٦	٢٣٣٦,٠	٢٣٣٦,٠	١٤٨,٢	٤٤٢٢,٩	١٦٥٥,١	١٢٠٠٨,٠	١١٨٦٣,١
	النسبة	٢٢,٨	١,٢	٤,٣	٠,٣	١٩,٥	١,٢	٣٦,٨	١٣,٨	١٠٠,٠	٩٨,٨
٢٠٠٣	القيمة	٢٦٧٨,١	١١٣,٦	٦٤٥,٩	٢٨٥٦,٦	٢٨٥٦,٦	١٢٨,٧	٤٩٥٤,٩	٢١١١,٧	١٣٥٣٢,٨	١٣٤١٩,٢
	النسبة	١٩,٨	٠,٨	٤,٨	٠,٣	٢١,١	١,٠	٣٦,٦	١٥,٦	١٠٠,٠	٩٩,٢
٢٠٠٤	القيمة	٣٥٩٨,٢	١٦٧,٦	٧١٣,٩	٣٦٣٨,٢	٣٦٣٨,٢	١٦٦,٤	٧١٠٣,٨	٢٧٧٦,٨	١٨٢٣٠,٢	١٨٢٢٩,٥
	النسبة	١٩,٧	٠,٩	٣,٩	٠,٤	٢٠,٠	٠,٩	٣٩,٠	١٥,٢	١٠٠,٠	٩٩,١
٢٠٠٥	القيمة	٣٥٩٠,٨	٢١٢,٠	٦٤١,٢	٤٠٩١,٩	٤٠٩١,٩	١٥٩,٩	٨٤٦٠,٨	٣١١٠,٠	٢٠٣٧٧,١	١٧٧١٩,٨
	النسبة	١٧,٦	١,٠	٣,١	٠,٥	٢٠,١	٠,٨	٤١,٥	١٥,٣	١٠٠,٠	٩٩,٠
٢٠٠٦	القيمة	٣٨٠٢,٠	٢٤٤,٥	٧٢٢,٤	٤٩٣٦,٥	٤٩٣٦,٥	٩٦,٠	٨٥٣٢,٣	٣٠١٢,٩	٢١٤٦٧,٥	٢١٢٢٣,٠
	النسبة	١٧,٧	١,١	٣,٤	٠,٦	٢٣	٠,٤	٣٩,٧	١٤	١٠٠	٩٨,٩

المصدر: - المركز الوطني للإحصاء والاعلام الآلي (CNIS).

- منشورات وزارة التجارة ، ٢٠٠٧.

*حولت البيانات من الدينار الجزائري الى الدولار اعتماداً على الجدول رقم (٢).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤-٣-٢- التركيب الجغرافي للمستوردات:

تأتي المستوردات الجزائرية من تسع مناطق رئيسية هي: الدول المغربية، وبقية الدول العربية، دول الاتحاد الأوروبي، والدول الأوروبية الأخرى، ودول أمريكا الشمالية ودول أمريكا اللاتينية، ودول آسيا، وبقية دول العالم الأخرى التي لم تشملها أي مجموعة من المجموعات السابقة، وقد حدثت تغيرات هيكلية في اتجاه المستوردات خلال الفترة ١٩٩٢-٢٠٠٦، يمكن إجمالها كما يلي:

أ- ارتفعت الأهمية النسبية للمستوردات الجزائرية من الدول المغربية، فقد ارتفعت الأهمية النسبية للمستوردات من ١,٢% في عام ١٩٩٢ الى ٣,٩٪ في عام ١٩٩٧، وانخفضت إلى ٢,١٪ في عام ٢٠٠٥.

ب- بالنسبة لبقية الدول العربية، فقد ارتفعت الأهمية النسبية للمستوردات من ٢,٦٪ في عام ١٩٩٢، إلى ٢,٧٪ في عام ١٩٩٤، وانخفضت الى ٠,٩٪ في في عام ٢٠٠٣، واستقرت عند ١,١٪ في عام ٢٠٠٥.

ج- أما الأهمية النسبية للمستوردات الجزائرية من دول الاتحاد الأوروبي، فقد شكلت الأهمية النسبية للمستوردات منها ٦٣,٣٪ في عام ١٩٩٢، وانخفضت إلى ٥٥,٩٪ في عام ١٩٩٤، ثم انخفضت الى أدنى مستوى لها ٥٠,٦٪ في عام ٢٠٠٥.

د- أما المستوردات من الدول الأوروبية الأخرى، فقد ارتفعت من ٧,٧٪ في عام ١٩٩٢ إلى ٩,٥٪ في عام ١٩٩٤، ثم ارتفعت إلى ١٤,١٪ في عام ٢٠٠٥.

هـ- بالنسبة لدول أمريكا الشمالية، فقد شكلت الأهمية النسبية للمستوردات منها ١٣,١٪ في عام ١٩٩٢، وارتفعت إلى ١٨,٣٪ في عام ١٩٩٤، وانخفضت إلى ١٢,٦٪ في عام ١٩٩٩، وإلى ٧,٤٪ في عام ٢٠٠٤.

و- أما المستوردات من دول أمريكا اللاتينية، فقد شكلت الأهمية النسبية للمستوردات منها ١,٨٪ في عام ١٩٩٣، وارتفعت إلى ٣,٩٪ في عام ١٩٩٦، ثم ارتفعت الى ٦,٩٪ في عام ٢٠٠٤.

ز- أما الأهمية النسبية للمستوردات الجزائرية من دول افريقيا، فقد ارتفعت من ٠,٣٪ في عام ١٩٩٢ إلى ٠,٥٪ في عام ١٩٩٤، ووصلت ١,٨٪ في عام ١٩٩٨، وثم انخفضت إلى ٠,٧٪ في عام ٢٠٠٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ح- أما الأهمية النسبية للمستوردات من دول آسيا، فقد كانت مستقرة حول ٨٪ خلال الفترة ١٩٩٢- ١٩٩٨ بإستثناء عامي ١٩٩٣و ١٩٩٧، وارتفعت الأهمية النسبية إلى ١٢,٧٪ في عام ١٩٩٩، وانخفضت إلى ٧,٩٪ في عام ٢٠٠١، ثم ارتفعت إلى ١٧,٦٪ في عام ٢٠٠٦.

ط- أما المستوردات من بقية الدول العالم، فقد كانت الأهمية النسبية لها مستقرة عموماً وتذبذبت بين ٠٪ و١٪ خلال فترة الدراسة.

من هذا التحليل نستنتج أن دول الاتحاد الأوروبي احتلت المرتبة الأول من المستوردات بمعدل متوسط لفترة الدراسة ٥٧,١٪، أما المرتبة الثانية فتأتي أمريكا الشمالية، وبمعدل متوسط لهذه الفترة ١٣,١٪، أما المرتبة الثالثة احتلتها دول الآسيوية وبمعدل متوسط لهذه الفترة ١٠,٩٪، واحتلت دول الأوروبية الأخرى المرتبة الرابعة وبمعدل متوسط لهذه الفترة ٩,٩٪، واحتلت أمريكا اللاتينية المرتبة الخامسة وبمعدل متوسط لهذه الفترة ٣,٨٪، أما الدول المغربية احتلت المرتبة السادسة بمعدل متوسط لهذه الفترة ٢٪، واحتلت بقية الدول العربية المرتبة السابعة وبمعدل متوسط لهذه الفترة ١,٢٪، أما بقية دول العالم ودول افريقيا احتلتا المرتبة الثامنة وبمعدل متوسط للفترة ٠,٩٪، ويرجع اعتماد السوق الجزائري بأكثر من نصف مستورداتها على دول الاتحاد الأوروبي لقربها من السوق الجزائري، مما يعزز من التعاون والشراكة مع الاتحاد الأوروبي، أما بالنسبة للدول المغربية فما زالت المستوردات منخفضة منها، بالرغم من اتفاقية الاتحاد المغربي العربي.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول ١٢ . التوزيع الجغرافي للمستوردات خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠٠٦)

القيمة بالمليون دولار أمريكي*

السنة		الدول المغربية	بقية الدول العربية	دول الاتحاد الأوروبي	الدول الأوروبية الأخرى	أمريكا شمالية	أمريكا اللاتينية	دول افريقيا	دول آسيا	بقية الدول
١٩٩٢	القيمة	١٠٠,٨	٢٢٢,٨	٥٤٧١,٢	٦٦٩,٦	١١٣٣,٠	١٨٥,٤	٢٢,١	٧٤٧,٠	٩٧,٠
	%	١,٢	٢,٦	٦٣,٣	٧,٧	١٣,١	٢,١	٠,٣	٨,٦	١,١
١٩٩٣	القيمة	٨٢,١	٢١٣,١	٥١٣٢,٤	٥٨٥,٥	١٥٦١,٢	١٦٠,٠	٤٢,٨	٨٩٣,٩	١٢٨,٧
	%	٠,٩	٢,٤	٥٨,٣	٦,٧	١٧,٧	١,٨	٠,٩	١٠,٢	١,٥
١٩٩٤	القيمة	١٢٩,٢	٢٦٦,٣	٥٤١٤,٣	٩١٩,٠	١٧٦٨,٦	٢٢٣,٢	٤٩,١	٨٣٣,٨	٨٧,٣
	%	١,٣	٢,٧	٥٥,٩	٩,٥	١٨,٣	٢,٣	٠,٥	٨,٦	٠,٩
١٩٩٥	القيمة	١٣٢,٩	١٩٨,٢	٦٣٨٢,٦	٧١٥,٩	١٨٦٥,٥	٣٦٨,٢	٤٤,٨	٩٤١,١	١٠٩,٥
	%	١,٢	١,٨	٥٩,٣	٦,٧	١٧,٣	٣,٤	٠,٤	٨,٧	١,٠
١٩٩٦	القيمة	١٣١,٧	١٢٤,٥	٥٦٩٤,٣	٦٢٧,٩	١٢٨٧,٤	٣٥٧,١	٧٦,٣	٧٣٩,٧	٧١,٣
	%	١,٤	١,٤	٦٢,٥	٦,٩	١٤,١	٣,٩	٠,٨	٨,١	٠,٨
١٩٩٧	القيمة	٣٣٧,٩	٢٤,٠	٤٩٣٠,٤	٨١٥,٥	١٤١٠,٩	١٩٠,٠	١٢٠,٣	٨٠٢,٧	٦١,٣
	%	٣,٩	٠,٣	٥٦,٧	٩,٤	١٦,٢	٢,٢	١,٤	٩,٢	٠,٧
١٩٩٨	القيمة	٢٦٥,٠	٢٤,١	٥٤٠٠,٢	٩٢٩,٠	١٥١٦,٠	١٨٥٥,١	١٦٩,٥	٨٤٠,٦	٧٩,٩
	%	٢,٨	٠,٣	٥٧,٤	٩,٩	١٦,١	٢,٠	١,٨	٨,٩	٠,٨
١٩٩٩	القيمة	١٣٣,٦	٣٥,٨	٥١٥٥,٩	٩٤٢,٩	١١٥٦,٢	٣٤٨,٥	١٣٥,٤	١١٦٤,٨	٩٦,١
	%	١,٥	٠,٤	٥٦,٢	١٠,٣	١٢,٦	٣,٨	١,٥	١٢,٧	١,٠
٢٠٠٠	القيمة	١١٧,٢	٤٩,٥	٥٢٥٣,٦	١٠١٧,٤	١٣٩٤,٨	٢٥٧,٦	١١٨,٩	٨٩٦,٥	٦٣,٦
	%	١,٣	٠,٥	٥٧,٣	١١,١	١٥,٢	٢,٨	١,٣	٩,٨	٠,٧
٢٠٠١	القيمة	١٧٨,٣	٧١,٣	٥٨٦٨,٦	١١٥٧,٣	١٢٨٤,٦	٣٩١,٣	٨٥,٨	٧٧٨,٥	٩١,٨
	%	١,٨	٠,٧	٥٩,٢	١١,٧	١٣,٠	٣,٩	٠,٩	٧,٩	٠,٩
٢٠٠٢	القيمة	٣٦٥,٢	١٢٧,١	٦٦٣٧,٩	١٣٦٣,٤	١٤٩٨,٣	٤٨٦,٠	٨٧,٠	١٣١٦,٠	١٢٧,١
	%	٣,٠	١,١	٥٥,٣	١١,٤	١٢,٥	٤,٠	٠,٧	١١,٠	١,١
٢٠٠٣	القيمة	٤١٨,٧	١٢٠,٢	٧٧٦٨,٣	١٦٩١,٤	١٠٠٩,٤	٧٢٧,٧	١٢٥,١	١٥٩٣,٠	٧٨,٩
	%	٣,١	٠,٩	٥٧,٤	١٢,٥	٧,٥	٥,٤	٠,٩	١١,٨	٠,٦
٢٠٠٤	القيمة	٥١٤,١	١٧١,٢	٩٩٧٣,٤	٢٠٤٩,١	١٣٥٦,٠	١٢٥٣,٤	١٤٣,٤	٢٦٣٤,٦	١٣٥,١
	%	٢,٨	٠,٩	٥٣,٤	١٢,٦	٧,٤	٦,٩	٠,٨	١٤,٥	٠,٧
٢٠٠٥	القيمة	٤٢٢,٠	٢١٦,٩	١٠٧١٣,٥	٢٤٦٤,٢	١٥٨٢,٣	١٣٤٩,٩	١٥١,٢	٣٣٠٤,٨	١٧٢,٣
	%	٢,١	١,١	٥٠,٦	١٤,١	٧,٨	٦,٦	٠,٧	١٦,٢	٠,٨
٢٠٠٦	القيمة	٤٩٢,٦	٢٣٥,٦	١١٦٧٠,٦	١٧٩٢,٢	١٦٩٣,٩	١٤٠١,٩	١٤٨,٥	٣٧٧١,٨	٢٦٠,٤
	%	٢,٣	١,١	٥٤,٤	٨,٣	٧,٩	٦,٥	٠,٧	١٧,٦	١,٢

المصدر: -المركز الوطني للإحصاء والاعلام الآلي (CNIS).

- منشورات وزارة التجارة ، ٢٠٠٧.

*حولت البيانات من الدينار الجزائري الى الدولار اعتماداً على الجدول رقم (٢).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤- ٤ - الميزان التجاري:

سجل الميزان التجاري فائضاً بقيمة ٢٧٧٣,٦ مليون دولار في عام ١٩٩٢ وبلغت نسبة تغطية الصادرات للمستوردات ١٣٢,١٪، نتيجة ارتفاع أسعار البترول، حيث كانت حصة المحروقات من ايرادات الصادرات الجزائرية حوالي ٩٦٪. وفي عامي ١٩٩٤ و١٩٩٥ سجل الميزان التجاري عجزاً بقيمتي ٤٠٥,٣ مليون دولار لسنة ١٩٩٤ و ٣٠٩,١ مليون دولار لسنة ١٩٩٥، حيث بلغت نسبة تغطية الصادرات للمستوردات لهاتين السنتين ٩٥,٣٪ و ٩٧,١ ٪ على التوالي، وكان هذا نتيجة الإفراط في الاستيراد بعد تحرير التجارة الخارجية في عام ١٩٩٤ نتيجة تطبيق اتفاقية (Stand by Agreement) مع صندوق النقد الدولي. بالمقابل سجل الميزان التجاري فائضا بقيمة ٣٣٣٣٩,٧ مليون دولار في عام ٢٠٠٦، حيث ساعد ارتفاع أسعار البترول في تحسن الميزان التجاري. أما الميزان التجاري بدون النفط فقد سجل عجزاً قيمته ٨١٨٦,٦ مليون دولار في عام ١٩٩٢، وازداد العجز ليصل إلى ٢٠٣٢٠,٦ مليون دولار في عام ٢٠٠٦، وبلغت نسبة تغطية الصادرات غير النفطية للمستوردات ٥,٣٪ لعامي ١٩٩٢و٢٠٠٦، وهذا يشير الى المدى الذي وصلت اليه هشاشة قطاع الصادرات بسبب اعتماده الكلي على تصدير المحروقات بصفة شبه مطلقة من ناحية أخرى بلغت نسبة الانفتاح الاقتصادي ٤٧,٧ ٪ في عام ١٩٩٢، ووصلت الى٧١,٤٪ في عـــام ٢٠٠٦ كما يظهر في الجدول رقم (٣-٥)، مما يدل على انفتاح وانكشاف الاقتصاد الجزائري على العالم.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول ١٣ . حجم الميزان التجاري خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠٠٦)

القيمة بالمليون دولار أمريكي.*

السنة	إجمالي الصادرات	إجمالي الصادرات غير النفطية	إجمالي الصادرات النفطية	إجمالي المستوردات	الميزان التجاري	نسبة تغطية الصادرات للمستوردات	العجز بدون النفط في الميزان التجاري	نسبة تغطية الصادرات غير النفطية للمستوردات	الناتج المحلي الإجمالي
١٩٩٢	١١٤٢٢,٥	٤٦٢,٣	١٠٩٦,٢	٨٦٤٨,٩	٢٧٧٣,٦	١٣٢,١	٨١٨٦,٦-	٥,٣	٤٩٢٩٨,٢
١٩٩٣	١٠٢٨١,٢	٤٧٩,١	٩٨٠٢,١	٨٧٩٩,٨	١٤٨١,٤	١١٦,٨	٨٣٢٠,٧-	٥,٤	٥١٠٦٠,٩
١٩٩٤	٩٢٤٠,٤	٢٨٨,٧	٨٩٥١,٧	٩٦٩٠,٧	٤٥٠,٣-	٩٥,٣	٩٤٠٢-	٢,٩	٤٢٣٧٦,١
١٩٩٥	١٠٤٤٩,٧	٥١٩,٨	٩٩٢٩,٩	١٠٧٥٨,٨	٣٠٩,١-	٩٧,١	١٠٢٣٩-	٤,٨	٤٢٠٣٣,٣
١٩٩٦	١٣٥٤٣,٢	٨٨٢,٦	١٢٦٦٠,٦	٩١١٠,٢	٤٤٣٣	١٤٨,٦	٨٢٢٧,٦-	٩,٦	٤٦٩٨٤,١
١٩٩٧	١٣٧٢٢,١	٥٠٥	١٣٢١٧,٢	٨٦٩٣,٢	٥٠٢٨,٩	١٥٧,٨	٨١٨٨,٢-	٥,٨	٤٨١٨٣,٢
١٩٩٨	١٠٠٣٢	٣٥٧,٨	٩٦٧٤,١	٩٤٠٩,٩	٦٢٢,١	١٠٦,٦	٩٠٥٢,١-	٣,٨	٤٨٢١٩,٦
١٩٩٩	١٢٦٢٠,٤	١١٣٥٦,٥	١٢١٧٩,٨	٩١٦٩,٣	٣٤٥١,١	١٣٧,٦	٢١٨٧,٢	١٢٣,٨	٤٨٦٢١,٦
٢٠٠٠	٢٢٠٠٨,٢	٦١١,٨	٢١٣٩٦,٣	٩١٦٩	١٢٨٣٩,٢	٢٤٠	٨٥٥٧,٢-	٦,٦	٥٤٤٣٣,٢
٢٠٠١	١٩١٧٥,٣	٦٤٣,٤	١٧٥٣٢,٠	٩٩٠٧,٥	٩٢٦٧,٨	١٩٣,٥	٩٢٦٤,١-	٦,٥	٥٤٩٤٥,٦
٢٠٠٢	١٨٨٣٥,٥	٧٠٥	١٧١٣٠,٥	١٢٠٠٨	٦٨٢٧,٥	١٥٦,٨	١١٣٠٣-	٥,٨	٥٥٨٩٤,٦
٢٠٠٣	٢٤٥٧٤,٣	٦٧٢,٥	٢٣٩١٠,٨	١٣٥٣٢,٨	١١٠٤١,٥	١٨١,٥	١٢٨٦٠,٣-	٤,٩	٦٦٢٠١,٦
٢٠٠٤	٣٢٤١٩,٥	٨٤٠,٨	٣١٥٧٨,٧	١٨٢٣٠,٢	١٤١٨٩,٣	١٧٧,٨	١٧٣٨٩,٤-	٤,٦	٨٤٧٧١,٢
٢٠٠٥	٤٦٦٧٨,٧	١١٨٠,٧	٤٥٤٩٨,٠	٢٠٣٧٧,١	٢٦٣٠١,٦	٢٢٩	١٩١٩٦,٤-	٥,٨	١٠٢٣٠٠,١
٢٠٠٦	٥٤٨٠٧,٢	١١٤٦,٩	٥٣٦٦٠,٣	٢١٤٦٧,٥	٣٣٣٣٩,٧	٢٥٥,٣	٢٠٣٢٠,٦-	٥,٣	١١٥٥٧٨,٥

المصدر: -المركز الوطني للإحصاء والاعلام الآلي (CNIS).

- منشورات وزارة التجارة ، ٢٠٠٧.

*حولت البيانات من الدينار الجزائري الى الدولار اعتماداً على الجدول رقم (٢).

٤ - ٥ - الخاتمة

إن التجارة الخارجية تعبر عن القوة الإنتاجية للبلد، وبهذا يتضح لنا مدى أهمية هذا القطاع في تحقيق تنمية اقتصادية شاملة، فيلاحظ ان الجزائر تعتمد على تصدير النفط والغاز الطبيعي بنسب تتراوح بين ٩٣,٥٪- ٩٨,١٪ من إجمالي الصادرات. ولاشك من أن هذا التركيز يصاحبه اختلال في الهياكل الإنتاجية الأخرى التي تراوحت أهمية صادراتها بين ٦,٥٪- ١,٩٪ من إجمالي الصادرات خلال الفترة ١٩٩٢- ٢٠٠٦، وهذا الاختلال يؤدي الى هشاشة الاقتصاد وحساسيته الكبيرة للتقلبات الحاصلة في أسواق النفط العالمية وهو ما حصل سنة ١٩٨٦ إثر أزمة النفط العالمية التي خلفت اقتصادا جزائريا منهاراً اتسم بالركود وزيادة في المديونية الخارجية وما ترتب عليها، وفي ظل هذه الأوضاع بقيت المحروقات -النفط والغاز الطبيعي- تهيمن على تركيبة الصادرات الجزائرية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبالرغم من الإجراءات التحفيزية المتخذة للنهوض بقطاع التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات (النفط والغاز الطبيعي) إلا أن النتائج المسجلة ظلت بعيدة عن كل الآمال والتطلعات (محدودية نصيب الصادرات غير النفطية)، ويبدو أن هذه المشكلة لا تعود لنقص الهياكل أو الهيئات المساعدة لترقية التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات (النفط والغاز الطبيعي) وإنما تعود لنقص فعاليتها في أداء المهام الموكولة إليها وافتقارها الى الوسائل المادية لممارسة هذه المهام في ظروف حسنة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصارات والمستوردات والميزان التجاري

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥ - ١ - مقدمة :

جاءت معظم الدراسات السابقة التطبيقية لتبحث في الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالنمو الاقتصادي، بالإضافة الى محددات الطلب على الاستثمار الأجنبي المباشر. وهذه الدراسة جاءت لتربط بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية.

٥ - ٢ - النموذج القياسي:

بنيت النماذج القياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات والمستوردات والميزان التجاري، على نماذج استخدمها (Tamim Bayoumi and Gabrielle Lipworth,1997)، وهي على النحو التالي:

٥ - ٢ - ١ - أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات:

تعتمد الصادرات على الناتج المحلي الإجمالي لأكبر خمس شركاء تجاريين للجزائر - تم اختيارهم على أساس معدل تجارتهم مع الجزائر -، وعلى سعر الصرف الحقيقي، وعلى نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الاجمالي، وقد تم استخدام علاقة التالية في الدراسة:

$$EXP_t = X\left[Y_{wt}, EX_t, \left(\frac{FDI}{Y}\right)_t\right] \qquad (5-1)$$

حيث أن :

EXP: تمثل قيمة الصادرات الجزائرية بالأسعار الثابتة (مأخود على أساس الرقم القياسي لأسعار صادرات البترول) ومقيمة بالدولار الأمريكي.

Y_w: الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة الدولة التي تتدفق اليها صادرات الجزائري.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

EX : يمثل سعر الصرف الحقيقي* وهو عدد الوحدات من الدينار مقابل وحدة واحدة من الدولار الأمريكي.

$\left(\frac{FDI}{Y}\right)$: تمثل نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الاجمالي.

وحسب النظرية الاقتصادية، فإن العلاقة بين دخل أكبر خمسة شركاء تجاريين للجزائر *Yw* والطلب الأجنبي على الصادرات علاقة طردية، لأن زيادة الدخل تؤدي إلى زيادة مستورداتها ومنها السلع المستوردة من الجزائر، أما علاقة سعر الصرف بالصادرات فهي طردية حسب تعريفنا لسعر الصرف أعلاه، فزيادة سعر الصرف تعني تخفيض قيمة العملة المحلية وبالتالي انخفاض أسعار الصادرات الجزائرية في الأسواق الخارجية نسبة الى الأسعار الأجنبية، مما يدفع المستهلكين الأجانب إلى زيادة الطلب على السلع الجزائرية وبالتالي زيادة كمية الطلب على الصادرات الجزائرية، أما علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالصادرات فهي إيجابية لأن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر تساعد على زيادة حجم الانتاج الوطني، مما يشكل حافزاً على زيادة الصادرات وغزو أسواق التصدير. بافتراض أن العلاقة (1-5) يمكن تمثيلها على شاكلة دالة كوب دوغلاس على النحو التالي:

---

* وتم حساب سعر الصرف الحقيقي وكان على النحو التالي : $q = e\left(\frac{P^*}{P}\right)$

حيث أن :

q : تمثل سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي.

e : يمثل سعر الصرف الإسمي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي.

P^* : يمثل الرقم القياسي لأسعار المستهلك الأجنبي (وهو مأخوذ على أساس أسعار المستهلك للولايات المتحدة).

P : يمثل الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الجزائر.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

$$EXP_t = a(Y_{wt})^{a_1}(EX_t)^{a_2}(\frac{FDI}{Y})_t^{a3} \qquad (5\text{-}2)$$

وبأخذ اللوغاريتم الطبيعي لطرفي المعادلة السابقة مع ابقاء المتغير $\left(\frac{FDI}{Y}\right)$ بصورة خطية للتعامل مع وجود أصفار لبعض سنوات الدراسة نحصل على المعادلة التالية:

$$\log EXP_t = a_0 + a_1 \log Y_t + a_2 \log EX_t + a_3\left(\frac{FDI}{Y}\right)_t \qquad (5-3)$$

حيث $a_0 = \log a$.

٥ - ٢ - ٣ - أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوردات:

تعتمد المستوردات على الناتج المحلي الحقيقي، وعلى سعر الصرف الحقيقي، وعلى نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الاجمالي، وقد تم استخدم علاقة التالية في دراسته، وهي كالآتي:

$$IMP_t = M\left[Y_t\ , EX_t, \left(\frac{FDI}{Y}\right)_t\right] \qquad (5-4)$$

حيث أن :

IMP: يمثل قيمة الواردات الجزائرية بالأسعار الثابتة (مأخود على أساس الرقم القياسي لأسعار المستوردات للدول المصدرة للبترول) ومقيمة بالدولار الأمريكي.

Y_t : يمثل الناتج المحلي الإجمالي الجزائري الحقيقي.

EX: يمثل سعر الصرف الحقيقي.

$\left(\frac{FDI}{Y}\right)$: تمثل نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الاجمالي.

وحسب النظرية الاقتصادية، تكون العلاقة بين الدخل الحقيقي وكمية المستوردات طردية، لأن زيادة الدخل تؤدي إلى زيادة مشتريات الأفراد والمؤسسات في الجزائر ومن ضمنها السلع

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المستوردة، أما علاقة سعر الصرف الحقيقي بالمستوردات فهي عكسية حسب تعريفنا لسعر الصرف أعلاه، فزيادة سعر الصرف تعني انخفاض قيمة العملة المحلية وبالتالي زيادة أسعار السلع الأجنبية نسبة الى الأسعار المحلية، مما يدفع المستهلكين إلى زيادة الطلب على السلع الأجنبية وبذلك ينخفض حجم المستوردات، أما علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالمستوردات قد تكون سالبة في حالة أن تكون احلالية وموجبة في مراحل الاستثمار الأولى حيث يتم استيراد المعدات والآلات للمشاريع الاستثمارية. وبافتراض العلاقة (4-5) يمكن تمثيلها على شاكلة دالة كوب دوغلاس على النحو التالي:

$$IMP_t = b\ (Y_t)^{b_1}(EX_t)^{b_2}\left(\frac{FDI}{Y}\right)^{b_3} \qquad (5-5)$$

وبأخذ اللوغاريتم الطبيعي لطرفي المعادلة السابقة مع ابقاء المتغير $\left(\frac{FDI}{Y}\right)$ بصورة خطية للتعامل مع وجود أصفار لبعض سنوات الدراسة نحصل على المعادلة التالية:

$$\log IMP_t = b_0 + b_1 \log Y_t + b_2 \log EX_t + b_3\left(\frac{FDI}{Y}\right)_t \qquad (5-6)$$

حيث $b_0 = \log b$.

٥-٢-٣- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الميزان التجاري:

يعتمد الميزان التجاري على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لأكبر خمسة شركاء تجاريين للجزائر، والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للجزائر، وعلى سعر الصرف الحقيقي، وعلى نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الاجمالي، وقد تم استخدم المعادلة التالية في دراسته، وهي كالآتي:

$$CA = EXP - IMP = f\left[Y_{wt}, Y_t, EX_t, \left(\frac{FDI}{Y}\right)_t\right] \qquad (5-7)$$

حيث CA تمثل الميزان التجاري، وبقية المتغيرات كما عرفت سابقاً.

وحسب النظرية الاقتصادية، فإن العلاقة بين دخل أكبر خمسة شركاء تجاريين للجزائر *Yw* والميزان التجاري علاقة طردية، لأن زيادة دخل الشركاء تؤدي إلى زيادة مستوردات الأجانب

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من السلع الأجنبية، وبالتالي زيادة الطلب على الصادرات الجزائرية لهذه الدول، من ناحية أخرى زيادة الدخل المحلي تعمل على زيادة المستوردات من الشركاء الأجانب، مما يؤثر عكسياً على الميزان التجاري، أما علاقة سعر الصرف بالميزان التجاري فهي طردية حسب تعريفنا لسعر الصرف أعلاه، فزيادة سعر الصرف للعملة الوطنية تعني انخفاضاً مقابل العملات الأجنبية مما يزيد من صادرات الجزائر وتخفيض مستورداتها وبالتالي تحسن الميزان التجاري، أما علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالميزان التجاري فتعتمد على مرونات الصادرات والمستوردات. بافتراض أن العلاقة (٧-٥) يمكن تمثيلها على شاكلة دالة كوب دوغلاس على النحو التالي:

$$CA_t = g \quad (Y_{wt})^{g_1} (Y_t)^{g_2} (EX_t)^{g_3} \left(\frac{FDI}{Y} \right)_t^{g4} \qquad (5-8)$$

بأخذ اللوغاريتم لطرفي المعادلة مع ابقاء المتغير $\left(\frac{FDI}{Y} \right)$ بصورة خطية للتعامل مع وجود أصفار لبعض سنوات الدراسة نحصل على المعادلة التالية:

$$\log CA_t = g_0 + g_1 \log Y_{wt} + g_2 \log EX_t + g_3 \left(\frac{FDI}{Y} \right)_t + g_4 \log Y_t \qquad (5-9)$$

حيث $g_0 = \log g$.

وقد أضيف الى المعادلات (5-3) و (5-6) و (5-9) متغير وهمي D يأخذ قيمة واحد للسنوات التي شهدت استقراراً للأوضاع السياسية والأمنية، وقيمة صفر للسنوات التي شهدت عدم استقرار للأوضاع السياسية والأمنية.

٥-٤- البيانات والمتغيرات

أخذت بيانات الدراسة على أساس سنوي للفترة ١٩٩١-٢٠٠٦، وهي مقيمة بالدولار الأمريكي بالأسعار الثابتة على أساس أسعار ٢٠٠٠، وقد تم استقاؤها من المصادر التالية:

أ- صندوق النقد الدولي.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب- تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) .

ج- وزارة التجارة الجزائرية.

تم تعريف متغيرات الدراسة على النحو التالي:

١- الناتج المحلي الإجمالي هو مجموع القيمة النقدية (السوقية) لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد ما خلال فترة معنية، عادة ما تكون سنة، وحُسِبَ بالأسعار الثابتة بناءاً على الرقم القياسي لأسعار المستهلك لعام ٢٠٠٠.

٢- الناتج المحلي الإجمالي العالمي الحقيقي، فقد حُسِبَ على أساس معدل مرجح للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لأكبر خمسة شركاء تجاريين للجزائر – فرنسا وايطاليا والولايات المتحدة واسبانيا وهولندا- بناءاً على حجم تجارتهم مع الجزائر خلال الأعوام ١٩٩١-٢٠٠٦، وتم تحويل قيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل دولة من العملة الوطنية إلى الدولار الأمريكي على أساس سعر صرفها مقابل الدولار.

٣- الصادرات السلعية فقد أخذت على أساس FOB، حيث تمثل قيم السلع المباعة من المقيمين في البلد المحلي إلى غير المقيمين على أساس الأسعار السائدة في السوق وقت التعامل وتشمل كلفة السلع وتكلفة نقلها إلى الحدود ورسوم التصدير إن وجدت (IMF,2006).

٤- المستوردات السلعية فأخذت على أساس CIF، حيث تمثل قيم السلع المباعة من غير المقيمين إلى المقيمين في البلد المحلي على أساس القيمة (*CIF*) والتي تتألف من تكلفة السلعة ورسوم التأمين وتكلفة الشحن حتى وصولها الحدود الجمركية للبلد المستورد (IMF,2006).

٥- سعر الصرف الحقيقي هو عدد الوحدات من الدينار الجزائري مقابل وحدة واحدة من الدولار الأمريكي.

٦- الاستثمار الأجنبي المباشر منسوباً الى الناتج المحلي الاجمالي نظراً لوجود قيم بالأصفار لبعض سنوات الدراسة (ثلاث سنوات).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥ - ٣ - الاختبارات القياسية الأولية:

يجب أن تكون السلاسل الزمنية للمتغيرات ساكنة (Stationary)، أي يجب أن يكون وسطها وتباينها (Variance) وتغايرها (Covariance) يؤول الى قيمة محددة عبر الزمن، بمعنى أنها لا تعتمد على تغير الزمن. أما في حال عدم تحقيق أحد هذه الشروط، فإن البيانات غير ساكنة، وفي هذه الحالة لا يمكن تقدير معاملات النموذج بطريقة المربعات الصغرى العادية ويكون التقدير مضللاً (Spurious Regression)، وإذا كان أحد المتغيرات التفسيرية على الأقل غير ساكن فإن الاتجاه العام (Trend) سوف يظهر في المعادلة وستكون معاملات المتغيرات التفسيرية متحيزة، كما ستكون قيمة معامل التحديد R^2 مرتفعة ومضللة وغير واقعية.(السواعي،٢٠٠٣)

ومن أجل تطبيق اختبار التكامل المشترك لابد من معرفة فيما إذا كانت السلاسل الزمنية ساكنة أو غير ساكنة، و هذا يعتمد على إجراء فحص جذر الوحدة Unit Root test لإختبار السكون، بواسطة اختبار (Augemented Dickey Fuller,ADF) أو اختبار (Phillips Perron,PP) ، وعندما نحصل على سلاسل زمنية متصفة بالسكون (Stationary) فإننا نستطيع استخدام طريقة المربعات الصغرى.

٥ - ٦ - تقدير المعادلات القياسية

بداية سيتم اختبار صفة سكون (Stationary) السلاسل الزمنية المستخدمة في التقدير، ومن ثَمَّ نعرض نتائج تقدير أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات والمستوردات والميزان التجاري حسب منهجية المربعات الصغرى العادية المصححة كلياً (Fully-Modified OLS) وتختصر FM- OLS، خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٠٦).

أولاً: نتائج اختبار صفة سكون السلاسل الزمنية:

تم اختبار صفة سكون السلاسل الزمنية باستخدام اختبار (Augmented Dickey-Fuller Test, ADF) واختبار (Phillips-Peron PP) على أساس المستوى (Level) وعلى أساس الفرق

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأول، ويبين الجدول رقم (٥-١) نتائج هذا الاختبار لجميع البيانات، والتي تأخذ الصيغة اللوغاريتمية باستثناء متغير FDI، وكانت النتائج على النحو التالي:

جدول ١٤ . نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit-Root test) **لجميع المتغيرات بالصيغة اللوغاريتمية**

المتغيرات	ADF		PP	
	المستوى	*الفرق الأول*	*المستوى*	*الفرق الأول*
Logy	٢,٠٤٩٨-	*٤,٣١٣٢-	**٢,٢٣١٢-	*٢,٩١٨٩-
logYw	٢,١٠٤٨-	٢,١٠٥٩-	**٢,١٦٩٧-	*٣,٤٧٦٠-
FDI/Yi	٢,٤١٢٠-	***٣،٦٤٠٧-	**٢,٥٣٠٨-	*٤,٣٢٧٣-
LogEXP	*٤,١٢٧٨-	**٣,٩٨٤٩-	*٤,٨٢٠٦-	*٨,٢٦٦٤-
LogIMP	١,١٢٧٤-	** *٣,٤٧٢٧-	**٢,٤٨٣٤-	*٤,١٨٢٣-
Logca	٢,١٢٥٢-	***٣,٦٥٨٨-	*٣,٢٨٤٧-	*٨,٨٣٧٢-
LogEX	*٤,٨٠٥٢-	*٧,٠٥٦٧-	*٢,٩٦٦٠-	*٣,٤٨٢٢-

*،**،*** تشير الى سكون المتغيرات عند مستوى معنوية ١ ٪، ٥٪ ، ١٠ ٪على التوالي.

- **القيم الحرجة لاختبار** *ADF* **حسب** *Mackinnon* **هي كما يلي**:
-- للمستوى: -٤,٠١١٣ عند مستوى معنوية ١٪، و –٣,١٠٠٣ عند مستوى معنوية ٥٪، و –٢,٦٩٢٧ عند مستوى معنوية ١٠٪.
-- للفرق الأول: -٤,٨٨٧٠ عند مستوى معنوية ١٪، و –٣,٨٢٨٨ عند مستوى معنوية ٥٪، و –٣,٣٥٨٨ عند مستوى معنوية ١٠٪.
- **القيم الحرجة لاختبار** PP **حسب** *Mackinnon* **هي كما يلي**:
-- للمستوى: -٢,٧٤١١ عند مستوى معنوية ١٪، و –١,٩٦٥٨ عند مستوى معنوية ٥٪، و –١,٦٢٧٧ عند مستوى معنوية ١٠٪.
-- للفرق الأول: -٢,٧٥٧٠ عند مستوى معنوية ١٪، و –١,٩٦٧٧ عند مستوى معنوية ٥٪، و –١,٦٢٨٥ عند مستوى معنوية ١٠٪.

النظرة العامة للسلاسل الزمنية المختلفة حسب المستوى *(Level)*، تُظهر أن أغلب معاملاتها لها جذر وحدة وأن فرض الأساس (العدم) لها لا يمكن أن نرفضه عند مستوى معنوية ٥٪، وبعضها يتصف بالسكون، وكما هو مبين تالياً:

- حسب اختبار (ADF) والذي يحوي المقطع وعند فترة إبطاء واحدة، فإن السلاسل الزمنية لا تتصف بالسكون عند مستوى معنوية ٥٪، باستثناء الصادرات وسعر الصرف الحقيقي، فقد كانت تتصف بالسكون عند مستوى معنوية ١٪.

- أما حسب اختبار (Phillips-Peron) للمستوى، فإن معظم السلاسل الزمنية تتصف بالسكون عند مستويات معنوية ١٪ و٥٪ على التوالي.

أما في حالة اختبار (ADF) للفرق الأول، فإن سعر الصرف الحقيقي والناتج المحلي الإجمالي فهي مستقرة عند مستوى معنوية ١٪، أما نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المحلي الاجمالي والمستوردات والميزان التجاري فهي مستقر عند مستوى معنوية ٥٪، أما الصادرات فهي تتصف بالسكون عند مستوى معنوية ١٪، باستثناء الدخل العالمي لأكبر خمس شركاء تجاريين للجزائر، إلا أنها كانت مستقرة عند اختبار Phillips-Peron .

أما في حالة اختبار (Phillips-Peron) للفرق الأول، فإن كل السلاسل الزمنية تتصف بالسكون عند مستوى معنوية ١٪.

ومن أجل تقدير المعادلات باستخدام (Fully-Modified OLS) *لابد من دراسة استقرارية البواقي عند المستوى بواسطة اختبار*(ADF) *لكل من المعادلات* (٣-٥) و(٦ -٥)و(٩ -٥) *والتي جاءت نتائجها كالتالي:*

الجدول 15 . **نتائج اختبار سكون البواقي لكل من الصادرات والمستوردات والميزان التجاري**

المتغيرات	U_{xt}	U_{mt}	U_t
للمستوى *I(0)*	-٧،٢٨٨٣*	-٢,٧٥٦٤**	-٣,١٧٣٤*

*،**،*** تشير الى سكون المتغيرات عند مستوى معنوية ١ ٪، ٥٪ ، ١٠ ٪على التوالي.

- **القيم الحرجة لاختبار** ADF **حسب** *Mackinnon* **هي كما يلي**:

-- للمستوى: -٢,٧٥٧٠ عند مستوى معنوية ١٪، و –١,٩٦٧٧ عند مستوى معنوية ٥٪، و –١,٦٢٨٥ عند مستوى معنوية ١٠٪.

حيث أن :

U_{xt} تمثل المتغير العشوائي للصادرات.

U_{mt} تمثل المتغير العشوائي للمستوردات.

U_t تمثل البواقي للميزان التجاري.

وحسب النتائج المتحصل عليها فإن السلاسل الزمنية لبواقي معادلات أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات وعلى المستوردات وعلى الميزان التجاري كانت ساكنة كما هو موضح بالجدول، وهذا يعني وجود تكامل مشترك بين المتغيرات وبالتالي هناك علاقة طويلة الأجل.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبما أن المتغيرات المستقلة متكاملة من نفس الدرجة باستخدام اختبار التكامل المشترك ل Johansen كما توضحه النتائج في الملحق رقم (٥) فيمكن تقدير المعادلات (٥-٣) و(٥-٦) و (٥-٩) باستخدام (Fully-Modified OLS) في هذه الحالة.

ثانياً: نتائج تقدير طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً (Fully-Modified OLS)، حسب منهجية Phillips and Hansen (1990)

تم استخدام منهجية المربعات الصغرى العادية المصححة كلياً والتي هي إحدى طرق تحليل التكامل المشترك، لتقدير معلمات المعادلات الثلاث، كونها تعمل على تصحيح مشكلتي: الاعتماد المتداخل للبيانات وتحيز المعلمات، واستخدم في تقدير معادلات الانحدار برمجية (Microfit 4) وتم الحصول على النتائج التالية:

الجدول ١٦. نتائج تقدير للمعادلات بطريقة (Fully-Modified OLS)

١- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات

$$LogEXP_t = \underset{t=(39.3198)}{5.7493} + \underset{(5.0431)}{0.1574}LogEX_t + \underset{(-51.2354)}{0.1409}LogY_t^W + \underset{(4.9626)}{0.0040}\left(\frac{FDI}{Y}\right)_t - \underset{(-12.1260)}{0.2721}D$$

$R^2 = 0.81 \qquad F = 66.41$

٢- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوردات.

$$LogIMP_t = \underset{t=(7.1468)}{6.7636} + \underset{(2.2042)}{0.1339}LogY_t - \underset{(-3.8012)}{0.7012}LogEX_t + \underset{(3.5358)}{0.1600}\left(\frac{FDI}{Y}\right)_t + \underset{(2.5043)}{0.1672}D$$

$R^2 = 0.89 \qquad F = 55.56$

٣- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الميزان التجاري.

$$LogCA_t = \underset{t=(-9.7897)}{5.7533} - \underset{(-14.4466)}{0.6087}LogY_t + \underset{(-10.5815)}{0.1203}LogY_t^W - \underset{(-6.3050)}{1.1896}\left(\frac{FDI}{Y}\right)_t + \underset{(7.2404)}{0.8281}LogEX_t - \underset{(-2.3034)}{0.1198}D$$

$R^2 = 0.87 \qquad F = 19.35$

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات :

أظهرت النتائج ما يلي :

- ان الطلب الأجنبي على الصادرات غير مرن بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي للشركاء التجاريين للجزائر، وكانت إشارته موجبة كما هو متوقع لها، أي أن كلما ارتفع دخل الشركاء التجاريين بنسبة ١٪ تزداد كمية الصادرات بنسبة ٠,١٤٠٩ ٪.

- يؤثر سعر الصرف الحقيقي ايجابياً بالنسبة للصادرات؛ حيث قدرت مرونته ب (٠,١٥٧٤) وهي تدل على أنه كلما ارتفع سعر الصرف الحقيقي بنسبة ١٪ فإن الطلب على الصادرات الجزائرية سوف يرتفع بنسبة ٠,١٥٧٤ ٪، ومنه فزيادة سعر الصرف تعني تخفيض قيمة العملة المحلية وبالتالي انخفاض أسعار الصادرات الجزائرية في الأسواق الخارجية نسبة الى الأسعار الأجنبية، مما يدفع المستهلكين الأجانب إلى زيادة الطلب على السلع الجزائرية وبالتالي زيادة كمية الطلب على الصادرات الجزائرية.

- إن نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي تتمتع بدلالة احصائية على الصادرات، وتقدر هذه المرونة ب (٠,٠٠٤٠).

- إن معلمة المتغير الوهمي D كانت ذات دلالة احصائية، ولها التأثير السلبي للاستقرار السياسي والأمني.

ب- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوردات:

أظهرت النتائج ما يلي:

- إن نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الاجمالي ذات دلالة احصائية، واشارتها موجبة، وتقدر هذه المرونة ب (٠,١٦٠٠) وهي غير مرنة، وتعني أن الاستثمار الأجنبي المباشر مازال في مراحله الأولى، حيث يتم استيراد المعدات والآلات للمشاريع الاستثمارية.

- إن مرونة سعر الصرف ذات دلالة إحصائية وتتفق مع النظرية الاقتصادية، وتعني ان ارتفاع سعر الصرف (تخفيض قيمة الدينار الجزائري) لها تأثير سلبي على مستوردات الجزائر، فزيادة سعر الصرف بنسبة ١٪ تؤدي الى تخفيض المستوردات بنسبة ٠,٧٠١٢ ٪.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- إن المرونة الدخلية موجبة وذات دلالة إحصائية، وتدل على العلاقة الطردية بين الدخل المحلي والطلب على المستوردات، حيث أن زيادة الدخل المحلي ب ١٪ تؤدي إلى زيادة الطلب على المنتجات الأجنبية وبالتالي زيادة المستوردات بنسبة ٠,١٣٣٩ ٪، وقد جاءت هذه النتيجة متوافقة مع النظرية الاقتصادية.

- أما المتغير الوهمي له دلالة إحصائية على المستوردات، وتقدر هذه المرونة ب (٠,١٦٧٢).

ج- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الميزان التجاري:

أظهرت النتائج ما يلي:

- إن مرونة سعر الصرف الحقيقي موجبة كما هو متوقع لها وتتمتع بدلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من١٪، وكانت إشارته موجبة كما هو متوقع لها، حيث أن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي بنسبة ١٪ يؤدي إلى تحسن وضع الميزان التجاري بنسبة (٠,٨٢٨١ ٪)، وتدل على أن لتخفيض العملة دور ايجابي في تحسين الميزان التجاري.

- إن مرونة الناتج المحلي سالبة كما هو متوقع لها وتتمتع بدلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من ١٪، وقدرت ب (٠,٦٠٨٧)، فزيادة سعر الصرف للعملة الوطنية تعني انخفاضاً مقابل العملات الأجنبية مما يزيد من صادرات الجزائر وتخفيض مستورداتها وبالتالي تحسن الميزان التجاري.

- أما بالنسبة للدخل العالمي موجبة كما هو متوقع لها وتتمتع بدلالة إحصائية، حيث أن ارتفاع الدخل العالمي بنسبة ١٪ يؤدي إلى تحسن وضع الميزان التجاري بنسبة (٠,١٢٠٣ ٪).

- إن نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الاجمالي له تأثير على الميزان التجاري، وكانت إشارته سالبة، حيث أن ارتفاع نسبة ١٪ يؤدي إلى تحسن وضع الميزان التجاري بنسبة (١,١٨٩٦ ٪).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- أما بالنسبة المتغيرالوهمي موجبة وتتمتع بدلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من١٪، وكانت إشارته سالبة.

٥ - ٧ - الخاتمة:

تم في هذا الفصل قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات وعلى المستوردات وعلى الميزان التجاري خلال الفترة ١٩٩١-٢٠٠٦، وذلك استنادا الى دالة الطلب الأجنبي على الصادرات ودالة الطلب المحلي على المستوردات ودالة الميزان التجاري، وتم دراسة سكون السلاسل الزمنية.

أظهرت النتائج أن بعض السلاسل الزمنية ساكنة عند الفرق الأول سواءاً حسب اختبار ADF أوPP ، أما بالنسبة لبواقي للمعادلات الثلاثة فقد أظهرت النتائج أنها ساكنة، وهذا يعني وجود تكامل مشترك بين المتغيرات وان هناك علاقة طويلة الأجل. كما تم تقدير المعادلات بواسطة طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا ل Phillips and Hansen، حيث أظهرت النتائج التأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على كل من الصادرات والمستوردات والميزان التجاري، وكان الدخل العالمي تأثير على الصادرات وبدلالة احصائية، أما بالنسبة الى المستوردات فكانت مرونة نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي معنوية إحصائياً وتدل على أن الاستثمار في مراحله الأولى حيث يتم استيراد المعدات والآلات للمشاريع الاستثمارية، وتشير إلى أن زيادة الدخل المحلي يؤدي إلى زيادة المستوردات ولكن بمقدار أقل من الزيادة في الدخل، أما بالنسبة للميزان التجاري فقد بينت الدراسة أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير عليه، بالمقابل كانت بقية المرونات تقل عن الواحد الصحيح. كما بينت دالة الميزان التجاري أن لتخفيض قيمة العملة أثراً إيجابياً في تحسين وضعية الميزان التجاري وميزان المدفوعات، كما أن المتغير الوهمي يتمتع بدلالة احصائية أي له تأثير على الميزان التجاري.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل السادس
النتائج والتوصيات

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٦ - ١ - النتائج:

١- بينت الدراسة أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في بداية التسعينيات كان منخفضاً وهذا يعود الى انخفاض أسعار النفط وارتفاع أعباء خدمة المديونية الخارجية ابتداءاً من سنة ١٩٨٦ وعدم استقرار الأوضاع السياسية والأمنية، بالاضافة الى عدم الاستقرار الاقتصادي، لكن مع بداية الألفية الجديدة شهد الاقتصاد الوطني تدفقاً متزايد من الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا يعود الى تخفيض الدينار الذي حدث لأول مرة في عام ١٩٩١، ثم التخفيض الثاني في عام ١٩٩٤، وهكذا انتقل الدينار الجزائري من مرحلة التثبيت إلى مرحلة التعويم المدار، من خلال برنامج الاستقرار الاقتصادي لعام ١٩٩٤، وبرنامج التصحيح الهيكلي لعام ١٩٩٥، وبرنامج الانعاش الاقتصادي لعام ٢٠٠١، وبرنامج تكميلي للنمو عام ٢٠٠٥.

٢- كما بينت الدراسة أن الهدف الأساسي من وراء تخفيض العملة الوطنية هو تحرير التجارة الخارجية وإلغاء بعض القيود المفروضة على المستوردات، وتشجيع الصادرات من غير المحروقات وإدماج الإقتصاد الوطني ضمن الإقتصاد العالمي، إضافة إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

٣- تمت دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات والمستوردات والميزان التجاري من حيث:

أ- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات :

أظهرت النتائج ما يلي:

- إن نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الاجمالي له تأثير إيجابي على الصادرات.

- إن سعر الصرف الحقيقي له تأثير ايجابي على الصادرات، مما يدل أن لتخفيض العملة أثر إيجابي في تحسين وضعية الميزان التجاري.

- إن الدخل العالمي لم يكن مرن – يقل عن الواحد الصحيح- والسبب في ذلك راجعاً إلى عدم تنوع الصادرات الوطنية واعتمادها على البترول.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- يشير المتغير الوهمي الى ان استقرار الأوضاع السياسية والأمنية له أثر ايجابي على الصادرات.

ب- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوردات :

أظهرت النتائج ما يلي:

- إن نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الاجمالي له تأثير على المستوردات.

- إن مرونة سعر الصرف الحقيقي لها دلالة احصائية على المستوردات، فزيادة سعر الصرف تعني انخفاض قيمة العملة المحلية وبالتالي زيادة أسعار السلع الأجنبية نسبة الى الأسعار المحلية، مما يدفع المستهلكين إلى زيادة الطلب على السلع الأجنبية وبذلك ينخفض حجم المستوردات .

- إن المرونة الدخلية لها دلالة احصائية على المستوردات، لأن العلاقة بين الدخل الحقيقي وكمية المستوردات طردية، لأن زيادة الدخل تؤدي إلى زيادة مشتريات الأفراد والمؤسسات في الجزائر ومن ضمنها السلع المستوردة.

-إن المتغير الوهمي له دلالة احصائية على المستوردات.

ج- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الميزان التجاري :

أظهرت النتائج ما يلي:

- إن نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الاجمالي له تأثير على الميزان التجاري.

- إن سعر الصرف الحقيقي له دلالة احصائية في تحسين وضعية الميزان التجاري، لأن زيادة سعر الصرف للعملة الوطنية تعني انخفاضاً مقابل العملات الأجنبية مما يزيد من صادرات الجزائر وتخفيض مستورداتها وبالتالي تحسن الميزان التجاري.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- إن الدخل العالمي له تأثير إيجابي على تحسين الميزان التجاري، لأن زيادة دخل الشركاء تؤدي إلى زيادة مستوردات الأجانب من السلع الأجنبية، وبالتالي زيادة الطلب على الصادرات الجزائرية.

- إن الدخل المحلي كان له أثراً سلبياً على الميزان التجاري، لأن زيادة الدخل المحلي تعمل على زيادة المستوردات من الشركاء الأجانب، مما يؤثر عكسياً على الميزان التجاري.

- إن الاستقرار السياسي والأمني له دلالة احصائية على الميزان التجاري.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥-٢- التوصيات:

١- توصي الدراسة بضرورة الاستمرار في نهج الاصلاح الاقتصادي لتهيئة الظروف المناسبة لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى الجزائر واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية.

٢- إن الطلب على الصادرات لا يتأثر بالاستثمار الأجنبي المباشر، لذلك فإن الدراسة تؤكد على ضرورة تشجيع الصادرات من غير المحروقات وتنويع الإنتاج الوطني واستقطاب الكفاءات التكنولوجية العالمية لتغيير الهيكلية الإنتاجية في الاقتصاد وتهيئة الظروف لاستقطاب استثمارات أجنبية تهيء الظروف لتشجيع الصادرات الوطنية.

٣- كما توصي الدراسة كذلك بضرورة إعادة تفعيل التكتل المغاربي عن طريق حل الخلافات لتشجيع المشروعات المشتركة بين الدول الأعضاء من خلال منح الامتيازات والحوافز وإزالة كل المشاكل التي تعترضها.

٤- تسريع الانضمام الى منظمة التجارة العالمية والاستفادة من الفرص التي تتيحها للبلاد في مجالات الاستثمار والتصدير وغيرها.

٥- كما توصي الدراسة كذلك بضرورة بذل جهود ترويجية في القطاعات غير النفطية التي تشهد تدفقاً ضئيلاً، باعتبارها قطاعات مهمة للتنمية الاقتصادية وخصوصاً في تلبية المتطلبات المحلية وتشجيع التصدير للخارج، وعدم الإعتماد على تصدير المحروقات والمواد الأولية فقط.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع والمصادر

أ – باللغة العربية:

أبو قحف، عبد السلام(٢٠٠٣)، **الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية**، اسكندرية: دار الجامعية للنشر.

أبو قحف، عبد السلام (١٩٨٩)، **نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية**، مصر: مؤسسة شهاب الجامعة.

أبو قحف، عبد السلام (١٩٩١)، **اقتصاديات الاستثمار الدولي**، (ط٢)،مصر: المكتب العربي الحديث.

آغا، عماد (٢٠٠٢)، **الاستثمار الأجنبي في الأردن: مجالاته ومحدداته**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأردنية، عمان، الأردن.

الأسرج، حسن عبد المطلب (٢٠٠٥)، **سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية**، بنك الكويت الصناعي، العدد ٨٣.

الجميلي، حميد (١٩٩٥)، الصين والعهد الاقتصادي الجديد، **مجلة شؤون سياسية**، العدد (٤)،ص: ١٢٣.

الروادي، تسيير(١٩٨٥)، **التنمية الاقتصادية**، منشورات جامعة حلب، حلب.

السواعي، خالد محمد (٢٠٠٣)، **محددات التجارة الخارجية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأردنية، عمان، الأردن.

السعدي، ابراهيم (٢٠٠٤)، **الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات غير النفطية وأثرها على النمو الاقتصادي في سلطنة عمان**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العزام، نضال (١٩٩٤)، **محددات الطلب على الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد الأردني**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، أربد، الأردن.

المالكي، عبد الله (١٩٧٤)، **استراتيجية تشجيع الاستثمارات الأجنبية في الأردن**، (ط١)، عمان: مجلس البحث العلمي.

المسيبلي، لبنى (١٩٧٤)، **دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية الاقتصادية: حالة اليمن**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

إلياس، حنان (٢٠٠٦)، **تطور هيكل الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة ١٩٥٠ - ٢٠٠٠**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأردنية، عمان، الأردن.

الهادي، الخالدي (١٩٩٦)، **المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي**، الجزائر:دار هومة.

برتان، جبل (١٩٨٢)، **الاستثمار الدولي**،(ط٢)، ترجمة: علي مقلد ، بيروت:منشورات عويدات، علي زيعور.

بن حمود، سكينة (١٩٩٩)، **ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر(١٩٨٦-١٩٩٥)**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر.

بن قدور، علي (٢٠٠٤)، **أثر تغيرات سعر الصرف على نموذج التوازن الاقتصادي الكلي**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة سعيدة، الجزائر، الجزائر.

بهلول، محمد بلقاسم حسن (١٩٩٠)، **الاستثمار وإشكالية التوازن الجهوي (مثال الجزائر)**،الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.

بوساحية، عبد السميع (٢٠٠٦)، **التحولات الديمقراطية في الجزائر والأردن (١٩٨٩-٢٠٠٥): دراسة مقارنة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأردنية، عمان، الأردن.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تشام، فاروق(٢٠٠٢)، **الاستثمارات الأجنبية المباشر في الجزائر وآثارها على التنمية الاقتصادية**، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، الجزائر.

تومي، عبد الرحمن (٢٠٠٢)، **واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، الجزائر.

جميل، هيل(١٩٩٩)، **الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية-الحجم والاتجاه والمستقبل-**،(ط١)، أبوظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

حفيظ، فطيمة وهمال، علي(٢٠٠٥)، آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل الشراكة الأورومتوسطية، **مجلة بحوث اقتصادية عربية**، العددان ٣٥/٣٤، ص ص: ١٨٤-١٩١ .

خير، فضيلة (٢٠٠٥) ، **انعكاسات العولمة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية**، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر، الجزائر، الجزائر

رمزي، زكي (١٩٧٨)، **أزمة الديون الخارجية: رؤية من العالم الثالث**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

رمزي ، زكي (١٩٨٨)، **أزمة القروض الدولية: الأسباب والنتائج مع مشروع صياغة لؤية عربي**، بيروت: دار المستقبل العربي.

زغيب، شهرزاد (٢٠٠٥) ، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر واقع وآفاق، **مجلة العلوم الانسانية**، ، العدد: ٨، ص:١٦٦-١٦٩ .

زيدان، محمد (٢٠٠٤)، الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال- نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر-، **مجلة اقتصاديات شمال افريقيا**، العدد:٠ ٠، ص: ١١٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ساحل، محمد (٢٠٠٧) ،**تجربة استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والعربية السعودية - دراسة مقارنة -**، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر، الجزائر، الجزائر.

عبد العظيم، حميدي (١٩٩٨)، **الاصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة - دراسة نظرية وتطبيقية على الدول العربية خاصة دول الخليج العربي -**، القاهرة: دار زهران الشرق.

عبد الغفار، هناء (٢٠٠٣)، **الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية : الصين إنموذجا**، بغداد: بيت الحكمة.

عرباجي، إسماعيل (١٩٩٦)، **اقتصاد المؤسسة أهمية التنظيم الديناميكية للهياكل**، (ط٢)، مصر:ديوان المطبوعات الجامعية.

قوراري، عبد العزيز(٢٠٠٦)، دراسة الحوافز القانونية لجلب الاستثمارات الأجنبية بالجزائر الامتيازات والضمانات، **مجلة العلوم الاقتصادية**، العدد: الأول، ص ص: ٩٩-١١٧.

فضيل، فارس (١٩٩٨)، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، الجزائر.

قدي، عبد المجيد(٢٠٠٦)، التعليم العالي في الجزائر:" القطاع الذي يمد بقية القطاعات باحتياجاتها من الكوارد المتخصصة"، **مجلة دليل المستثمر العربي**، الجزائر ملتقى الاستثمار العربي، عدد خاص بالمتلقى العشر لمجتمع الأعمال العربي في الجزائر،ص:٢١.

قوراري، عبد العزيز (٢٠٠٦)، دراسة الحوافز القانونية- لجلب الاستثمارات الأجنبية بالجزائر الامتيازات والضمانات -، **مجلة العلوم الاقتصادية** ، العدد: ، ص ص: ١٠٦-١٠٧.

لطايفة، أمجد (١٩٩٦)، **الاستثمارات الخارجية ودورها في التنمية الاقتصادية في الأردن**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة اليرموك، اربد، الأردن.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مجند، علي عيبوط (٢٠٠٦)، الاستثمارات الأجنبية في ضوء سياسة الانفتاح الاقتصادي في الجزائر، **المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية**، العدد: ٠١، ص: ٩٠.

مصطفى، منى (٢٠٠٠)، **الحماية الدولية للاستثمار الأجنبي المباشر ودور التحكيم في تسوية منازعات الاستثمار**، مصر: دار النهضة العربية.

منصوري، زين (٢٠٠٥)، واقع وآفاق سياسية للاستثمار في الجزائر، **مجلة اقتصاديات شمال افريقيا**، العدد: ٠٢، ص: ١١٢.

والي، خميس، حزام (٢٠٠٣)، **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية**، م.د.و.ع.

يوسفي، محمد (١٩٩٩)، مضمون وأهداف الأحكام الجديدة للمرسم التشريعي رقم ٩٣-١٢ ، **مجلة إدارية**، العدد: ٠٢، ص ص:٥٦-٥٧ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب - باللغة الانجليزية:

E.J/Kolde (2004), International Business Enterprise, London-prentice-Hallic.

Lizondo, J-Sau 1 (1991), **Determinant and Systemic Consequences of International Capital Flows**, Occasional Paper 77, *IMF*, D.C.

Maximov. Eng, Others (1995), **Global Finance**, New York: Harper Collins College Publisher.

Rowthorn,Robert (1997), Regional and National Dimensions of East Asian Development, Institute of Strategic and International Studies.

Tamim Bayoumi and Gabrielle Lipworth (1997), Japanese Foreign Direct Investment and Regional Trade, *International Monetary Fund*,

UNCTAD (1996), **Trade and Development Report 1996**, New York and Geneva.

ج - التقارير:

مناخ الاستثمار في الدول العربية (١٩٩٥)، **المؤسسة العربية لضمان الاستثمار**، الكويت.

صندوق النقد العربي (٢٠٠٦)، **قاعد بيانات الأوراق المالية العربية**، النشرة الفصلية الربع الثاني ٢٠٠٦.

د - المواقع :

www.algeria-voice.org

www.entv.dz

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الملاحق

الملحق ١ . البيئة القانونية

فترة ما بين(١٩٦٢-١٩٦٦) لا يرجع تاريخ الاستثمارات الأجنبية في القطاعات الاقتصادية الجزائرية الى عهد الثمانينات أو التسعينيات، بقدر ما يرجع الى عشية الاستقلال، فكان أول قانون خاص بالاستثمار هو قانون رقم ٦٣-٢٧٧ المؤرخ في ٢٦ تموز١٩٦٣، ولهذا اعتبر الملاحظون أن هذا القانون كان موجها خصيصا للمستثمر الأجنبي، باعتبار أن الجزائر لم تكن تملك رأسماليين وطنيين لهم من الخبرة ما يؤهلهم للقيام بالنشاط الاستثماري(فارس، ١٩٩٨/١٩٩٧).

إلا أن موقف السلطات كان يتميز برد فعل حتمي، أكد فيها على السيادة عن طريق سيطرة الجزائريين على الموارد الجزائرية. إلا أن الواقع أرغمها على قبول وجود الأجانب وهذا كان بموجب اتفاقيات إيفيان التي حددت احتكار النشاط في قطاع المحروقات(البترول والغاز الطبيعي)، نظرا لانعدام الموارد المالية والخبرات والكفاءات المختصة في هذا الميدان. ولقد اعتبر آنذاك قطاع المحروقات بمثابة القطاع المفضل لتوسيع الاستثمارات الأجنبية طبقا للاستراتيجية التي أتبعها الرأس المال الفرنسي (زغيب،٢٠٠٥).

كما جاء القانون رقم ٦٦-٢٨٤ المؤرخ في ١٥ سبتمبر ١٩٦٦، خصيصا من أجل تحديد مساهمة رأسمال الأجنبي الخاص في التنمية الاقتصادية الوطنية، وهنا اقتصر الاستثمار الأجنبي في قطاعي الصناعة والسياحة، مع استبعاد القطاعات الأخرى(قوانين الاستثمارات، ١٩٦٦).

فترة مابين (١٩٦٧-١٩٨٠): إن الخطط التنموية التي انطلقت فيها الحكومة في تحديد معالم الاستراتيجية خلال هذه الفترة، أدت الى حصر مجالات مساهمة القطاع الخاص المحلي ناهيك عن رأس المال الأجنبي. كما أن تصحيح أسعار البترول في أكتوبر ١٩٧٣، عمل على تزايد سريع في حجم الاستثمارات. وعلى هذا الأساس عرفت هذه الفترة ب"توجه متزايد لأشكال استيراد التكنولوجيا المتكاملة" ولكن لم تكن هناك إجراءات واضحة تحفيز المستثمر الأجنبي.

فترة مابين(١٩٨٠-١٩٨٩): لقد اتسمت هذه الفترة وما بعدها في التوجه الجديد لصياغة قوانين الاستثمار التي تساهم في تنظيم وتحديد الإطار الذي سيعمل وفقه رأس المال الأجنبي عند

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دخوله الى الدولة المضيفة، فقد تم صياغة نصوص تشريعية كانت تهدف الى جلب الاستثمار الأجنبي المباشر ومن بينها :

أ-قانون ٨٢-١٣ المؤرخ في ٢٨ آب ١٩٨٢: وهو خاص بطريقة عمل الشركات ذات الإقتصاد المختلط. فلقد اتصف قطاع المحروقات بإنشاء شركات ذات اقتصاد مختلط (شراكة بين رأس المال الأجنبي والمحلي)، للقيام بعمليات البحث والتنقيب وإستغلال المحروقات. وقد ساهم هذا القانون في تقديم إعفاءات ضريبية، وفي مراقبة المستثمرين الأجانب عن طريق الرخص الممنوحة لهم.

ب-قانون ٨٦-١٣ المؤرخ في ١٩ آذار ١٩٨٦: شرع هذا القانون ليتمم ما جاء في القانون (٨٢-١٣) وخاصة فيما يتعلق بالمواد غير المشجعة على مثلا : إن الدولة لم تعد المسؤول المباشر على الشركات ذات الاقتصاد المختلط، بل تكون هذه الأخيرة مسيرة من طرف مجلس الإدارة، الذي يكون مسؤولا أمام مجلس المساهمين وهذا حسب ما جاء في القانون التجاري وبروتوكول الاتفاقية.

ج- قانون ٨٦-١٤ المؤرخ ١٩ آب ١٩٨٦: وهو خاص بالبحث والتنقيب عن البترول، حيث حدد إطار تدخل الرأس المال الأجنبي فيما يخص البحث عن المحروقات واستغلاله، بالإضافة الى استفادة الشركاء الأجانب من إمكانية إنشاء شركة تجارية تخضع للقانون الجزائري لكن في صورة اقتصاد مختلط (زغيب، ٢٠٠٥).

لم يكن هناك تعامل مباشر مع الرأس المال الأجنبي بأي شكل من الأشكال ما عدا حضوره التقليدي في قطاع المحروقات الذي كان واضحا في عقود التنقيب المبرمة بين سوناطراك ومختلف الدول. كما أن الاستثمار الأجنبي في قطاع النفط اقتصر على مجال واحد في القطاع النفطي هو التنقيب والاستخراج وإهمال المجالات الأخرى.

فترة ما بين (١٩٩٠-٢٠٠٦): لقد شهدت هذه الفترة الإنطلاقية الواسعة لتطبيق برنامج الإصلاح الإقتصادي، فقد قامت بوضع قوانين لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ويمكننا ذكر القوانين وهي:

أ-قانون ٩٠-١٠ المؤرخ في ١٤ نيسان ١٩٩٠: هو قانون خاص بالقرض والنقد، واعتبر كخطوة هامة في تطور سياسة التوجه نحو الاستثمار الأجنبي المباشر(زغيب،٢٠٠٥)،

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأعطى هذا القانون شعار الباب المفتوح، ويلاحظ في الفقرة ٥ بمواد ١٨١الى ١٩٢، والتي تمثل الإجراءات التشريعية الجديدة لترويج جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ولقد عملت تلك المواد بالقانون ٩٠-٣٠ الذي يحدد شروط إنتقال رؤوس الأموال في الجزائر من أجل تمويل النشاطات للاقتصاديين وتوطينها وهذا حسب قرار مجلس النقد والقرض.

ب-تغير الحكومة في حزيران ١٩٩١: سمح بإعادة دراسة قانون ٨٦-١٤ والمتعلق بالمحروقات فهذا التغير كان مبرز في أن رأس المال الأجنبي غير مجبر على تأسيس شركات ذات اقتصاد مختلط لتجارة المحروقات، حيث يمكن له المشاركة مع شركاء جزائريين في الحقول المكتشفة. إلا أنه لم يقدم توضيحات جديدة فيما يخص الضمانات وتبسيط الإجراءات المعمول بها .

ج – المرسوم التشريعي ٩٣-١٢ المؤرخ ٥ أيلول ١٩٩٣: وجاء هذا المرسوم بهدف إنعاش الاقتصاد الوطني عبر ترقية الاستثمارات الأجنبية والمحلية، كما يوفر شروط جذب واستقبال أفضل من القانون السابق ٨٢-١٣ المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة.

د- إصدار مراسيم رئاسية : لطمأنة وضمان الاستثمارات الأجنبية ويمكن ذكرها :

١- المرسوم الرئاسي رقم ٩٥-٣٠٦ المؤرخ في ٧ أيلول ١٩٩٥ والخاص بالمصادقة على الاتفاقية الموحدة لإستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية.

٢- المرسوم الرئاسي رقم ٩٥-٣٤٥ المؤرخ في ٣٠ أيلول ١٩٩٥ والخاص بالمصادقة على الاتفاقية المتضمنة إحداث الوكالة الدولية لضمان الاستثمار.

٣- المرسوم الرئاسي رقم ٩٥-٣٤٦ المؤرخ في ٣٠ أيلول ١٩٩٥ والخاص بالمصادقة على اتفاقية تسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات بين الدول ورعايا الدول الأخرى.

٤- المرسوم الرئاسي رقم ٩٨-٣٣٤ المؤرخ في ٢٦ أيلول ١٩٩٥ والخاص بالمصادقة على إنضمام الجزائر الى الشراكة العربية للإستثمار.

٥- المرسوم الرئاسي رقم ٠١-٠٣ المؤرخ في ٢٠ آذار ٢٠٠١ والخاص بتطوير الاستثمارات.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و - إصدار مراسيم تنفيذية عديدة منها :

١- المرسوم التنفيذي رقم ٩٥-٩٣ المؤرخ في ٢٥ مارس ١٩٩٥ ويهدف الى إعطاء ترخيص للمستثمر الأجنبي بتحويل مبلغ أصل إستثماراته وأرباحه.

٢- الأمر رقم ٩٥-٦ المؤرخ في ٢٥ كانون ثاني ١٩٩٥ ويخص عملية ترقية وحماية وتنظيم المنافسة الحرة.

٣- المرسومين التنفيذيين رقم ٩٧-٣١٩، ٩٧-٣٢٠ الصادرين في ٢٤ آب ١٩٩٧ يهدفان الى إنشاء الشباك الوحيد (النافذة الواحدة) من أجل إزالة كل الصعوبات التي تعيق المستثمر الأجنبي.

٤- الأمر رقم ٩٧-١٢ متعلق بخصخصة المؤسسات وتشجيع مساهمة الأفراد في رأسمالها.

م- تحاول الحكومة بمجهوداتها أن تقدم للمستثمر الأجنبي حرية أكثر، ولهذا قامت في ٢٢ نيسان ٢٠٠٢، إمضاء إتفاقية بينها وبين الاتحاد الأوروبي الذي يقتضي بتقسيم مزايا التبادل. وجاء ليعرض الاتفاق الذي كان يربط الجزائر بأوروبا منذ ١٩٧٦، والعمل على التخفيف من الخلافات والعوائق التي تحول دون ذلك. بالرغم مما ذكر تبقى الاستثمارات الأجنبية محدودة في الجزائر.

د- تم إلغاء القانون ٩٠-١٠ المتعلق بالنقد والقرض بموجب الأمر ٠٣-١١ المؤرخ في ٢٦ آب ٢٠٠٣ الذي سمح بإعادة النظر في تنظيم وسير القطاع البنكي خاصة فيما يتعلق بدور كل من بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض وكذا عملية مراقبة البنوك والمؤسسات المالية الى جانب قواعد الصرف وحركات رؤوس الأموال (زغيب، ٢٠٠٥) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملحق ٢ . الضمانات والامتيازات الممنوحة لحماية المستثمرين الأجانب:

من أهم الضمانات التي منحت للمستثمرين:

١ - **مبدأ الحرية الكاملة للاستثمار**: الأمر ٠١-٠٣ ينص في مادته الرابعة على مبدأ حرية الاستثمار، وما يميزه عن بقية القوانين، أنه لم يجعل الاستثمار محصوراً في بعض القطاعات دون الأخرى، ولم يقتصر على الدولة إمكانية التدخل في بعض القطاعات الحيوية وذات الأولوية، التي يمنعها على المؤسسات الخاصة المحلية أو الأجنبية، وهذا التطور يتماشى مع اتجاه عالمي الذي يتمثل في الانسحاب التدريجي للدولة من الدائرة الاقتصادية وتركها للمبادرة الحرة، وهذا ما يعبر عنه محتوى المادة الأولى من الأمر، التي لم يرد النص بصريح العبارة على أن هناك قطاعات اقتصادية" مخصصة صراحة للدولة أو لفروعها". كما نصت المادة ٣١ على أن تستفيد الاستثمارات من ضمان تحويل الرأسمال المستثمر والعائدات الناتجة عنه، وكذا تحويل المداخيل الصافية الناتجة عن التنازل أو التصفية حتى ولو كان المبلغ أكبر من قيمة الرأسمال المستثمر في البداية.

٢ - **ضمان عدم التمييز**: من الضمانات القانونية المعتبر الممنوحة للمستثمرين الأجانب في مجال المحروقات والواجبات ذات صلة بالاستثمار من جهة/ وبين مختلف المستثمرين الأجانب من جهة أخرى مع مراعاة أحكام الاتفاقيات الدولية وهذا ما تؤكده المادة ١٤ من الأمر الجديد والمادة ٣٨ من التشريع (٩٣- ١٢).

٣ - **مبدأ ثبات القانون المطبق على الاستثمار**: وهو أن تتعهد الدولة بعدم تغيير الاطار التشريعي الذي يحكم الاستثمارات، والذي قد يتم في ظله إبرام عقود أو اتفاقيات الاستثمار، والهدف منه تفادي المساس بسلامة العقود المبرمة وضمان استمرار الإطار القانوني الذي اتخذت وفقا له الالتزامات التعاقدية، وبهذا تعتبر نص المادة ١٥ هي بمثابة تعهد من الدولة الجزائرية بعدم تطبيقها لقوانين جديدة على الاستثمارات التي شرع في انجازها، وهذا يعد شرطا جوهريا في نظرنا لأقدام المستثمرين على التوظيف أموالهم.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤ - عدم اللجوء الى التأميم:

٥ - ضمان تحويل رؤوس الأموال: هذا الحق المخول للمستثمر الاجنبي بتحويل رأس ماله وعائدات استثماره الى الخارج، هام وجوهري لتحقيق مصالحهم المالية، وحرص المشرع على منح هذا الحق في مختلف القوانين، حيث أقره في البداية قانون النقد والقرض ١٠/٩٠ في نص المادة ١٨٤ منه.

الامتيازات الممنوحة :

١ -نظام العام: وهي تلك الامتيازات والحوافز الجبائية والجمركية التي تمنح للاستثمارات الأجنبية، وتتمثل هذه الامتيازات في (المادة ٠١ من الأمر٠١-٠٣ المتعلقة بتطوير الاستثمار) :

- مساعدات على الانجاز.

- تطبيق نسبة منخفضة للحقوق الجمركية، فيما يخص السلع المستوردة ويعتبر هذا الامتياز ظرفي، وذلك الى غاية دخول الجزائر الى منظمة التجاة العالمية، أين تلغي كل الرسوم الجمركي.

- الإعفاء الكلي من دفع حقوق نقل الملكية للمقتنيات العقارية التي تم في اطار الاستثمار.

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في الإنجاز.

٢ - النظام الاستثنائي: وتتمثل في الاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة، والاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالاقتصاد الوطني، لا سيما عندما نستعمل التكنولوجيا من شأنها أن تحافظ على البيئة وتحمي الموارد الطبيعية وتدخر الطاقة وتؤدي الى تحقيق التنمية المستديمة، وتكون هذه الاستفادة من المزايا على مرحلتين : مرحلة إنجاز الاستثمار ومرحلة استغلاله (يوسفي، ١٩٩٩)، (المادة ١٠ من الأمر رقم ٠١-٠٣ المتعلق بتطوير الاستثمار).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣ - **اللجوء الى التحكيم الدولي**: تتمثل في إقرار مبدأ اللجوء للتحكيم الدولي، كإجراء قانوني معترف به دوليا للفصل في النزاعات التي يحتمل وقوعها بين الجزائر والمتعاملين الأجانب وتشمل مايلي:

١ - **تطور موقف المشرع الجزائري اتجاه التحكيم الدولي**: إن التشريعات المتعلقة بالاستثمارات خلال سنوات الستينيات لا سيما قانوني ٢٧٧/٦٣ و ٢٨٤/٦٦، هو أن الاستثمارات الأجنبية لم يكن مرغوب فيها، كما أن التشريع لم يذكر ولم يورد حتى مبدأ التحكيم مما أكد ظهوره بمظهر محتشم اتجاه التحكيم الدولي مصحوب بعدم الثقة والحذر، وهذا يعود الى عدة عوامل أساسية، لكن سرعان ما تغير موقف المشرع وأصبح يتميز إقراره وتكريسه واقعيا، حيث بادرت السلطات الى تكريس مبدأ التحكيم التجاري الدولي كتشريع داخلي.

٢ - **التحكيم الدولي كقانون داخلي**: وهو ضمان اللجوء الى التحكيم الدولي أو المصالحة لتسوية النزاعات التي يحتمل وقوعها مستقبلا وهذا ما تؤكده المادة ٤١، وتشير الى أن أي نزاع يحتمل وقوعه بين الدولة الجزائرية والمستثمر الأجنبي فيما يخص عمليات الاستثمار الأجنبي يعرض الى التحكيم مباشر الى الجهات القضائية المختصة، وذلك في حالة عدم إبرام اتفاقيات دولية متعلقة بذلك أو أن بند الاتفاق ينص على تحكيم خاص. أما في حالة إبرام اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف والمتعلقة بذلك فإن النزاع هنا يعرض للتحكيم القائم على الشروط المتفقة عليها من طرف الاتفاقيات المبرمة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملحق ٣ . الاتفاقيات المتعددة الأطراف

إنضمت الجزائر الى معظم المعاهدات المتعددة الأطراف والتي تخص عدة مجالات:

في مجال التحكيم: ويعتبر من أهم الاعتبارات التي يبدأ المستثمر الأجنبي أخذها في الحسبان عندما يقرر الاستثمار في أي بلد، من هذا المنطلق قامت الجزائر بالتوقيع على :

- معاهدة الاعتراف وتنفيذ القرارات التحكيمية الأجنبية والتي تعرف بمعاهدة نيويورك المؤرخة في ١٠ حزيران ١٩٥٨.

- معاهدة تسوية الخلافات المتعلقة بالاستثمارات، وذلك بإنشاء المركز الدولي لتسويات النزاعات حول الاستثمار بين الدولة المضيفة ومواطني الدولة الأصل، والتي أبرمت في واشطن ١٩٦٥ (CIRDI)، وقد إنضمت الجزائر الى هذا المركز في ٢٢ آذار ١٩٩٦، حيث يتم الاعتراف للمستثمر الأجنبي في ظل شروط معنية، بقدرته على الطعن أمام الهيئة التحكيمية، وذلك بصفة مستقلة عن إدارة دولته المستقلة.

- الاتفاقية العربية بتاريخ ٠٤ آذار ١٩٨٧ والمتعلقة بالتحكيم التجاري.

في مجال الاستثمار: ومن بين الاتفاقيات التي تم التوقيع عليها (مصطفى،٢٠٠٠) :

- الاتفاقية المتعلقة بإحداث الوكالة الدولية لضمان الاستثمارات (AMGI)، وقد إنضمت الجزائر اليها في ٣٠ تشرين أول ١٩٩٥.

- الاتفاقية الخاصة بإنشاء المصرف المغربي للاستثمار والتجارة الخارجية بين دول اتحاد المغرب العربي، وقد تم توقيع عليها في ١٩ شباط ١٩٩١.

- الاتفاقية الخاصة بإنشاء الشركة الاسلامية لتأمين الاستثمارات وائتمان الصادرات (CE-SIG)وقد إنضمت الجزائر اليها في ٢٣ شباط ١٩٩٦.

في مجال الجمركي: ومن الاتفاقيات (فضيل،١٩٩٧/١٩٩٨):

- اتفاقية الجمركية لمدونة (ATA) للادخار المؤقت للبضاعة.

- اتفاقية الجمركية المتعلقة بالعبور الدولي للبضائع واتفاقية (ITI).

- اتفاقية جمركية للحملات.

- اتفاقية بلجيكا المتعلقة بإنشاء نظام المتعلق بالخيارات التجارية بين البلدان النامية (SGPC) والمؤرخة في ١٣ نيسان ١٩٨٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن كل الاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر كانت ترمي من وراءها الى تدعيم إطار ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر وحمايته في الجزائر، ومن ثم تدعيم سياسة انفتاح الاقتصاد الوطني على الاقتصاد العالمي.

في مجال النقل: ومنها :

- معاهدة شيكاغو المتعلقة بالطيران المدني، والمبرم في ٧ كانون أول ١٩٤٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملحق ٤.الاتفاقيات الدولية مع الجزائر

الدول	طبيعة الاتفاق أو الاتفاقية	تاريخ التوقيع	تاريخ التصديق	مدة الصلاحية	رقم الجريدة الرسمية
افريقيا الجنوبية	الترقية والحماية المتبادلة للاستثمارات. تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضريبة على الدخل والثروة.	٢٠٠٠/٠٩/٢٤ ١٩٩٨/٠٤/٢٨	٢٠٠١/٠٧/٢٣ ٢٠٠٠/٠٥/٠٤	١٠ سنوات	٢٠٠١ -٤١ ٢٠٠٠ -٢٦
ألمانيا	التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات.	١٩٩٦/٠٣/١١	٢٠٠٠/١٠/٠٧	١٠ سنوات	٢٠٠٠ -٥٨
أندونسيا	تجنب الازدواج الضريبي ووضع قواعد المساعدة المتبادلة في ميدان الضريبة على الدخل والثروة. ترقية وحماية للاستثمارات.	١٩٩٥/٠٤/٢٨ ٢٠٠٠/٠٣/٢١	١٩٩٧/٠٩/١٣ ٢٠٠٢/٠٦/٢٢	١٠ سنوات	١٩٩٧ -٦١ ٢٠٠٢ -٤٥
ايطاليا	الترقية والحماية المتبادلة للاستثمارات. تجنب الازدواج الضريبي على الدخل والثروة وتفادي التهريب والغش الجبائي.	١٩٩١/٠٥/١٨ ١٩٩١/٠٢/٠٣	١٩٩١/١٠/٠٥ ١٩٩١/٠٧/٢٠	١٠ سنوات	١٩٩١ -٤٦ ١٩٩١ -٣٥
اتحاد المغرب العربي	ترقية وضمان للاستثمارات. تجنب الازدواج الضريبي وإرساء قواعد التعاون المتبادل في ميدان الضرائب على الدخل.	١٩٩٠/٠٧/٢٣ ١٩٩٠/٠٧/٢٣	١٩٩٠/١٢/٢٢ ١٩٩٠/١٢/٢٢		١٩٩١ -٠٦ ١٩٩١ -٠٦
اسبانيا	الترقية والحماية المتبادلة للاستثمارات.	١٩٩٤/١٢/٢٣	١٩٩٥/٠٣/٢٥	١٠ سنوات	١٩٩٥ -٢٣
الأرجنتين	الترقية والحماية المتبادلة للاستثمارات.	٢٠٠٠/١٠/٠٤	٢٠٠١/١١/١٣	١٠ سنوات	٢٠٠١ -٦٩
البحرين	تشجيع وحماية للاستثمارات. تجنب الازدواج الضريبي وتفادي التهرب الجبائي في ميدان الضريبة على الدخل والثروة.	٢٠٠٠/٠٦/١١ ٢٠٠٠/٠٦/١١	٢٠٠٣/٠٢/٠٨ ٢٠٠٣/٠٨/١٤	١٠ سنوات	٢٠٠٣ -١٠ ٢٠٠٣ -٥٠
الاتحاد الاقتصادي (البلجيكي اللكسمبورغي)	التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات.	١٩٩١/٠٤/٢٤	١٩٩١/١٠/٠٥	١٠ سنوات	١٩٩١ -٤٦
أكرانيا	تجنب الازدواج الضريبي وتفادي التهرب الجبائي في ميدان الضريبة على الدخل والثروة.	٢٠٠٢/١٢/١٤	٢٠٠٤/٠٤/١٩		٢٠٠٤ -٢٧
جنوب اتيوبيا	الترقية والحماية المتبادلة للاستثمارات.	٢٠٠٢/٠٥/٢٧	٢٠٠٣/٠٣/١٧	١٠ سنوات	٢٠٠٣ -١٩
اليونان	التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات.	٢٠٠٠/٠٢/٢٠	٢٠٠١/٠٧/٢٣	١٠ سنوات	٢٠٠١ -٤١
جنوب التشيك	الترقية والحماية المتبادلة للاستثمارات.	٢٠٠٠/٠٩/٢٢	٢٠٠٢/٠٤/٠٧	١٠ سنوات	٢٠٠٢ -٢٥
الأردن	التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات. تجنب الازدواج الضريبي وتفادي التهرب والغش الجبائي ووضع قواعد المساعدة المتبادلة الضريبي في ميدان الضريبة على الدخل والثروة.	١٩٩٦/٠٨/٠١ ١٩٩٧/٠٩/١٦	١٩٩٧/٠٤/٠٥ ٢٠٠٠/١٢/١٧	١٠ سنوات	١٩٩٧ -٢٠ ٢٠٠٠ -٧٩
الكويت	التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات.	٢٠٠١/٠٩/٣٠	٢٠٠٣/١٠/٢٣	٢٠ سنة	٢٠٠٣ -٦٦
الامارات العربية المتحدة	التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات. تجنب الازدواج الضريبي وتفادي التهرب الجبائي في ميدان الضريبة على الدخل وعلى رأس المال.	٢٠٠١/٠٤/٢٤ ٢٠٠١/٠٤/٢٤	٢٠٠٢/٠٦/٢٢ ٢٠٠٣/٠٤/٠٧	٢٠ سنة	٢٠٠٢ -٤٥ ٢٠٠٣ -٢٦
الولايات المتحدة الأمريكية	تشجيع للاستثمارات.	١٩٩٠/٠٦/٢٢	١٩٩٠/١٠/١٧	٢٠ سنة	١٩٩٠ -٤٥
الدول العربية (الاتفاقية الموحدة)	استثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية.	١٩٩٥/١٠/٠٧	١٩٩٥/١٠/٠٧	٥ سنوات	١٩٩٥ -٥٩
الدنمارك	الترقية والحماية المتبادلة للاستثمارات.	١٩٩٩/٠١/٢٥	٢٠٠٣/١٢/٣٠	١٠ سنوات	٢٠٠٤ -٠٢
السودان	التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات.	٢٠٠١/١٠/٢٤	٢٠٠٣/٠٣/١٧	١٠ سنوات	٢٠٠٤ -٢٠
الصين	التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات.	١٩٩٦/١٠/٢٠	٢٠٠٢/١١/٢٥	١٠ سنوات	٢٠٠٢ -٧٧
الموزنبيق	الترقية والحماية المتبادلة للاستثمارات.	١٩٩٨/١٢/١٢	٢٠٠١/٠٧/٢٣	١٠ سنوات	٢٠٠١ -٤٠
النيجر	الترقية والحماية المتبادلة للاستثمارات.	١٩٩٨/٠٣/١٦	٢٠٠/٠٨/٢٢	١٠ سنوات	٢٠٠٠ -٥٢
اليمن	التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات. تجنب الازدواج الضريبي في ميدان الضريبة على الدخل والثروة.	١٩٩٩/١١/٢٥ ٢٠٠١/٠١/٢٩	٢٠٠١/٠٧/٢٣ ٢٠٠٥/٠٢/٢٦	١٠ سنوات	٢٠٠١ -٤٢ ٢٠٠٥ -١٦
بلجيكا	تجنب الازدواج الضريبي وإرساء قواعد المساعد المتبادلة في ميدان الضرائب على الدخل والثروة.	١٩٩١/١٢/١٥	٢٠٠٢/١٢/٠٩		٢٠٠٢ -٨٢
بلغاريا	الترقية والحماية المتبادلة للاستثمارات.	١٩٩٨/١٠/٢٥	٢٠٠٢/٠٤/٠٧	١٥ سنة	٢٠٠٢ -٢٥
تركيا	تجنب الازدواج الضريبي في ميدان الضريبة على الدخل والثروة.	١٩٩٤/٠٨/٠٢	١٩٩٤/١٠/٠٢		١٩٩٤ -٦٥

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رومانيا	التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات. تجنب الازدواج الضريبي في ميدان الضريبة على الدخل والثروة.	١٩٩٤/٠٦/٢٨ ١٩٩٤/٠٦/٢٨	١٩٩٤/١٠/٢٢ ١٩٩٥/٠٧/١٥	١٠ سنوات	٦٩- ١٩٩٤ ٣٧- ١٩٩٥
سوريا	التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات. تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضريبة على الدخل .	١٩٩٧/٠٩/١٤ ١٩٩٧/٠٩/١٤	١٩٩٨/١٢/٢٧ ٢٠٠١/٠٣/٢٩	١٠ سنوات	٩٧- ١٩٩٨ ١٩- ٢٠٠١
عمان	التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات . تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضريبة على الدخل.	٢٠٠٠/٠٤/٠٩ ٢٠٠٠/٠٤/٠٩	٢٠٠٣/٠٢/٠٨ ٢٠٠٢/٠٦/٢٢	١٠ سنوات	١٠- ٢٠٠٣ ٤٤- ٢٠٠٢
فرنسا	التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات. تجنب الازدواج الضريبي وتفادي التهرب والغش الجبائي ووضع قواعد المساعدة المتبادلة في ميدان الضريبة على الدخل والثروة والتركات.	١٩٩٣/٠٢/١٣ ١٩٩٩/١٠/١٧	١٩٩٤/٠١/٠٢ ٢٠٠٢/٠٤/٠٧	١٠ سنوات	٠١- ١٩٩٤ ٢٤- ٢٠٠٢
قطر	التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات.	١٩٩٦/١٠/٢٤	١٩٩٧/٠٦/٢٣	١٠ سنوات	٤٣- ١٩٩٧
كندا	تجنب الازدواج الضريبي وتفادي التهرب الجبائي في ميدان الضريبة على الدخل والثروة.	١٩٩٩/٠٢/٢٨	٢٠٠٠/١١/١٦		٦٨- ٢٠٠٠
كوريا	ترقية وحماية للاستثمارات.	١٩٩٩/١٠/١٢	٢٠٠١/٠٧/٢٣	٢٠ سنة	٤٠- ٢٠٠١
ليبيا	تشجيع وحماية وضمان للاستثمارات.	٢٠٠١/٠٨/٠٦	٢٠٠٣/٠٥/٠٥	١٠ سنوات	٣٣- ٢٠٠٣
مالي	الترقية والحماية المتبادلة للاستثمارات.	١٩٩٦/٠٧/١١	١٩٩٨/١٢/٢٧	١٠ سنوات	٩٧- ١٩٩٨
ماليزيا	ترقية وحماية للاستثمارات.	٢٠٠٠/٠١/٢٧	٢٠٠١/٠٧/٢٣	١٠ سنوات	٤٢- ٢٠٠١
مصر	التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات. تجنب الازدواج الضريبي وتفادي التهرب الجبائي في ميدان الضريبة على الدخل والثروة.	١٩٩٧/٠٣/٢٩ ٢٠٠١/٠٢/١٧	١٩٩٨/١٠/١١ ٢٠٠٣/٠٣/٢٥	١٠ سنوات	٧٦- ١٩٩٨ ٢٣- ٢٠٠٣
نيجيريا	الترقية والحماية المتبادلة للاستثمارات.	٢٠٠٢/٠١/١٤	٢٠٠٣/٠٣/٠٣	١٠ سنوات	١٦- ٢٠٠٣

المصدر:- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الاتفاقات والاتفاقيات الدولية – المتعلقة بترقية ، تشجيع وضمان الاستثمارات وتجنب الازدواج الضريبي وتفادي التهرب الجبائي الى غاية ماي ٢٠٠٤.

- منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ٢٠٠٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملحق ٥ . نتائج اختبار التكامل المشترك للمتغيرات المستقلة المستخدمة في الدراسة.

بواسطة اختبار التكامل المشترك ل Johansen

باستخدام برنامج Eviews4

Date: 05/22/08 Time: 00:35
Sample(adjusted): 1993 2006
Included observations: 14 after adjusting endpoints
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: LOGEXP LOGYW LOGEX IY
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	5 Percent Critical Value	1 Percent Critical Value
None **	0.979621	99.45108	47.21	54.46
At most 1 **	0.760903	44.94590	29.68	35.65
At most 2 **	0.702256	24.91351	15.41	20.04
At most 3 **	0.433350	7.952200	3.76	6.65

*(**) denotes rejection of the hypothesis at the 5%(1%) level
Trace test indicates 4 cointegrating equation(s) at both 5% and 1% levels

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	5 Percent Critical Value	1 Percent Critical Value
None **	0.979621	54.50518	27.07	32.24
At most 1	0.760903	20.03239	20.97	25.52
At most 2 *	0.702256	16.96131	14.07	18.63
At most 3 **	0.433350	7.952200	3.76	6.65

*(**) denotes rejection of the hypothesis at the 5%(1%) level
Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating equation(s) at both 5% and 1% levels

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Date: 05/22/08 Time: 00:38
Sample(adjusted): 1993 2006
Included observations: 14 after adjusting endpoints
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: LOGIMP LOGY LOGEX IY
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	5 Percent Critical Value	1 Percent Critical Value
None **	0.994137	95.17405	47.21	54.46
At most 1	0.649042	23.22566	29.68	35.65
At most 2	0.420740	8.566401	15.41	20.04
At most 3	0.063758	0.922341	3.76	6.65

*(**) denotes rejection of the hypothesis at the 5%(1%) level
Trace test indicates 1 cointegrating equation(s) at both 5% and 1% levels

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	5 Percent Critical Value	1 Percent Critical Value
None **	0.994137	71.94839	27.07	32.24
At most 1	0.649042	14.65926	20.97	25.52
At most 2	0.420740	7.644060	14.07	18.63
At most 3	0.063758	0.922341	3.76	6.65

*(**) denotes rejection of the hypothesis at the 5%(1%) level
Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating equation(s) at both 5% and 1% levels

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق ٦ . نتائج اختبار بطريقة (Fully-Modified OLS)

Fully Modified Phillips-Hansen Estimates
Parzen weights, truncation lag= 14 , Trended Case

****

Dependent variable is LOGP
15 observations used for estimation from 1992 to 2006

****

Regressor	Coefficient	Standard Error	T-Ratio[Prob]
Intercept	5.7493	.14622	39.3198[.000]
LOGEX	.15740	.031211	5.0431[.001]
LOGYW	.14090	.0027500	-51.2354[.000]
IY	.004031	.008124	4.9626[.063]
SER01	-.27213	.012881	-21.1260[.000]

****

Dependent variable is LOGIMP
15 observations used for estimation from 1992 to 2006

****

Regressor	Coefficient	Standard Error	T-Ratio[Prob]
Intercept	6.7636	.94639	7.1468[.000]
LOGY	.13390	.060749	2.2042[.052]
LOGEX	-.70124	.18448	-3.8012[.003]
IY	.16003	.045259	3.5358[.005]
SER01	.16728	.066796	2.5043[.031]

****

Dependent variable is LOGCA
15 observations used for estimation from 1992 to 2006

****

Regressor	Coefficient	Standard Error	T-Ratio[Prob]
Intercept	5.7533	.58769	9.7897[.000]
LOGY	-.60873	.042137	-14.4466[.000]
LOGEX	.82813	.11438	7.2404[.000]
LOGYW	.12032	.011371	-10.5815[.000]
IY	-.18965	.030079	-6.3050[.000]
SER01	-.11981	.052015	-2.3034[.047]

****

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

The IMPACT OF FOREIGN DIRECT INVESTMENT ON THE BALANCE OF TRADE IN ALGERIA (1991-2006)

By
Nawal Bouklia

Supervisor
Dr . Walid Shawagfa

ABSTRACT

This study discusses the impact of FDI on Algerian exports, imports and the balance of trade for the period (1991-2006), and highlights the investment climate in Algeria.

The Cobb-Dougles production function in its logarithmic form is used to measure the impact of FDI on the intended variables using Fully-Modified OLS.

The study shows that FDI has impact on exports, imports and the trade balance. It also, shows that political stabilities and national security has a positive impact on imports, and have a negative impact on exports and the trade balance.

According to the findings, the study recommends the continuance of economic reforms by the Algerian government to attract FDI. In addition, the syudy recommends enhancing and activating the agreements Algeria signed with surrounding countries, as well as concentrating on the non- oil sectors that serve economic development.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

www.manaraa.com